وإذا اليمن سُئلت؟!

شواهد وأرقام توثق حالة حقوق الإنسان
وجرائم دول تحالف العدوان على اليمن

2023-2015

المركز اليمني لحقوق الإنسان
Yemen Center for Human Rights

المركز اليمني لحقوق الإنسان
Yemen Center for Human Rights

الجمهورية اليمنية - صنعاء - شارع حدة
هاتف: 433301 - 1 - 967+
موبايل/واتس/تيليجرام: 776400000 - 967+
بريد الكتروني: info@ychr.org - info@ycfhr.org
الموقع الالكتروني: www.ychr.org
مواقع التواصل الاجتماعي:
اكس : www.x.com/ycfhr
فيسبوك: www.fb.com/YCFHR
قناة التيليجرام: t.me/ycfhr1

صورة الغلاف:
آثار غارة جوية لطيران تحالف العدوان على مسجد ومنازل لمدنيين في سوق الهنود بمديرية الحوك بمحافظة الحديدة ـ 21 سبتمبر 2016.
تصوير: كرار المؤيد.

(وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلاَ تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ
مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ *)

صدق الله العلي العظيم

الأنبياء: 47

جدول المحتويات

تقديم 10
المركز اليمني لحقوق الإنسان 12
مصطلحات 14
المنهجية 16
ملخص التقرير 17
أرقام وإحصائيات 20

الباب الأول: العدوان على الدولة اليمنية الحديثة 23
الفصل الأول: الشعب اليمني يحافظ على دولته 24
أولاً: مفهوم أو تعريف الدولة 24
ثانياً: الشعب اليمني استطاع تثبيت الدولة في كل محاولة لإسقاطها 26
أ. أحداث ثورة 2011 26
ب. محاولات الالتفاف على الثورة وبدء التدخل السعودي العلني 27
ج. مرحلة المبادرة الخليجية 28
د. فترة الحوار الوطني 2013-2014 30
ه. فترة إعلان استكمال الثورة 31
و. اتفاق السلم والشراكة 32
ز. الانقلاب على اتفاق السلم والشراكة 34
ح. بدء العدوان الشامل على اليمن 37
الفصل الثاني: العدوان على اليمن وفق القرارات الدولية 40
أولاً: التدخل في الشأن اليمني جريمة وفق قرارات الأمم المتحدة 40
ثانياً: العدوان في ميثاق وقرارات الأمم المتحدة 44
ثالثاً: بطلان مبررات العدوان 47

الفصل الثالث: جريمة العدوان (ممارسات وشواهد) 52

أولاً: قصف الاراضي اليمنية براً وبحراً وجواً 53
- أربعون يوماً - عدوان وجرائم دون رد 55

ثانياً: الحصار الشامل 56
- الحصار جريمة عدوان عجزت الأمم المتحدة عن ايقافها 58
- فرض الحصار على اليمن مخالفة لقرار مجلس الأمن (2216) 59
- الحظر وتدمير وإغلاق المنافذ الجوية والبحرية والبرية 60
- الحصار عقاب جماعي وتجويع متعمد 64
- الحرمان من الوقود حرمان من الحياة 65
- الموت على طرقات البحث عن العلاج 67

ثالثاً: غزو واحتلال الأراضي اليمنية 68
احتلال وانتهاكات جسيمة 70
نهب الثروات واستغلال الموارد الحيوية 82
تغذية العنصرية ونشر ثقافة العنف بين السكان 84
غياب الأمن وتنامي العنف في المناطق والمدن المحتلة 85
انشاء السجون السرية التابعة لدول الاحتلال 88

رابعاً: تجنيد وتدريب المرتزقة واستخدامهم في العدوان على اليمن 91

خامساً: استهداف القوات المسلحة اليمنية ومقدراتها 93

الباب الثاني: جرائم جسيمة لا تسقط بالتقادم 95

الفصل الأول: جرائم الإبادة الجماعية 96

أولاً: شواهد جرائم الإبادة الجماعية 97
- إعلان مدينة صعدة منطقة عسكرية 97
- جرائم إبادة بالهوية - تعز 98
- آل سبيعيان - مأرب 104
- قائمة المطلوبين للتحالف 105

ثانياً: شواهد جرائم الاغتيال بالهوية 105
- الدكتور راجي أحمد عبدالملك حميد الدين 105

- صالح الصماد رئيس المجلس السياسي الأعلى 106
- السيد ابراهيم بدر الدين الحوثي 106
- حسن زيد وزير الشباب والرياضة 107

الفصل الثاني: جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية 109

أولاً: الاحصائيات الرئيسية 109

ثانياً: أبشع المجازر (جرائم القتل والإبادة) 111

ثالثاً: شواهد من جرائم القتل 113
- جريمة استهداف القاضي يحيى ربيد - أمانة العاصمة 113
- جريمة قتل أسرة الطفلة بثينة الريمي - أمانة العاصمة 113
- جريمة استهداف منزل مبخوت المزروقي - الجوف 114
- جريمة استهداف منزل علي هادي العفن - الجوف 115

رابعاً: شواهد من جرائم الإبادة والهجوم على المدنيين 116
- جريمة عطان -أمانة العاصمة 116
- جريمة نقم -أمانة العاصمة 117
- جريمة الصالة الكبرى -أمانة العاصمة 118
- جريمة سوق مستبأ - حجة 122
- جريمة عرس سنبان - ذمار 123
- جريمة حي بني حوات السكني -أمانة العاصمة 124
- جريمة حي الرقاص السكني -أمانة العاصمة 125
- جريمة سجن الزيدية . الحديدة 127
- جريمة عرس واحجة ذوباب . تعز 127
- جريمة سوق السمك (ميناء الاصطياد) . الحديدة 129
- جريمة مدرسة الراعي . أمانة العاصمة 130
- جريمة سكن عمال المخا . تعز 130
- جريمة صنعاء القديمة . أمانة العاصمة 131
- جريمة عمارة الطيب العيدروس . عدن 132
- جريمة مبنى المواصلات . الحديدة 134
- جريمة السجن الاحتياطي - صعدة 134
- جريمة أرضية التأمينات . أمانة العاصمة 135

خامساً: انتهاكات حقوق الأسرى 136
- إعدام وتعذيب الأسرى 136
- الهجمات الجوية على أماكن احتجاز الأسرى 141
- المفاوضات بشأن الأسرى 142

سادساً: الإرغام على الخدمة في صفوف العدوان 143

سابعاً: الهجوم على الأعيان المدنية والمحمية 144
- تدمير الأعيان المدنية واستهداف الموارد والمنشآت الخدمية 144
- تدمير الأعيان الثقافية والتاريخية والدينية 155

ثامناً: الهجوم على الموظفين والأعيان الخاصة بالمساعدات الإنسانية 156

تاسعاً: الإبعاد والتهجير القسري 157

عاشراً: الحبس غير المشروع وأخذ الرهائن 157

أحد عشر: الاعتداء على الكرامة الشخصية 159

اثنا عشر: استخدام ذخائر وأسلحة محظورة 160

ثلاثة عشر: تجويع المدنيين 163

الفصل الثالث: العدوان والفئات المستضعفة 165

أولاً: الأطفال 166
- قتل الأطفال وتشويههم 166
- تجنيد الأطفال 168
- الاختطاف والعنف الجنسي 169
- حرمان الأطفال من حق التعليم 170
- حرمان الأطفال من الغذاء والرعاية الصحية 171

ثانياً: النساء 175
- جرائم قتل النساء في صالات الأعراس ومجالس العزاء 176
- الاختطاف والعنف الجنسي ضد النساء 177
- حرمان النساء من الحق في الرعاية الصحية 178
- النساء في مخيمات النزوح معاناة مستمرة وانتهاكات متكررة 178

ثالثاً: المهمشون (أحفاد بلال) 179

رابعاً: النازحون واللاجئون 180

خامساً: ذوو الإعاقة 182

سادساً: الصيادون 184

الفصل الرابع: الآثار الاقتصادية للعدوان والحصار 187

أولاً: الإنهاك الاقتصادي 190

ثانياً: تشديد الحصار المالي 193

ثالثاً: الثبات والاستقرار النسبي 198

الفصل الخامس: هدنة برعاية أممية 200

بنود اتفاقية الهدنة 202

أولاً: خروقات العمليات العسكرية 204

ثانياً: دخول سفن المشتقات النفطية 205

ثالثاً: رفع الحصار عن مطار صنعاء الدولي 207

رابعاً: فتح الطرقات والمنافذ 208

- حقيقة حصار تعز 210

خامساً: خطوات إنهاء الحرب 212

التوصيات 215

أولاً: الأمين العام للأمم المتحدة والجمعية العامة 216

ثانياً: قادة الدول أعضاء الأمم المتحدة 217

ثالثاً: المجلس السياسي الأعلى والحكومة اليمنية 217

رابعاً: أحرار العالم من قادة وناشطين ومنظمات وهيئات حقوقية وإنسانية 218

خامساً: منظمات المجتمع المدني المحلية 218

طفلان على أنقاض الملعب الرياضي بمحافظة إب بعد
قصف طيران تحالف العدوان . 12 إبريل 2015

تقديم

بضعة أشهر فقط تفصلنا عن إكمال (9) سنوات منذ بدأ التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية عدوانه وحصاره على الشعب اليمني، وهي المدة التي احتاجتها شعوب العالم وحكوماته لتستوعب حقيقة جرائم الحرب التي ارتكبتها قوات التحالف في اليمن. (9) سنوات من قيام قوات التحالف بقتل وإصابة ما يزيد عن (44) ألفاً من السكان المدنيين في اليمن. (9) سنوات من قيام قوات التحالف الإجرامية بقتل وإصابة ما يقارب من (9) آلاف طفل و(7) آلاف امرأة، وتدمير عشرات الآلاف من المنازل والمتاجر والمؤسسات والمصانع. (9) سنوات من الحصار الآثم الذي تفرضه قوات التحالف على اليمن جواً وبراً وبحراً بهدف تجويع اليمنيين وإرغامهم على القبول باحتلال أرضهم، ليذهب ضحية هذا الحصار آلاف المرضى الذين فارقوا الحياة تحت وطأة المعاناة، وينهار اقتصاد دولةٍ مستقلةٍ ذات سيادة، هدد السفير الأمريكي يوماً ما بأن يجعل قيمة عملتها أقل من قيمة الحبر الذي عليها .(9) سنوات كانت شاهدةً على أبشع جريمة في التاريخ الحديث، وعن سبق إصرار وترصد مستمر من قبل (12) دولة عدوانية تحالفت ضد شعب يدافع عن أبسط حقوقه. (9) سنوات احتاجها العالم ليعرف ويفهم ويستوعب أن اليمن مظلومة وقد قام جيرانها وكبرى دول العالم باحتلال أراضيها وانتهاك حقوق شعبها. (9) سنوات احتاجها العالم ليعلم أن الشعب اليمني صمد ودافع بكل شجاعة وصبر عن حقه في الحياة والحرية والكرامة والاستقلال والمنصوص عليه في كافة الشرائع والقوانين. (9) سنوات احتاجها تحالف العدوان ليستسلم لإرادة شعب لا يقهر؛ ليس بسبب قوته العسكرية وإمكانياته، وإنما لأن الحق معه، والله معه، ولأنه شعب آمن بصدق وعد الله له فاستحق النصر، قال تبارك وتعالى: **"وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ"**، وقال تعالى: **"وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ"**.

أمام كل ذلك قام **المركز اليمني لحقوق الإنسان** بكشف حقائق العدوان على اليمن، وإبراز بشاعة تورط المنظومة الدولية والأمم المتحدة ومجلس الأمن في هذا العدوان. وقام المركز بإصدار العديد من التقارير والدراسات حول ذلك، كان آخرها دراسة **"مجلس الأمن والعدوان على اليمن ـ غارات وقرارات"** التي فندت ودحضت جميع مبررات العدو ان على اليمن وفقاً لقواعد مواثيق القانون الدولي.

بعد أن عرف العالم مظلومية اليمن، وعرف حرص اليمنيين قيادة وشعباً على صون حقوق الإنسان والدفاع عنها، سواءً في اليمن أو في أي بقعة من هذا العالم، بمواقفهم الشجاعة والجادة في الدفاع عن حقوق الشعوب، ومنها الشعب الفلسطيني المظلوم، لم يستطع الشعب اليمني - على الرغم من ظروف العدوان والحصار المفروض عليه - أن يقف متفرجاً عليه إزاء ما يُرتكب بحقه من جرائم

يندى لها جبين الإنسانية، وذلك عملاً بمبادئ الإسلام الحنيف الذي حفظ للإنسان حقوقه وكرامته، فكانت اليمن الدولة الوحيدة التي تعدت بيانات الشجب والإدانة إلى اتخاذ الموقف العملي المسؤول لوقف العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وبما لا يخالف مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، في الوقت الذي لم تحرك دول العالم ساكناً أمام جرائم الإبادة الصهيونية الجماعية بحق عشرات الآلاف من الفلسطينيين، في موقف شبيه بموقفها خلال (9) سنوات من العدوان على الشعب اليمني، وإن كان ثمة اختلاف فهو أن كثيراً من تلك الدول ساهمت عسكرياً وبشكل مباشر في العدوان على اليمن.
وحرصاً من المركز اليمني لحقوق الإنسان على توثيق جرائم العدوان وتثبيت حق الشعب اليمني في الانتصاف لحقوقه ومحاسبة منتهكيها، فقد تشرفنا بإصدار هذا التقرير الموسوم بـ **"وإذا اليمن سئلت؟!"**، والذي يمثل ثمرة لأعمال المركز اليمني لحقوق الإنسان وجهوده منذ بدء العدوان على اليمن في 26 مارس 2015، إذ لم يدخر كادر المركز جهداً طوال سنوات العدوان والحصار في سبيل الرصد المستمر والنزول الميداني ليلاً أو نهاراً، متحملين الصعاب والمخاطر لكشف الحقائق للعالم، من خلال إعداد التقارير والدراسات وإقامة الفعاليات والندوات والحملات المطالبة بوقف هذا العدوان الظالم، في جهود وأنشطة حثيثة ومشكورة قام بها الأخوة والأخوات في المركز دفاعاً عن حقوق الإنسان، لا سيما وأن بذلهم لكل تلك الجهود والأنشطة يأتي طواعية وفاءً منهم للقيم الدينية والإنسانية والوطنية التي تربوا عليها، وتحملاً منهم للمسؤولية تجاه بلدهم وشعبهم وقضيتهم العادلة والمحقة، ولقد كان لجهودهم - مع الكثير من المدافعين عن حقوق الإنسان في اليمن وخارج اليمن - الفضل بعد عون الله وتوفيقه في حشد رأي عالمي ضد هذا العدوان، كما ساهمت في الضغط على دول التحالف لإيقاف عدوانها.
وأخيراً كلمة شكر وعرفان لكل أولئك الأبطال المجهولين وإن كنا لا نستطيع - مهما قلنا - إيفاءهم حقهم، فلهم ولكل الأحرار الذين وقفوا مع اليمن كل الشكر والعرفان من المركز اليمني لحقوق الإنسان ومن كل الشعب اليمني .وستبقى كلمات الشكر والعرفان قاصرة عن التعبير عن عظيم امتناننا لهم ولكل من تعاون مع المركز طوال مسيرته الحقوقية والنضالية خلال ما مضى من سنوات العدوان على اليمن، ونسأل الله العلي القدير أن يتقبل منهم ومنا هذا العمل وأن يوفقنا على الدوام لما فيه رضاه.

إسماعيل محمد المتوكل

رئيس المركز اليمني لحقوق الإنسان

المركز اليمني لحقوق الإنسان

مؤسسة مدنية مستقلة متخصصة في قضايا حقوق الإنسان تم تأسيسها في العام 2009، وتحمل تصريح رقم (932) صادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، حاصلة على درع رواد العمل الإنساني في العام 2016، ومشاركة في عدد من المحافل الدولية الرئيسية الخاصة بقضايا حقوق الإنسان. منذ تأسيسه عمل المركز على تقييم ومتابعة قضايا حقوق الإنسان ومناصرتها وتنفيذ جملة من الأنشطة الحقوقية والإنسانية، وقام بتنفيذ الفعاليات الخاصة بتعزيز العمل الحقوقي والإنساني، وكذلك البرامج الهادفة إلى رفع الوعي بمفاهيم القانون الدولي الإنساني وقضايا حقوق الإنسان بشكل عام وخصوصاً قضايا حقوق النساء والأطفال، بالإضافة إلى تدريب النشطاء العاملين على الرصد والتوثيق وكتابة التقارير المتخصصة بحقوق الإنسان بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان.

المركز اليمني لحقوق الإنسان كان له الصدارة في الوقوف ضد الانتهاكات الواقعة على اليمنيين بمختلف شرائحهم، وفي المراحل الحساسة التي صمت فيها الكثير، خصوصاً تلك التي رافقت حروب صعدة والاحتجاجات الشعبية في فبراير 2011، وثورة 21 سبتمبر 2014، وصولاً إلى اضطلاعه بمسؤولياته الكاملة منذ اليوم الأول للعدوان في 26 مارس 2015، حيث قاد العمل الحقوقي حينها وساهم في تأسيس وإدارة الائتلاف المدني لرصد جرائم العدوان، والعمل على تدريب فرق الرصد الميداني والمشاركة في إعداد تقارير الائتلاف. كما قام المركز بشكل مستقل بإعداد تقارير دورية وسنوية ونوعية عن جرائم العدوان الأشد خطراً، ونفذ مشروع مسح الأضرار المدنية في مدينة صعدة، إلى جانب اهتمامه بشكل خاص بالجرائم التي طالت الأطفال، وإصدار التقارير الخاصة عن أغلب الجرائم التي ارتكبها تحالف العدوان بحق الأطفال كمجزرة "باص ضحيان"، وإصدار التقرير الأول من نوعه في سبتمبر 2020 عن جرائم العدوان

بحق أطفال اليمن خلال خمس سنوات من الحرب بعنوان "طفولة بلون الدم ورائحة الموت"، الذي تم إشهاره بحضور وزيرة حقوق الإنسان والعديد من الضحايا من الأطفال وذويهم.

أطلق المركز اليمني مشروع المساعدة القانونية مستقبِلاً العديد من القضايا التي يطالب فيها أهالي ضحايا العدوان تحريك الدعاوى القضائية ضد التحالف، والمركز حالياً بصدد تحريكها بعد استكمال الملفات مع الجهات المختصة في الداخل ومكاتب قانونية في الخارج. كما أن المركز بادر بتدريب وتأهيل القضاة وأعضاء النيابة على القانون الدولي الإنساني واستخدامه في القضايا المرفوعة على التحالف.

للمركز اليمني إصدارات قانونية أهمها دراسة بعنوان "**مجلس الأمن والعدوان على اليمن ـ غارات وقرارات**" وهي دراسة قانونية لموقف مجلس الأمن من اليمن في الفترة (1947 - 2021) توثق مخالفات مجلس الأمن للقانون الدولي في تعامله مع الملف اليمني وتهديده للنظام الدولي والأمن والسلم الدوليين، والذي أصدره المركز في فبراير 2022، وتمت ترجمته إلى عدة لغات وإرساله إلى أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة.

المركز اليمني لحقوق الإنسان
Yemen Center for Human Rights

مصطلحات

- **المركز اليمني:** المركز اليمني لحقوق الانسان
- **المجلس السياسي الأعلى:** هو المجلس الرئاسي الذي صادق على إنشائه مجلس النواب اليمني وتشكل نتيجة الاتفاق السياسي بين مكون أنصار الله وحلفائهم وحزب المؤتمر الشعبي العام وحلفائه.
- **الحكومة/ حكومة صنعاء:** حكومة الإنقاذ الوطني برئاسة الدكتور/ عبدالعزيز بن حبتور، هي الحكومة التي شُكلت في العاصمة صنعاء بموجب قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (56) لسنة 2016.
- **مجلس الأمن / المجلس:** أحد أهم أجهزة الأمم المتحدة ويتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ولديه 15 عضوا وكل عضو لديه صوت واحد، منهم عشرة أعضاء غير دائمين، وخمسة أعضاء دائمون لديهم حق النقض لأي قرارات يتخذها المجلس بما يسمى "الفيتو".
- **التحالف / تحالف العدوان:** الدول المشاركة عسكرياً ولوجستياً في العدوان على اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة وبدعم ومشاركة الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة.
- **هادي:** هو عبدربه منصور هادي الذي كُلف بمنصب رئيس الجمهورية اليمنية بناءً على المبادرة الخليجية وقد انتهت ولايته حسب المبادرة الخليجية في 20 فبراير 2014 وقدم استقالته في 22 يناير 2015.

- **حكومة هادي:** الحكومة التي قدم رئيسها (خالد بحاح) الاستقالة في 22 يناير2015 قُبيل استقالة هادي، وكُلف بحاح بتشكيل حكومة مصغرة في الرياض في 12 إبريل 2015، وتعاقبت بعدها عدة حكومات في الخارج برئاسة شخصيات تتبع هادي، وقد أيدت جميعها العدوان على اليمن في مارس 2015، وعلى الرغم من أن رؤساء تلك الحكومات وكافة أعضائها يقيمون خارج الجمهورية اليمنية، إلا أن الأمم المتحدة تتعاطى معها على أنها الحكومة الشرعية.

- **اتفاق السلم والشراكة:** اتفاق تم توقيعه بتاريخ 21 سبتمبر 2014 بين جميع الأطراف والمكونات السياسية والوطنية في اليمن.

المنهجية

- عمل المركز اليمني لحقوق الإنسان في تقرير **"وإذا اليمن سُئلت؟!"** بمنهجية استقصائية تحليلية على إثبات جريمة العدوان التي تعتبر أم الجرائم التي قام بها تحالف العدوان بقيادة السعودية والإمارات على اليمن منذ 26 مارس 2015 اعتماداً على تقرير مسبق بعنوان (مجلس الأمن والعدوان على اليمن ـ غارات وقرارات).
- قدم التقرير شواهد تبين أركان جريمة العدوان بحسب توصيف الأمم المتحدة لها في قرارها (3314).
- اعتمد التقرير في الاحصائيات والجرائم على قاعدة البيانات الخاصة بالمركز، والتي قام برصدها وتوثيقها طوال فترة العدوان.
- اعتمد التقرير في بعض جزئياته على أخبار إعلامية رسمية وخاصة تابعة لدول تحالف العدوان.
- تخلل التقرير اثباتات للجرائم وبيانات وأرقام من منظمات دولية وعالمية ومنها منظمات الأمم المتحدة.

ملخص التقرير

طفل يشاهد ما تبقى من منزله الذي دمرته طائرات تحالف العدوان بمحافظة صعدة

في 26 مارس 2015 وبعد أولى الغارات الجوية على حي سكني في العاصمة صنعاء، تم الإعلان من واشنطن عن تحالف عدواني على اليمن بقيادة السعودية، اتضح لاحقاً أنه يضم العديد من الدول العربية ويحظى بدعم معلن من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ودول أخرى. هذه الغارات الافتتاحية تلاها مئات آلاف الضربات الجوية والبرية والبحرية التي نفذتها هذه الدول ضد الدولة اليمنية وشعبها دون سابق إنذار.

خلال (8) أعوام مضت على جريمة العدوان التي ارتكبتها دول تحالف العدوان على اليمن تعددت الأفعال والممارسات التي تندرج في إطار الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف مواثيق القانون الدولي الانساني كالجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، التي خلفت آلاف الضحايا من المدنيين بين قتيل وجريح. استهدفت دول تحالف العدوان مراراً وعلى نطاق واسع المدنيين في الأسواق الشعبية والمساجد والأماكن المخصصة لإحياء المناسبات كالأعراس ومجالس العزاء وغيرها من المناسبات الاجتماعية. وأدت بعض تلك الهجمات إلى مجازر إبادة مروعة، وشكلت أبشع صور جرائم القتل الجماعي. كما كانت الأسلحة المحرمة خياراً متاحاً في عدد من تلك الهجمات الموجهة ضد المدنيين، فقد تكرر استخدام دول تحالف العدوان لأسلحة وقذائف محظورة تسببت في إحداث أضرار جسيمة وآلام شديدة الأثر. كما أن الحصار الذي فرضته دول تحالف العدوان على اليمن أدى إلى خسائر اقتصادية فاقمت الوضع الإنساني، وألقت بآثارها على كافة فئات المجتمع اليمني.

خلال هذه السنوات الثمان قام **المركز اليمني لحقوق الإنسان** بالعمل على الرصد والتوثيق اليومي لجرائم العدوان من خلال فرق الرصد الميدانية، التي أكدت أن تعمد استهداف المدنيين وأماكن تجمعاتهم كانت ممارسة متكررة وممنهجة لدول تحالف العدوان. وبينت تقارير فرق الرصد ارتكاب دول التحالف جريمة العدوان وجرائم القتل العمد المنصوص عليها في القوانين الوطنية، وجرائم الإبادة التي وردت في عدد من الاتفاقيات ومواثيق القانون الدولي الإنساني، من خلال ما تضمنته قائمة الإحصائيات والتفاصيل الموثقة في هذه التقارير بشأن من سقطوا

من الضحايا المدنيين، وغالبيتهم من النساء والأطفال.

"وإذا اليمن سُئلت؟!" تقرير يمثل خلاصة لجهود المركز اليمني لحقوق الإنسان منذ بدء العدوان، ويوثق بالأرقام والشواهد الوضع الإنساني الناتج عن جرائم دول تحالف العدوان على اليمن خلال الفترة من مارس 2015 إلى مارس 2023. هذا العدوان الذي كان من نتائجه سقوط (44,382) مدنياً منهم (18,268) قتيلاً و(26,114) جريحاً.

الأرقام والمعلومات التي توفرت لدى المركز عن ضحايا الجرائم الخطيرة هي نتيجة جهود بُذلت في ظل صعوبات ومعوقات كبيرة واجهت فرق الرصد والمختصين في عمليات جمع البيانات وتحليلها، وحالت دون الوصول إلى الأرقام والإحصائيات الحقيقية، التي تؤكد الدلائل والمؤشرات أنها أكبر بكثير مما تم الوصول إليه والتمكن من رصده وتوثيقه خلال الأعوام الماضية.

يقدم التقرير في بابه الأول توصيفاً لجريمة العدوان على اليمن في انتهاك واضح لسيادة الدولة اليمنية التي استطاع الشعب اليمني الحفاظ عليها خلال المراحل الحساسة التي مرت بها البلاد، على الرغم من التعاطي السلبي لمجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة مع الجريمة. كما يقدم التقرير في الباب الثاني نماذج وشواهد موثقة عن بعض الجرائم المروعة التي ترقى إلى الجرائم الأشد خطورة، والآثار الاقتصادية والإنسانية التي لم يشهد لها تاريخ الإنسانية مثيلاً. وتضمن التقرير فصلاً عن الهدنة الإنسانية التي استمرت (6) أشهر برعاية أممية خلال الفترة من 2 إبريل إلى 2 أكتوبر 2022.

أُختتم التقرير بعدد من التوصيات التي يوجهها المركز اليمني لحقوق الإنسان لعدة جهات هي الأمين العام للأمم المتحدة والجمعية العامة، قادة الدول أعضاء الأمم المتحدة، المجلس السياسي الأعلى والحكومة اليمنية، أحرار العالم من قادة وناشطين، ومنظمات المجتمع المدني المحلية. آملين في المركز أن يتم العمل بها وتنفيذها على أرض الواقع لإنهاء معاناة الشعب اليمني الناتجة عن العدوان والحصار.

ضحايا جرائم وانتهاكات تحالف العدوان على اليمن
خلال (8) سنوات

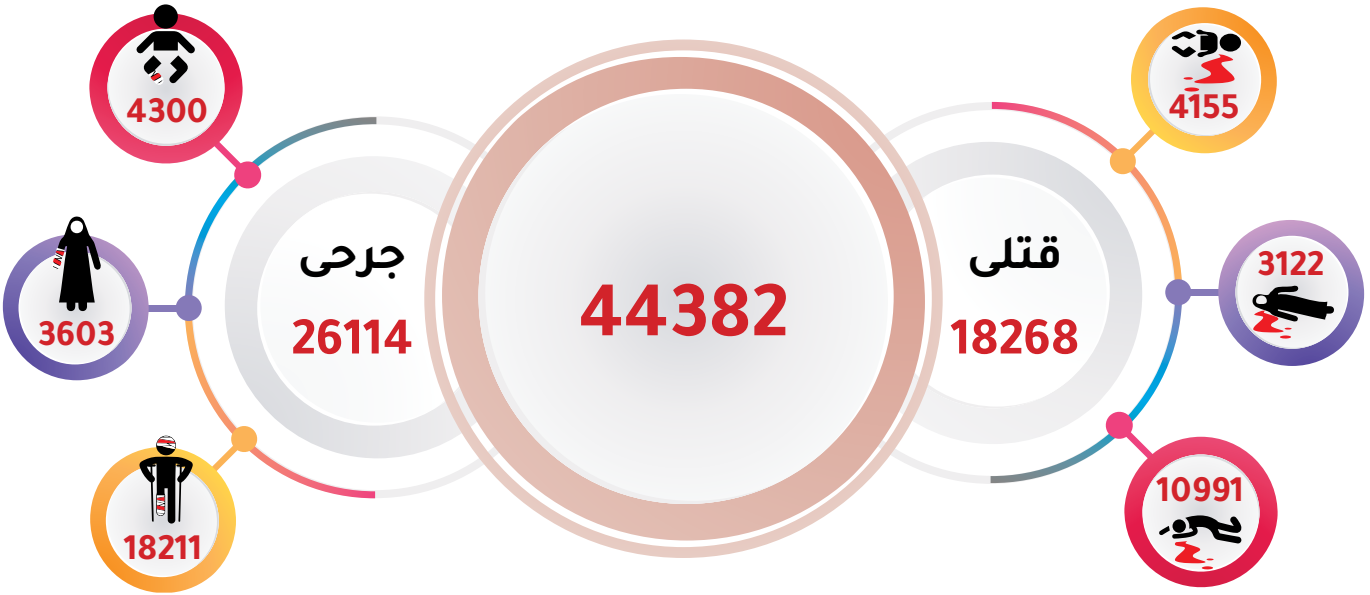

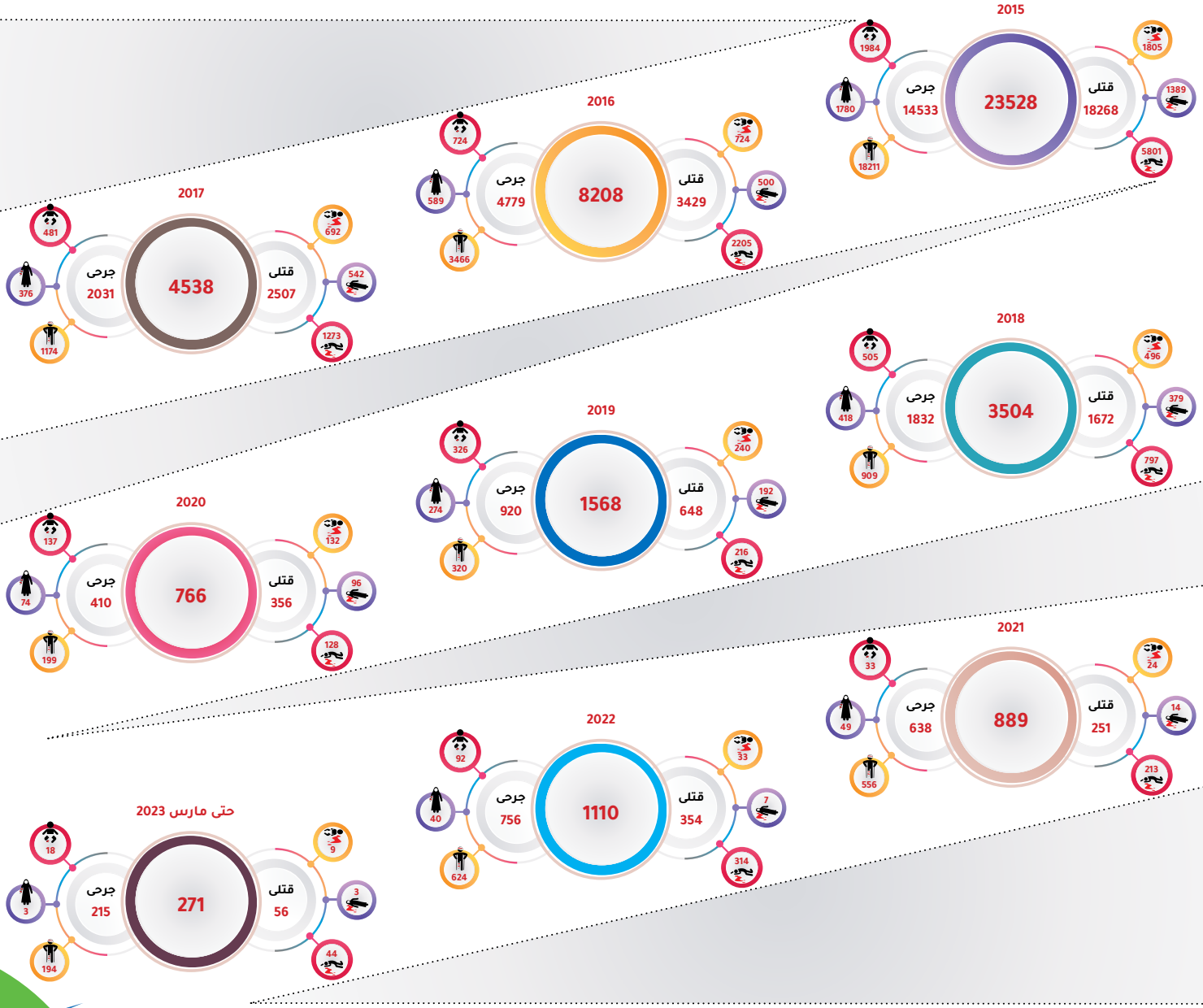
2015
1984
1780
18211
جرحی
14533
23528
قتلی
18268
1805
1389
5801
2016
724
589
3466
جرحی
4779
8208
قتلی
3429
724
500
2205
2017
481
376
1174
جرحی
2031
4538
قتلی
2507
692
542
1273
2018
505
418
909
جرحی
1832
3504
قتلی
1672
496
379
797
2019
326
274
320
جرحی
920
1568
قتلی
648
240
192
216
2020
137
74
199
جرحی
410
766
قتلی
356
132
96
128
2021
33
49
556
جرحی
638
889
قتلی
251
24
14
213
2022
92
40
624
جرحی
756
1110
قتلی
354
33
7
314
حتی مارس 2023
18
3
194
جرحی
215
271
قتلی
56
9
3
44

منظر عام لمحافظة صعدة أثناء قصف الطائرات
لمحيط جامع الإمام الهادي

الباب الأول

العدوان على الدولة اليمنية الحديثة

الفصل الأول: الشعب اليمني يحافظ على دولته

أولاً: مفهوم أو تعريف الدولة

جميع الأدبيات التي تتناول مفهوم الدولة تدور حول تحديد الشكل أو التنظيم السياسي للدولة الحديثة وما يمثلها من سلطة معينة مركزية تمارس صلاحيات سياسية والاستخدام الشرعي للقوة التنفيذية داخل حدود ولاية إقليمية معينة، ولا يوجد نص واضح في القانون الدولي يُبين تعريف الدولة.

اتفاقية "مونتيفيديو" بشأن حقوق وواجبات الدول في العام 1933 [1]، وضعت معايير محددة لتعريف الدولة وعملت على تقييم تلك المعايير على حدة، وتحديد كفاءتها في اكتساب الوضع القانوني للدولة. حيث جاء في اتفاقية "مونتيفيديو" أن تكون الدولة شخصاً من أشخاص القانون الدولي على أن تمتلك العناصر التالية: (أ) سكان دائمون (الشعب /الشعوب)، (ب) إقليم محدد، (ج) حكومة فعالة، (د) أهلية للدخول في علاقات مع غيرها من الدول. كما أن تلك المعايير التي وضعتها اتفاقية "مونتيفيديو" مترابطة بشكل وثيق ويكمل كل منها الأخر، فلا يمكن للحكومة أن تتواجد دون إقليم ودون صلاحيات سياسية وقانونية من الشعب بمقتضى الدستور (أو القانون الأساسي). كما يحدد الدستور سيادة الدولة وفق القانون داخل الحدود للإقليم وخارجه في ممارسة علاقات دبلوماسية، والانضمام إلى المنظمات الدولية، وإبرام المعاهدات، والمشاركة في الأحداث الدولية نيابة عن شعب/شعوب الدولة.

عوضاً عما سبق فإن الأمم المتحدة أقرت أن مصطلح "دولة" ليس له علاقة بالاعتراف أو بكون الدولة عضواً في الأمم المتحدة، حيث حدد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3314 (د- 29) لسنة 1974 والذي نص في المادة الأولى المعرفة للعدوان على" *ماذا يُقصد بـ"دولة" وهي "إن*

(1) / اتفاقية "مونتيفيديو" هي معاهدة وقعت في مونتيفيديو، أوروغواي، في 26 كانون الأول 1933، خلال الاجتماع السابع ل مؤتمر دولي للدول الأمريكية . تقنن الاتفاقية النظرية التصريحية للدولة باعتبارها مقبولة كجزء من القانون الدولي العرفي.

مصطلح "دولة" في هذا: (أ) مستخدم دون مساس بمسألة الاعتراف ولا بمسألة كون الدولة أو عدم كونها عضواً في الأمم المتحدة؛ (ب) ويراد به أيضاً، عند اقتضاء الحال "مجموعة دول".

أقرت مبادئ القانون الدولي العام بأن تقرير المصير هو حق مصون للشعوب والأمم، وأن شرعية الدولة تنبثق عن قدرتها على إعمال حق تقرير مصير سكانها/شعوبها. لذلك، تتمتع الدول بحقوق سيادية تجاه بعضها البعض، على المستوى الدولي، أما في الدائرة الوطنية أو المحلية، فالدول تحمل فقط التزامات تجاه سكانها/شعوبها.

"ميثاق الأمم المتحدة" (1945)، أكد على أن المقوم الأساسي للنظام الدولي هو الشعوب وليس الحكومات أو أنظمة معينة لمؤسسات الدولة. حيث نصت ديباجة الميثاق على عبارة *"نحن شعوب الأمم المتحدة"*، ووضع مجموعة من الأهداف تتعلق بشكل أساسي في قياس أهلية اكتساب الدول شرعيتها كشخصية دولية من خلال رسم العلاقة بين الحكومة والشعب/الشعوب داخل الدولة، ومدى حماية شعبها/شعوبها والأجيال القادمة، وصون كرامة الإنسان بها وحقوق جميع أفرادها، ورفع مستوى حياتهم والرقي بها، واحترام مبادئ القانون الدولي.

وأكدت اتفاقية "فيينا لقانون المعاهدات" (1969) على المساواة في السيادة والاستقلال بين جميع الدول التي ستحافظ على العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات، واحترامها لمبادئ القانون الدولي المقرة في ميثاق الأمم المتحدة، ومنها الحقوق المتساوية (عدم التمييز)، وتقرير الشعوب لمصائرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، ومنع التهديد بالقوة أو استعمالها، والاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

أما في "الدستور اليمني" فمن الواضح من يمثل السلطة والدولة؛ حيث نصت المادة الرابعة منه على: *"الشعب مالك السلطة ومصدرها"*.

ثانياً: الشعب اليمني استطاع تثبيت الدولة في كل محاولة لإسقاطها

تجلت حكمة أهل بلاد الإيمان والحكمة في المراحل الصعبة والمفصلية من تاريخ اليمن المعاصر، فكان الحفاظ على أركان الدولة هدفاً مجمعاً عليه من جميع الفرقاء. فالشعب الحي كان وسيبقى بوعيه العالي ضمان استقرار البلاد، وتمسك الشعب المستمر بسريان الدستور والقانون ودعم المؤسسات الحكومية وتشجيعها على العمل حتى في الفترات الحرجة من الصراعات السياسية، والقدرة المتميزة للقيادات ليس فقط الحكومية وإنما حتى النخب الثقافية والمجتمعية والدينية على التفاوض وبناء العلاقات مع الداخل والخارج، كل ذلك حافظ على تماسك الدولة واستمرار تمكنها من حماية هويتها وثقافتها وأراضيها ضد أي مؤامرات أو عدوان. كما رافق الحكمة لدى اليمنيين سعة الصدر والصبر بشكل أغرى بعض القيادات العسكرية الدكتاتورية التي لجأت للقمع ومصادرة الحريات لتثبيت سلطتها بعد انقلابات دموية، وكان نظام "علي عبدالله صالح" (الرئيس الأسبق) الأطول عمراً، ولكنه لم يستمر طويلاً عندما بدأ يستخدم الجيش في الحروب الداخلية الموجهة ضد شعبه كحرب صيف 94 ضد المحافظات الجنوبية، على الرغم من أنها كانت بمباركة ودعم السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية، والحروب الست على محافظة صعدة التي أدت إلى سقوط آلاف الضحايا من المدنيين إيذاناً بانتهاء عهده وإعلاناً لرفض الشعب استمرار جرائمه التي لم تنقذهم منها الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي .

أ. أحداث ثورة 2011

مع بدء الاحتجاجات الشعبية في 2011 قررت القيادات الشعبية من مختلف المكونات دعم الشباب في ثورتهم السلمية ومشاركتهم اعتصاماتهم بدون سلاح، مع عدم السماح بأي انفلات أمني في المحافظات. قام كثير من المحافظين ورؤساء المجالس المحلية والمشائخ وقادة المكونات الشعبية بالتوافق بينهم على اعتماد إجراءات تضبط الوضع الأمني وتحمي

مؤسسات الدولة بحيث تستمر في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين قدر الإمكان، مع احتواء أي أعمال عسكرية أو شغب والسيطرة عليها شعبياً وتعويض أي فراغ أمني بلجان شعبية، مع استمرار التواصل والدعم للحكومة المركزية وتشجيعها على الوقوف في صف الشعب، في تجربة رائدة قام بها اليمنيون وتجلت بشكل كبير في محافظات صعدة وذمار والحديدة وحجة وحضرموت وشبوة، وواجه اليمنيون تحدي جرهم للعنف بالتمسك بالاعتصامات السلمية، واستطاعوا تغيير رأس النظام مع الحفاظ على مؤسسات الدولة، وحافظ الشعب اليمني على دولته قائمة بجميع أركانها الأساسية.

ب. محاولات الالتفاف على الثورة وبدء التدخل السعودي العلني

استطاع قائد الفرقة الأولى مدرع "علي محسن الأحمر" وحزب التجمع اليمني للإصلاح (التابع لجماعة الإخوان المسلمين) في فبراير 2012 بموافقة نائب رئيس الجمهورية "عبدربه هادي" وبمساعدة المملكة العربية السعودية ودعمها الالتفاف على الثورة وإعادة إنتاج النظام السابق بعد فض ساحات الاعتصامات التي شهدت في مراحلها الأخيرة قيام القوات التي ادعت حماية الثورة بقتل وجرح مئات من المعتصمين الشباب وإنهاء الاحتجاجات بقوة السلاح والنار. في المقابل لم تستطع هذه القوى إيقاف الغليان الشعبي الذي صار يطالب بدولة مدنية عادلة وبدعم قيادات مكونات شعبية صارت أكثر قوة كمكون أنصار الله والحراك الجنوبي. فلم يكن من السعودية والولايات المتحدة إلا انتاج ما عُرف بالمبادرة الخليجية ومحاولة إقناع الشعب اليمني والعالم بها كحل لإيجاد تغيير حقيقي ومُرضٍ يحقق بعض أهداف الثورة، وذلك قبل أن يصمم الشعب على استكمال ثورته ويجتث جميع أركان النظام السابق الموالي للدولتين.

لم يكن التحرك السعودي والأمريكي مفاجئاً فقد عاشت اليمن خلال العقود الأخيرة تدخلاً سافراً في شؤونها ووصاية مباشرة من الولايات المتحدة، والتي وصل نفوذها في اليمن إلى حد قتل المواطنين بدون أحكام قضائية، واستخدام القاعدة كذريعة لذلك، واستقدام قواتها العسكرية

والأمنية، وافتتاح مكتب لسفارتها داخل رئاسة الوزراء، والسيطرة على جهاز الأمن القومي، وقيام السفير الأمريكي في اليمن بالاجتماع مع الحكومة والمشائخ وإصدار التوجيهات لهم.

المملكة العربية السعودية منذ نشأتها كان لها النصيب الأوفر في الوصاية على الشعب اليمن والتحكم في قرارات حكوماته المتعاقبة، وارتكاب الجرائم بحقه، وفرض الوصاية على مختلف الرؤساء، والمشاركة في تصفية بعضهم كالرئيس ابراهيم الحمدي ودعم آخرين كالرئيس "علي عبدالله صالح"، كما أنشأت ما يسمى باللجنة الخاصة المعنية بتجنيد بعض القيادات اليمنية ابتداءً من الرئيس وحتى أصغر شيخ أو سياسي يمني.

واجه اليمنيون تحدي محاولات الالتفاف على الثورة وسلب حق تقرير المصير بالتمسك بمطالب الثورة ودعم الانتقال السلمي للسلطة، وحافظ الشعب اليمني في هذه المرحلة على دولته قائمة بجميع أركانها الأساسية.

ج. مرحلة المبادرة الخليجية

المبادرة في الأساس صدرت من مجلس التعاون الخليجي الذي ليست اليمن عضواً فيه، ولم يصدر ابتداءً من جامعة الدول العربية ولا من الأمم المتحدة التي وقعت اليمن على مواثيق عضويتهما، مما يجعل هذا التساؤل قائماً، لماذا ظلت هاتان المنظمتان تتفرجان على الوضع اليمني بدون أي مبادرة لمساعدة شعبه، على الرغم من أن ذلك من حقوق العضوية فيهما، ولعضو كان مؤسساً لكليهما؟

المبادرة الخليجية أكدت في نصوصها الظاهرة التزام مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بالمراقبة والشهادة فقط والدعم لأي قرارات يتخذها الشعب اليمني، حيث لم تنص المبادرة على إعطاء تلك الدول صلاحية التدخل في اختيارات الشعب، بل أكدت ديباجتها أنها ستفضي لانتقال سلس وآمن للسلطة يجنب اليمن الفوضى والعنف ضمن التوافق الوطني.

المبادرة الخليجية في ذاتها مخالفة للدستور اليمني، حيث قامت بمنح "علي عبدالله صالح" حصانة كاملة من الملاحقة القانونية والقضائية، وشملت الحصانة أيضاً جميع العاملين معه خلال فترة حكمه الـ 33 عاماً، في قرار ليس له نظير في تاريخ البشرية، رمى بالدستور اليمني وجميع المواثيق الدولية ومبادئ العدالة عرض الحائط.

كما أن الآلية التنفيذية للمبادرة جاءت مخالفة لمواد المبادرة ونصها الأساسي، خصوصاً فيما يتعلق بالحق الدستوري للمواطن اليمني في اختيار رئيسه عبر الانتخابات، فقد جاء في الفقرة الخامسة من نص المبادرة: *"يدعو الرئيس بالإنابة إلى انتخابات رئاسية في غضون ستين يوماً بموجب الدستور"*، ونجد أن الآلية التنفيذية قد صادرت حق الشعب اليمني في انتخاب رئيس جديد وذلك بإعلان "عبدربه منصور هادي" مرشحاً وحيداً والزام مجلس النواب والأحزاب بإعلان ذلك، كما أنها خالفت الدستور في الفقرة التي نصت على أن تكون الانتخابات بموجب الدستور، حيث أن الدستور اليمني في المادة (108/د) أكد أن الانتخابات الرئاسية لا تتم إلا "في انتخابات تنافسية لا يقل عدد المرشحين فيها عن اثنين". ومن المعلوم أنه تم إعلان الانتخابات وتنفيذها بمرشح واحد هو "عبد ربه منصور هادي" فيما كان استفتاء وليس انتخاباً، وعليه فهو إجراء مخالف للدستور ولنص المبادرة الخليجية نفسها، ويؤكد على تدخل سافر في شؤون الدولة من قبل الدول الخليجية وفرض رئيس لم ينتخبه الشعب. كما أن هذا الإجراء مخالفة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (103/36) المؤرخ في 9 ديسمبر 1981، الذي جاء في نص مادته الأولى: *"لا يحق لأية دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لأي سبب كان، في الشئون الداخلية والخارجية للدول الأخرى؛ يشمل مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية والخارجية للدول الحقوق والواجبات التالية:*

(أ) سيادة جميع الدول، واستقلالها السياسي، وسلامتها الإقليمية، ووحدتها الوطنية، وأمنها، فضلاً عن الهوية الوطنية، والتراث الثقافي لسكانها؛

(ب) حق الدولة السيادي غير القابل للتصرف في تقرير نظامها السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي بحرية، وفي تنمية علاقاتها الدولية وفي ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية وفقاً لإرادة شعبها دون تدخل أو تداخل أو تخريب أو قسر أو تهديد من الخارج بأي شكل من الأشكال؛"

وقد واجه اليمنيون تحدي تدخل الخارج في شؤونهم الداخلية وتجاهل المكونات الشعبية في المبادرة الخليجية بالصبر والتعامل الإيجابي معه ومع حكومة الوفاق الوطني المنبثقة عن هذه المبادرة ودعم الحلول السلمية، واستطاعوا فرض أهداف الثورة وتطلعات الشعب في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

د. فترة الحوار الوطني 2013-2014

قبلت الأطراف والمكونات غير الموقعة على المبادرة الخليجية السير في الحوار الوطني تغليباً لمصلحة الوطن وإيقافاً لنزيف الدماء، خصوصاً تلك الأطراف التي كان لها تحفظ على التدخل الخليجي في حق الشعب في تقرير مصيره بنفسه.

حافظت الأطراف والمكونات كعادتها على الشكل العام للدولة واستقرارها، وتعاملت بشكل إيجابي مع حكومة الوفاق التي شكلها الرئيس غير المنتخب "عبدربه منصور هادي" وكانت برئاسة "محمد باسندوة". كما وافقت المكونات اليمنية المستقلة على الانضمام للحوار الوطني الذي بدأ في 18 مارس 2013، وتعاملت بشكل إيجابي مع مختلف أعمال مؤتمر الحوار الوطني ولجانه، وأضافت عليه سمة الحوارات الجادة المسؤولة مما ساهم في صدور مخرجات ذات أهمية وأبعاد استراتيجية لبناء دولة اليمن الحديثة، كدولة مدنية ذات سيادة تحرص على التنمية واحترام حقوق الإنسان.

خلال فترة الحوار الوطني تم استهداف العديد من المسؤولين الأمنيين والعسكريين وبعض

المكونات كمكون أنصار الله عبر عمليات اغتيال طالت رموزه الفكرية والسياسية من أعضاء مؤتمر الحوار الوطني في محاولة لثنيه عن رفض مشروع الأقاليم كعضو مؤتمر الحوار عن أنصار الله البرلماني الدكتور "عبدالكريم جدبان" الذي اغتيل في العاصمة صنعاء بتاريخ 22 نوفمبر 2013. وفي 21 يناير 2014 قام مسلحون باغتيال عضو مؤتمر الحوار الوطني عن أنصار الله البروفسور "أحمد شرف الدين" عضو لجنة صياغة الضمانات التي حاول من خلالها حل الخلافات التي طرأت بسبب إصرار بعض المكونات مع الرئيس هادي إقحام مشروع الأقاليم الستة ضمن مخرجات الحوار على الرغم من عدم التوافق عليه.

هذه المحاولات لإفشال المؤتمر والدفع بالمكونات نحو الصراع لم تنجح نتيجة لسياسة الصبر لدى اليمنيين والحلم بالدولة المدنية الذي تجاوز تلك المؤامرة ليتم اعلان وثيقة مخرجات المؤتمر التي مثلت توافقاً وطنياً فريداً. وواجه اليمنيون بذلك تحدي محاولات افشال الحوار واستطاعوا فرض مخرجاته كمرجعية للمراحل القادمة، وحافظ الشعب اليمني على دولته قائمة بجميع أركانها الأساسية.

ه. فترة إعلان استكمال الثورة

في شهر سبتمبر 2014 زاد الغضب الشعبي بسبب إعلان الحكومة جرعة جديدة بزيادة سعر الوقود الذي كان قد انقطع فعلاً من الأسواق لعدة أشهر، ومع استمرار تردي أوضاع البلد الاقتصادية وعدم التزام الحكومة بالإدارة الرشيدة وانتشار حالة من الانفلات الأمني وتزايد العمليات والتفجيرات الإرهابية التي تبنتها داعش والقاعدة، وسقوط العشرات من المسؤولين الأمنيين والعسكريين بعمليات اغتيال لم تستطع الجهات الأمنية إيقافها، إلى جانب إصرار الرئاسة والحكومة على إجراءات تصعيدية سياسية واقتصادية اعتماداً على الدعم الخليجي والأمريكي لهما، بدأت مظاهر الاحتجاجات السلمية بالعودة ولكن هذه المرة باعتصامات في ضواحي العاصمة صنعاء وخارجها، تجلت فيها من جديد حكمة اليمنيين ومحاولة المكونات

والقبائل اليمنية تجنب سفك الدماء وأي تصادم مع القوات العسكرية، مع استمرار الحرص على بقاء شكل الدولة والضغط على الحكومة لتلبية مطالب الشعب، وأهمها الالتزام بمخرجات مؤتمر الحوار، وإيقاف محاولات فرض مشروع الأقاليم الستة باعتباره يقسم البلاد، والعمل على إيقاف مظاهر الفساد وتدهور العملة وتخفيض الأسعار خصوصاً سعر البنزين .

في ظل تعنت السلطة استمرت الاحتجاجات الشعبية وتصاعدت المطالب بإلغاء الجرعة وتغيير الحكومة لتصير ثورة شعبية سلمية أحاط الثوار فيها بالعاصمة صنعاء، وأعلن قائد الثورة السيد "عبدالملك بدرالدين الحوثي" في خطاب متلفز عن مطالب الثوار، وطالب المسؤولين في صنعاء بالوقوف إلى جانب الشعب، تمهيداً لدخول الثوار مرحلة جديدة بدخول العاصمة صنعاء والتي رافقها اشتباك محدود مع قوات قائد الفرقة الأولى مدرع "علي محسن الأحمر" وهي القوة العسكرية الوحيدة التي قاومت الثوار مدة لم تزد عن ثلاثة أيام تلاها سيطرة كاملة للثوار على العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014، وانضمام لجميع وحدات الجيش للثورة تبعتها المحافظات اليمنية الواحدة تلو الأخرى. وهكذا واجه اليمنيون سياسة التجويع والانفلات الأمني باستكمال الثورة السلمية، واستطاعوا احتواء الحكومة وضم الجيش في صفهم. وحافظ الشعب اليمني على دولته قائمة بجميع أركانها الأساسية.

و. اتفاق السلم والشراكة

أسرع رئيس وزراء حكومة الوفاق بإعلان استقالته في 21 سبتمبر 2014، عندها قام قائد الثورة السيد "عبدالملك بدرالدين الحوثي" بدعوة جميع المكونات السياسية والشعبية إلى اجتماع تصالحي في اليوم التالي. وتفاجأ قادة المكونات بطرح مكون أنصار الله مشروع اتفاق وطني جديد سمي فيما بعد بـ" اتفاق السلم والشراكة"، والذي كان الهدف منه إنهاء الأزمة اليمنية سلمياً، واعتماد شراكة حقيقية بين كافة الأطراف والأحزاب والمكونات، وسد أي فراغ دستوري أو حكومي بإبقاء الرئيس هادي وتفويضه بتشكيل حكومة كفاءات وتتبعه الوزارات السيادية

فيها، مع التأكيد على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني والدفع بتنفيذها، وإلغاء الجرعة ومشروع الأقاليم الستة، واستكمال الإجراءات المتفق عليها كصياغة الدستور والاستفتاء عليه وبدء الانتخابات الرئاسية ومن ثم البرلمانية. وكان اتفاق السلم والشراكة بحضور ورعاية الأمم المتحدة عبر ممثلها في اليمن جمال بن عمر.

تفاجأ العالم باتفاق السلم والشراكة فلم يتوقع من الثوار المنتصرين أن يقدموا مثل هذه التنازلات خاصة لخصومهم، ولم يكن أمام الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلا مباركة الاتفاق الذي لم يجدوا فيه ما يمكن أن يعترضوا عليه، فصدرت عدة قرارات وبيانات من مجلس الأمن تؤكد على مرجعية اتفاق السلم والشراكة وتحث الأطراف اليمنية على تنفيذه كما جاء في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2201 (2015)، بتاريخ 15 فبراير 2015 الذي نص في مادتيه الرابعة والخامس على: "*4- يهيب بشدة بجميع الأطراف ولا سيما الحوثيون، أن تتقيد بمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وباتفاق السلم والشراكة الوطنية وملحقه الامني، التي تنص جميعها على عملية انتقال ديمقراطي بقيادة يمنية.*

5. يحث جميع الأطراف، ولا سيما الحوثيون، على التعجيل بإجراء مفاوضات شاملة للجميع بواسطة الامم المتحدة لمواصلة الانتقال السياسي بهدف التوصل إلى حل توافقي وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلم والشراكة الوطنية ومرفقه الامني، وتنفيذ هذا الحل."

وقد واجه اليمنيون محاولة إدانة ثورتهم باتفاق السلم والشراكة الذي باركه مجلس الأمن الدولي، واستطاعوا احتواء الفرقاء وتشكيل حكومة كفاءات. وحافظ الشعب اليمني على دولته قائمة بجميع أركانها الأساسية.

ز. الانقلاب على اتفاق السلم والشراكة

بدأت جميع الأطراف اليمنية بتنفيذ اتفاقية السلم والشراكة بدعم ورقابة من قيادة الثورة وبإشراف الأمم المتحدة، والخروج بحلول وآليات توافقية تطمينية منها تشكيل حكومة الكفاءات الوطنية برئاسة "خالد بحاح" في 7 نوفمبر 2014، وتشكيل لجنة صياغة الدستور ولجنة صياغة الضمانات، ورفع مخيمات الاعتصام. وقد ساهم في التهدئة والدفع بمسار السلم وتطمين الأطراف قرار قيادة أنصار الله ـ الطرف المنتصر وقائد الثورة ـ عدم مشاركتها في الحكومة والتنازل عن حصتها للمحافظات الجنوبية. وبدأت بعد ذلك جلسات جديدة من الحوار والتفاوض بين المكونات للاتفاق على شكل الدولة القادم وخاصة مجلس الرئاسة، وسارت الأوضاع العامة في الجمهورية اليمنية نحو التحسن نسبياً خاصة في الجانب الأمني مع ملاحقة خلايا تنظيمي القاعدة وداعش، إلى أن جاءت الخطوة الأخطر في الالتفاف على المبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة وذلك من قبل الإمارات العربية المتحدة، حيث قامت قيادتها وحكومتها بالتدخل المباشر لمنع اليمنيين من اعتماد دستور جديد توافقي بين مكونات الشعب، ونجحت فعلاً في الضغط على الرئاسة بنقل فريق صياغة الدستور إلى "أبوظبي" في شهر أكتوبر 2014 وحضور مسؤولين إماراتيين جلسات الفريق.

تدخل الإمارات في صياغة الدستور اليمني الجديد كان بداية مسار متصاعد للاعتداء على حقوق الشعب اليمني وسيادته على أرضه. وبدأ الخلاف بين الأطراف اليمنية على مخرجات لجنة الدستور التي حاولت الإمارات الضغط على فريق الصياغة فيها باعتماد نصوص دستورية لم يتم التوافق عليها في مؤتمر الحوار، ومنها عدد الأقاليم وتوزيعها الجغرافي بشكل لم يراعَ فيه أي معايير أو مصالح واضحة، وهذا كان مبرراً منطقياً لكثير من المكونات الوطنية لرفضها والتمسك بالمخرجات المتفق عليها، والمطالبة بعدم إعلان مخرجات تم إملاؤها من جهات خارجية وتتعارض مع المصالح العليا للبلد.

وبعد عودة لجنة صياغة الدستور من أبوظبي إلى صنعاء حاولت قيادة مكون أنصار الله تنبيه الرئيس هادي بخطورة اتخاذ أي خطوات غير توافقية لاعتماد المسودة بعد إقحام مشروع الأقاليم الستة، ولكن الضغوط الخارجية دفعت بالرئيس ـ غير المنتخب ـ إلى التسرع وتجاوز مبادئ ومخرجات الحوار الوطني وإعلان اعتماد الدستور الجديد بمسودته غير المتوافق عليها، مما أدى إلى إعلان أهم المكونات رفض هذه الخطوة والانسحاب من جلسة تقديم المسودة ومنها حزب المؤتمر والحراك الجنوبي وأنصار الله.

في 17 يناير 2015 قامت اللجان الثورية بإعلان توقيف مدير مكتب رئاسة الجمهورية "أحمد بن مبارك" بمبرر إصراره مع الرئيس على اعتماد مسودة الدستور غير المتفق عليها، ونشرت أدلة اتفاقه مع هادي ودول أجنبية على تمرير الدستور، وسرعان ما حاولت قيادة الثورة احتواء الموقف بالتعاون مع المبعوث الأممي "جمال بن عمر"، وبالتفاهم مع الرئيس غير المنتخب "هادي" وبقية قيادات المكونات والأحزاب، والاتفاق على إعادة مسودة الدستور للنقاش بين المكونات واعتماد ما يتم الاتفاق عليه، وبناءً على ذلك تم الإفراج عن "أحمد بن مبارك"، كما تم الاتفاق على استئناف جلسات الحوار للخروج باتفاق نهائي على شكل الدولة و المجلس الرئاسي الجديد، وتم تجاوز الأزمة حينها مؤقتاً بحكمة وبدون سفك دماء.

في 22 يناير 2015 قام رئيس حكومة الكفاءات "خالد بحاح" بتقديم استقالته ـ بدون موافقة مجلس الوزراء- للرئيس غير المنتخب "هادي" الذي قام بدوره بعد الموافقة على استقالة رئيس الحكومة بتقديم استقالته هو أيضاً إلى مجلس النواب، في اتفاق واضح على إدخال اليمن في مرحلة فراغ دستوري وحكومي يضع الثوار في مرحلة حرجة بسبب ما قد يتبع ذلك القرار من انهيار لمؤسسات الدولة وانفلات أمني وخلق حالة من الفوضى يصعب السيطرة عليها.

حاولت قيادة الثورة ومبعوث الأمم المتحدة احتواء الموقف وتكليف حكومة بحاح بتصريف الأعمال، فاستجاب كثير من الوزراء وتمسك هادي وبحاح بموقفهما في محاولة لوضع البلد في فراغ دستوري وحكومي وسياسي. وأعطيت للقوى السياسية مهلة معلنة للتوصل إلى اتفاق

يُخرج البلاد من حالة الفراغ السياسي، إلا أن المهلة انتهت ولم تتوصل المكونات السياسية لأي اتفاق بسبب تعنت حزب الإصلاح الداعم لتوجه هادي وبحاح في إبقاء البلد في فراغ للضغط على الثوار، فقام مكون أنصار الله وحلفاؤه بمساندة اللجان الشعبية بمحاولة لإنقاذ البلد من الفراغ ومؤسسات الدولة من الانهيار عبر الإعلان الدستوري.

في 6 فبراير 2015 ومن داخل القصر الجمهوري وبحضور سياسي وقبَلي وعسكري كبير شمل وزراء من حكومة بحاح كوزيري الدفاع والداخلية تم إصدار "الإعلان الدستوري" الذي أوضح في مقدمته أنه جاء بعد أن بذلت *"المكونات السياسية المؤمنة بثورة الـ11 من فبراير والـ21 من سبتمبر، جهوداً مضنية لاحتواء الموقف، وإقناع المكونات السياسية بمبدأ السلم والشراكة للخروج بالوطن من الفراغ الذي خلّفته الاستقالة المفاجئة وغير المبرَّرة لرئيس الجمهورية والحكومة، ولكن تلك الجهود قوبلت بالتعطيل والرفض والتنصُّل عن المسؤولية الوطنية، واستمرت بعضُ المكونات في نهجَها الانتهازي وتفريطها بالمصلحة الوطنية."*

وأقر الإعلان الدستوري في (15) مادة تشكيل مجلس وطني، وتشكيل مجلس رئاسي، واختصاص اللجنة الثورية باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الضرورية لحماية سيادة الوطن وضمان أمنه واستقراره وحماية حقوق المواطنين وحرياتهم.

وأشار "الإعلان الدستوري" إلى أن *"السياسة الخارجية للدولة تقوم على أساس الالتزام بمبدأ حسن الجوار وعدم التدخل، واعتماد الوسائل السلمية لحل المنازعات"*، معتبراً أن *"اللجنة الثورية العليا هي المعبر عن الثورة بحيث تمثلها اللجان الثورية في أنحاء البلاد"*.

وبهذا فشل مخطط إدخال اليمن في فراغ دستوري أو حكومي أو سياسي ولم يستمر سوى أقل من أسبوعين حتى تمكنت المكونات الشعبية واللجان الثورية من سد الفراغ الرئاسي والحكومي وإنقاذ الدولة من الانهيار.

بدأت اللجنة الثورية بممارسة عملها مع حكومة تصريف الأعمال وبالوزراء الذين رفضوا

استقالة "بحاح"، واستطاعت إعادة تشغيل مؤسسات الدولة والقضاء والأمن والجيش والبنك المركزي وصرف الرواتب في جميع المحافظات الشمالية والجنوبية، كما استطاعت طرد تنظيمي داعش والقاعدة من معاقلهم في عدد من المحافظات. وقد اضطرت الأمم المتحدة إلى التعامل مع الأمر الواقع حينها، وتم الاتفاق مع الفرقاء السياسيين من أحزاب ومكونات على استئناف الحوار. وقدمت اللجنة الثورية التطمينات والضمانات بإشراف الأمم المتحدة، وبدأت جولة جديدة من المفاوضات في فندق الموفنبيك بصنعاء بحضور ممثلين عن جميع الأحزاب والمكونات السياسي.

وهكذا واجه اليمنيون مخطط إسقاط الدولة واستقالة الرئيس ورئيس الحكومة بالإعلان الدستوري وتشكيل مجلس رئاسي وحكومة، واستطاعوا إنقاذ مؤسسات الدولة من الانهيار وإعادة تشغيلها عبر مجلس الوزراء واللجان الشعبية محافظين على الدولة قائمة بجميع أركانها الأساسية.

ح. بدء العدوان الشامل على اليمن

في 18 مارس 2015 جرى اغتيال الصحفي والمدافع عن حقوق الإنسان "عبدالكريم الخيواني" أمام منزله بالعاصمة صنعاء. كان عملية الاغتيال فاجعة بما يمثله "الخيواني" من رمزية للحريات وحقوق الإنسان والنضال والثورة، وخطوة مدروسة من قبل القوى التي تقف وراء اغتياله باعتباره صوتاً مسموعاً عالمياً سيُفسِدُ الكثير من مخططات العدوان الذي كانت في طور الإعداد.

مع وصول المفاوضات إلى نهايتها فيما يتعلق بشكل الدولة، وقرب اتفاق الأحزاب والمكونات بخصوص المجلس الرئاسي والدستور الجديد، قامت أجهزة المخابرات الأجنبية بتهريب الرئيس المستقيل "هادي" إلى محافظة عدن، ومن هناك أعلن عودته عن الاستقالة وبدأ يحشد القوات العسكرية في محاولة لإدخال اليمن في حرب أهلية بدعم خارجي خليجي وأمريكي مُعلن. حينها

تحركت القوات المسلحة بوحدات الجيش المنضم للثورة للتصدي لهذا المخطط وفرض سيادة الدولة وسيطرتها على المحافظات الجنوبية، وتمكنت فعلاً من الوصول إلى محافظة عدن. عندها استطاع الرئيس المستقيل غير المنتخب الفرار مرة أخرى إلى المملكة العربية السعودية التي وحال وصوله إليها، أعلنت على لسان سفيرها في الولايات المتحدة "عادل الجبير" من واشنطن بدء العمليات العسكرية لتحالف من عدة دول ودعم أمريكي في عملية سمتها "عاصفة الحزم" بدون أي موافقة أو تفويض من الأمم المتحدة. وقام التحالف بقيادة السعودية بقصف جوي شامل على العاصمة صنعاء ومختلف المحافظات اليمنية ابتداءً من الساعة الواحدة فجر يوم 26 مارس 2015، ودشن بذلك سلسلة جرائم حرب وإبادة طالت كل اليمنيين وراح ضحيتها آلاف القتلى والجرحى، تمهيداً لإخضاع الشعب اليمني ودخول قوات التحالف البرية واحتلال الأراضي اليمنية بمبرر الاستجابة لطلب الرئيس المستقيل الفار إليها، وبهدف القضاء على من أسمتهم الحوثيين (مكون أنصار الله) وإرجاع هادي إلى حكم اليمن.

في 16 أبريل قدّم المبعوث الأممي استقالته من مهمته كمبعوث يمثل أمين عام الأمم المتحدة باليمن، وقال في مقابلة صحفية لاحقة إن الوصول إلى اتفاق سياسي كان وشيكاً قبيل بدء العمليات العسكرية على اليمن، مما ساهم في تصلّب مواقف الأطراف المتنازعة. ونقلت صحيفة "وول ستريت جورنال" عن بن عمر قوله: *"إنّ العملية العسكرية في اليمن عقّدت المسار السياسي في البلاد"*.

وقد واجه اليمنيون ما قام به تحالف العدوان من جريمة عدوان وجرائم إبادة وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية واحتلال لأجزاء من البلاد وحصار للشعب بتوحيد الفرقاء والمكونات وإنشاء المجلس السياسي الأعلى لرئاسة البلاد وتشكيل حكومة إنقاذ وطني، واستطاعوا صد العدوان ومواجهته بالتوازي مع الحفاظ على بمؤسسات الدولة وبناءها وتطويرها. وحافظ الشعب اليمني على دولته قائمة بجميع أركانها الأساسية.

الفصل الثاني: العدوان على اليمن وفق القرارات الدولية

أولاً: التدخل في الشأن اليمني جريمة وفق قرارات الأمم المتحدة

من الأهمية التأكيد على أن كل ما يتعلق بالدولة اليمنية وأركانها والقرارات المتعلقة بشعبها وسلطاتها سواء فيما يتعلق بشكل الدولة ونظامها وإدارة مواردها والاستفادة من ثرواتها، أو سياستها في التعامل مع مختلف القوى والجهات الداخلية وعلاقاتها الدولية كل ذلك يعتبر شأناً يمنياً خالصاً، يبت فيه الشعب الذي له الحق في تقرير مصيره بنفسه حسب الدستور والقوانين الدولية، وليس لأي دولة أو جهة خارجية الحق في التدخل في شؤون اليمن الداخلية والخارجية بأي حال من الأحول.

الدستور اليمني أكد على استقلال الجمهورية وسيادتها على أراضيها فنص في مادته الأولى على *"الجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة، وهي وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عن أي جزءٍ منها، والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والإسلامية"*.

كما أكد ميثاق الأمم المتحدة في مادته الثانية أن هيئة الأمم المتحدة تقوم على *"مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها"*. وأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة حق جميع الدول في سيادتها واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية وأمنها وهويتها وتراثها الثقافي، وهو الإعلان الوارد ضمن القرار (36/103) الذي حمل عنوان "إعلان عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشئون الداخلية للدول". الذي أكد في مادته الثانية على أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول يشمل حقوقاً أساسية أهمها: *"(أ) سيادة جميع الدول، واستقلالها السياسي، وسلامتها الإقليمية، ووحدتها الوطنية، وأمنها، فضلاً عن الهوية الوطنية، والتراث الثقافي لسكانها؛*

(ب) حق الدولة السيادي غير القابل للتصرف في تقرير نظامها السياسي والاقتصادي والثقافي

والاجتماعي بحرية، وفي تنمية علاقاتها الدولية وفي ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية وفقاً لإرادة شعبها دون تدخل أو تداخل أو تخريب أو قسر أو تهديد من الخارج بأي شكل من الأشكال"

وربطت المادة تلك الحقوق بإرادة الشعب كما جاء في الفقرة "ب"، مؤكدة أيضاً أن ممارسة تلك الحقوق تجب أن تكون دون تدخل أو تهديد من الخارج وبأي شكل من الأشكال.

من جانب آخر أكدت الأمم المتحدة في القرار نفسه على عدة ضوابط وواجبات على الدول لضمان حقوق الدول الأضعف، وتلخصت في مادته الأولى التي نصت على *"لا يحق لأية دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لأي سبب كان، في الشئون الداخلية والخارجية للدول الأخرى:"* وفصلت الأفعال التي تصنف كتدخل في شؤون الدول، مؤكدة في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقرار التزام الدول الأعضاء بالامتناع عن ارتكابها، وأدرجتها كواجبات أساسية وهي كالتالي:

" (أ) واجب الدول في الامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها بأي شكل من الأشكال، أو عن انتهاك الحدود القائمة المعترف بها دولياً لدولة أخرى أو زعزعة النظام السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي لدول أخرى، أو الإطاحة بالنظام السياسي لدولة أخرى أو حكومتها أو تغييرهما، أو إحداث توتر بين الدول بصورة ثنائية أو جماعية، أو حرمان الشعوب من هويتها الوطنية وتراثها الثقافي؛

(ب) واجب الدولة في ضمان عدم استخدام إقليمها على أي نحو فيه انتهاك لسيادة دولة أخرى ولاستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية أو زعزعة لاستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ ويسري هذا الالتزام أيضاً على الدول الموكل إليها مسئولية أقاليم لم تحقق تقرير المصير والاستقلال الوطني بعد؛

(ج) واجب الدولة في الامتناع عن التدخل المسلح أو التخريب أو الاحتلال العسكري أو أي شكل

آخر من أشكال التدخل سافراً كان أو مستتراً، يوجه إلى دولة أخرى أو إلى مجموعة من الدول أو أي عمل من أعمال التدخل العسكري أو السياسي أو الاقتصادي في الشئون الداخلية لدولة أخرى، بما في ذلك الأعمال الانتقامية التي تنطوي على استعمال القوة؛

(د) واجب الدولة في الامتناع عن اتخاذ أي إجراء قسري يحرم الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي من حقها في تقرير المصير والحرية والاستقلال؛

(هـ) واجب الدولة في الامتناع عن أي إجراء أو أي محاولة بأي شكل من الأشكال أو بأي حجة كانت، بهدف زعزعة أو تقويض استقرار دولة أخرى أو أي من مؤسساتها؛

(و) واجب الدولة في الامتناع عن القيام، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بتعزيز أو تشجيع أو دعم أنشطة التمرد أو الانفصال داخل دول أخرى، بأي حجة كانت، أو اتخاذ أي تدابير تستهدف تمزيق وحدة دول أخرى أو تقويض أو تخريب نظامها السياسي؛

(ز) واجب الدولة في منع تدريب المرتزقة وتمويلهم وتجنيدهم في إقليمها، أو إرسالهم إلى إقليم دولة أخرى، وعدم تقديم ما يلزم من تسهيلات، بما في ذلك التمويل، لتجهيزهم وعبورهم؛

(ح) واجب الدولة في الامتناع عن عقد اتفاقات مع دول أخرى تستهدف التدخل بأي شكل في الشئون الداخلية والخارجية لدول ثالثة؛

(ط) واجب الدولة في الامتناع عن اتخاذ أية تدابير تؤدى إلى تدعيم التكتلات العسكرية القائمة، أو خلق أو تدعيم تحالفات عسكرية جديدة، أو ترتيبات متشابكة، أو توزيع قوات للتدخل، أو قواعد عسكرية وما يتصل بها من منشآت عسكرية أخرى مما يمكن أن يدخل في إطار المواجهة بين الدول الكبرى؛

(ى) واجب الدولة في الامتناع عن القيام بأي حملة تشهيرية أو قذف أو دعاية عدائية بغرض التدخل بأي شكل في الشئون الداخلية لدول أخرى؛

(ك) واجب الدولة في الامتناع، في تصريف علاقاتها الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والتجارية، عن اتخاذ تدابير من شانها أن تشكل تدخلاً من أي نوع في الشئون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى، فتمنعها بذلك من تقرير نموها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ويشمل هذا، في جملة أمور، واجب الدولة في ألا تستخدم ضد دولة أخرى برامجها للمساعدة الاقتصادية الخارجية، أو في أن تمارس ضدها أي انتقام أو حصار اقتصادي منفرد أو متعدد الأطراف، وأن تمنع استخدام الشركات عبر الوطنية والمتعددة الجنسية الخاضعة لولايتها وسيطرتها أدوات للضغط أو الإكراه السياسي ضد تلك الدولة، منتهكة بذلك ميثاق الأمم المتحدة؛

(ل) واجب الدولة في الامتناع عن استغلال وتشويه قضايا حقوق الإنسان، كوسيلة للتدخل في الشئون الداخلية للدول، أو لممارسة الضغط على دول أخرى، أو خلق عدم الثقة والفوضى داخل الدول أو مجموعات الدول وفيما بينها،

(م) واجب الدولة في الامتناع عن استخدام الممارسات الإرهابية سياسة للدولة ضد دولة أخرى أو ضد شعوب خاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي أو الأنظمة العنصرية، وفى منع تقديم أي مساعدة إلى الجماعات الإرهابية أو المخربين أو العملاء الذين يمارسون نشاطاً هداماً ضد دول ثالثة، أو استخدامهم أو التسامح معهم؛

(ع) واجب الدولة في الامتناع عن تنظيم الجماعات السياسية والعرقية في أقاليمها أو أقاليم دول أخرى، وتدريب هذه الجماعات وتمويلها وتسليحها لغرض إشاعة التخريب أو الفوضى أو القلاقل في بلدان أخرى؛

(س) واجب الدولة في الامتناع عن مزاولة أي نشاط اقتصادي أو سياسي أو عسكري في إقليم دولة أخرى دون موافقتها؛"

وبناءً على المواد المشار إليها في الدستور اليمني وميثاق وقرارات الأمم المتحدة، وعلى أن

الاحتجاجات الشعبية والمخاض الثوري اليمني كان في جميع مراحله تحت سيطرة الشعب وحكمته ولم يتعدَ الحدود اليمنية، إلى جانب احترام الشعب اليمني ومكوناته لعلاقاته القائمة مع دول الجوار، وعدم صدور أي اعتداء منه أو تدخل في شؤون أي دولة أخرى حتى بعد بدء العدوان العسكري عليه، واستمراره في مطالبة دول التحالف الجارة والمجتمع الدولي بإيقاف العدوان لمدة أربعين يوماً قبل أن يبدأ في الدفاع المشروع والرد على هجمات التحالف، فإنه يتضح من كل تلك الشواهد عدم قانونية أي تدخل في شؤون اليمن الداخلية والخارجية من قبل دول التحالف ومن يدعمها. كما يمكن بالتأمل في الواجبات المنصوص عليها في قرار الأمم المتحدة رقم (36/103) ومقارنتها بالأفعال التي قامت بها دول التحالف بقيادة السعودية والدول الداعمة لها، يتضح جلياً أن تلك الدول خالفت كافة تلك الواجبات وبشكل علني، ابتداءً بفرض المبادرة الخليجية وآليتها على الرغم من مخالفتها للدستور اليمني، وصولاً للتدخل العسكري والاحتلال البري ـ ويمكن الرجوع للفصل السابق للمقارنة ـ أما الأفعال المندرجة تحت العدوان العسكري فيمكن تصنيفها وفق القانون الدولي في الفقرة التالية.

ثانياً: العدوان في ميثاق وقرارات الأمم المتحدة

حرّمت كافة الشرائع السماوية والمواثيق والقوانين الدولية ارتكاب جريمة "العدوان" كونها الجريمة التي قد تسبب في ارتكاب كافة الجرائم الأخرى، وللآثار الكارثية التي تلحق الشعوب بسببها، فتزهق فيها أرواح المدنيين، وتستباح الأراضي، وتصادر الحقوق، وتُدمر الحضارات وتُجرف الثقافات، قال تعالى: **"وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ"** [المائدة: 2].

لذلك كان وجوباً على الأمم المتحدة أن تعلن في ميثاقها أن أهم مقاصدها ومبادئها ليس إلزام كافة أعضائها بالامتناع عن فعل العدوان فقط، وإنما إلزامهم بأخذ التدابير اللازمة لقمع أعمال العدوان، ففي المادة الأولى من الميثاق والمتعلقة بإعلان مقاصد الأمم المتحدة: *"مقاصد الأمم المتحدة هي: 1- حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير*

المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها." كما أكدت المادة الثانية من الميثاق على: "يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجهٍ آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".

وقد احتدم النقاش وتعددت الآراء في تعريف العدوان إلى أن صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3314 (د- 29) لسنة 1974، والذي نص في المادة الأولى لمرفق تعريف العدوان على: "العدوان هو استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأية صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة". كما أوردت الجمعية في المادة نفسها ملاحظة إيضاحية مهمة جداً بخصوص ماذا يُقصد بـ"دولة" وهي: " *إن مصطلح "دولة" في هذا: (أ) مستخدم دون مساس بمسألة الاعتراف ولا بمسألة كون الدولة أو عدم كونها عضواً في الأمم المتحدة؛ (ب) ويراد به أيضاً، عند اقتضاء الحال "مجموعة دول"*.. ومن خلال تعريف الدولة في مادة تعريف العدوان يتضح لنا أن فعل العدوان مجرّم وفق قرارات الأمم المتحدة سواءً كان بعدوان دولة عضو على دولة أخرى من أعضاء الأمم المتحدة، أو كان العدوان من دولة عضو على دولة ليست من أعضاء الأمم المتحدة ولم يتم الاعتراف بها بعد.

وفي الحالتين ينطبق التعريف على العمليات العسكرية المعلنة من التحالف بقيادة السعودية على اليمن، والتي كان من أهدافها المعلنة التدخل في الشأن الداخلي للجمهورية اليمنية من خلال إعادة رئيس غير منتخب فار إلى خارج البلد بعد استقالته واستقالة حكومتهن ولم يكن لديه حين فراره أي سلطة على حكومة أو شعب أو أرض. والهدف الآخر القضاء على مكون "أنصار الله" الذين أسماهم التحالف "الحوثيين" وإعلان محافظة صعدة كاملة منطقة عسكرية.

ونظراً لأن قيادة الثورة والمجلس السياسي الأعلى هما الطرف الوحيد الذي يستطيع ادعاء تمثيله للدولة كون أركانها مستوفاه لديهما بوجود السلطات الثلاث وفاعليتها والتي تعمل وفق دستور وقانون نافذ، وبسط النفوذ والسيطرة على أغلب المحافظات بتأييد شعبي، فإن مصطلح "دولة" ينطبق على الجمهورية اليمنية بحكومتها وشعبها ونفوذها الكائن في أرضها وليس في الرياض، واستعمال القوة العسكرية ضد السيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي لليمن أرضاً وشعباً وسلطة - وإن اسمتها الأمم المتحدة سلطة الأمر الواقع - هو ثابت ومُعلن.

إن تدخل دول تحالف العدوان بقيادة المملكة العربية السعودية في الشؤون الداخلية لليمن، واستخدام القوة العسكرية لنزع سيادة الدولة واحتلال أراضيها، واستهداف المدنيين والبنية التحتية للدولة وفرض الحصار واستجلاب المرتزقة والاستمرار في ارتكاب الجرائم المصنفة كجرائم حرب وإبادة وضد الإنسانية، بجانب آثار العدوان الكارثية على الشعب اليمني بعد (8) سنوات من إعلان بدء العمليات العسكرية، كل تلك الأعمال تتطابق مع توصيف "العمل العدواني" في قرار الأمم المتحدة (3314) بجميع فقراته وبنوده، حيث نصت مادته الثالثة على ما يلي:

"تنطبق صفة العمل العدواني على أي من الأعمال التالية، سواءً بإعلان حرب أو بدونه وذلك دون إخلال بأحكام المادة (2) وطبقاً لها:

أ) قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو إقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه، أو أي احتلال عسكري، ولو كان مؤقتاً، ينجم عن مثل هذا الغزو أو الهجوم، أو أي ضم لإقليم دولة أخرى أو لجزء منه باستعمال القوة.

ب) قيام القوات المسلحة لدولة ما بمهاجمة القوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية أو الأسطولين التجاريين البحري والجوي لدولة أخرى.

ج) ضرب حصار على موانئ دولة أخرى أو على سواحلها من قِبل القوات المسلحة لدولة أخرى.

د) قيام دولة ما باستعمال قواتها المسلحة الموجودة داخل إقليم دولة أخرى بموافقة الدولة المضيفة، على وجه يتعارض مع الشروط التي ينص عليها الاتفاق، أو أي تهديد لوجودها في الإقليم المذكور إلى ما بعد نهاية الاتفاق.

هـ) سماح دولة ما وضعت إقليمها تحت دولة أخرى بأن تستخدمه هذه الدولة الأخرى لارتكاب عمل عدواني ضد دولة ثالثة.

و) إرسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة من قِبل دولة ما أو باسمها تقوم ضد دولة أخرى بأعمال من أعمال القوة المسلحة تكون من الخطورة بحيث تعادل الأعمال المحددة أعلاه، أو اشتراك الدولة بدور ملموس في ذلك."

ثالثاً: بطلان مبررات العدوان

أعلنت المملكة العربية السعودية العديد من الأهداف لعدوانها على اليمن والذي كان تحت مسمى عمليات "عاصفة الحزم" و"إعادة الأمل"، تلك الأهداف أعلنت على لسان ملكها وولي عهده وزير الدفاع ووزير الخارجية والناطق باسم التحالف، وفي البيانات الرسمية للدول المشاركة في التحالف والداعمة له.

في فجر 26 مارس 2015 أعلن سفير السعودية لدى الولايات المتحدة الأمريكية "عادل الجبير" أن المملكة وتحالفاً من عدة دول بدأت عملية عسكرية في اليمن استجابة لطلب مباشر من الحكومة اليمنية الشرعية، وأضاف أنه" *في رسالة بتاريخ 24 مارس 2015 طلب فخامة الرئيس هادي مساعدة عاجلة بكل الوسائل المتاحة ومن ضمنها التدخل العسكري لحماية اليمن والشعب اليمني من العدوان الحوثي ومن أجل المساعدة في قتال القاعدة وداعش وذلك بناءً على مبادئ الدفاع عن النفس المنصوص عليها في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة وكذلك*

آلية الدفاع الجماعي لميثاق جامعة الدول العربية"، وقال: "وبناءً على طلب الرئيس هادي وبناءً على مسؤولية المملكة العربية السعودية تجاه اليمن والشعب اليمني، فإن المملكة وحلفاءها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومن خارج دول المجلس أطلقت عملية عسكرية لدعم الشعب اليمني وحكومته الشرعية".

كما أكد "محمد بن سلمان" وزير الدفاع السعودي أن قوات بلاده تهدف إلى اجتثاث قوات الرئيس السابق "علي عبد الله صالح" و"أنصار الله" من اليمن "في أيام قليلة" لولا قلقه من الخسائر البشرية على الطرفين حسب زعمه. وقال بن سلمان في مقابلة تلفزيونية أجراها بتاريخ 2 مايو 2017 إن المملكة "ستقضي على المقاتلين الموالين لإيران في اليمن".

وبالمرور على أهم أهداف عملية "عاصفة الحزم" يمكن تفنيدها كالآتي:

أ. الاستجابة لطلب الرئيس "عبدربه منصور هادي" وحكومته بحماية الشعب اليمني وحكومته الشرعية من الانقلابيين والمليشيات الحوثية

1 - الدعوى بالاستجابة لرسالة "هادي" المؤرخة بـ 24 مارس 2015 يؤكد التخطيط والاتفاق الجنائي السابق لهذا التاريخ بكثير بين دول التحالف على ارتكاب جريمة العدوان على اليمن، فلا يمكن أن يتم التخطيط والإعداد لحرب بتحالف يتكون من عدة دول تشارك بجيوشها وطائراتها في حرب وعملية عسكرية تستهدف بلداً بأكمله وبدعم من أمريكا وبعض الدول الغربية، ويكون ترتيب كل ذلك وإعلان وبدء العمليات العسكرية لذلك التحالف خلال أقل من (48) ساعة.

2 - الدعوى بالاستجابة للحكومة الشرعية وحمايتها ودعم عودتها يتنافى مع إعلان هذه الحكومة - التي يطلقون عليها شرعية - الاستقالة بتقديم رئيسها استقالته لـ"هادي" والذي قبلها واستقال بدوره. كما أن حكومة "بحاح" لم تعلن تراجعها عن استقالتها بل تم الإعلان عن تشكيل حكومة منفى مصغرة من داخل المملكة العربية السعودية بتاريخ 12 أبريل 2015 - أي بعد بدء العدوان بأسابيع - بعد وصول

"بحاح" بدوره إلى الرياض وإعلان أسماء وزراء جدد في حكومته بسبب بقاء كثير من وزراء حكومته المستقيلة في صنعاء واستمرارهم في إدارة وزاراتهم بعد قرار اللجنة الثورية العليا باستمرارهم كحكومة تصريف أعمال.

3 - دعوى حماية الشعب اليمني بناءً أيضاً على طلب "هادي" هي دعوى زائفة فالشعب لم يصدر عنه أي موقف شعبي يطالب بحمايته، بل كان يطالب علناً في كل الساحات بتحقيق أهداف الثورة والحفاظ على سيادة البلد واستقلاله.

ب. المساعدة في قتال القاعدة وداعش

من المعلوم والمعلن إعلان داعش والقاعدة العداء لمكون "أنصار الله" واستهدافه بعمليات إرهابية وتفجيرات لمساجده قتلت الكثير من قياداته وقواعده، كما أن قوات الجيش واللجان الشعبية التابعة لحكومة صنعاء هي من واجهت القاعدة وطردتها من المحافظات والمناطق التي سيطرت عليها.

ج. التدخل العسكري بناءً على مبادئ الدفاع عن النفس المنصوص عليها في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة وآلية الدفاع الجماعي لميثاق جامعة الدول العربية

لم يصدر من قيادة الثورة واللجنة الثورية العليا ومكون أنصار الله أي فعل عدائي ضد أي من جيران اليمن، ولم يسبق أن ادعت أي دولة من دول الجوار أو غيرها بأنها تعرضت لاعتداء، عوضاً عما يستلزم الدفاع عن النفس وفق ميثاق الأمم المتحدة والجامعة العربية، بل إن ميثاق الأمم المتحدة نص صراحة على تجريم اللجوء للقوة العسكرية في حل الخلافات فنصت المادة الثانية من الميثاق على التالي: *"يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر، يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".*

د. اجتثاث قوات صالح والحوثيين والقضاء على الموالين لإيران

هنا اعترف وزير الدفاع السعودي بقيام التحالف بقيادة بلاده بعدوان كامل الأركان على اليمن، وبإصرارهم على الاستمرار في ارتكاب جرائم إبادة جماعية باستهداف مكونات الشعب اليمني الرافضة لتدخل السعودية وغيرها من الدول الخارجية في شؤون اليمن. وقد أكد ذلك النهج الدموي إعلان قيادة التحالف محافظة صعدة بأكملها منطقة عسكرية استكمالاً لاستهداف ملايين اليمنيين بجرائم الإبادة الجماعية. أما العلاقة مع إيران فهي شأن داخلي يقرره الشعب الذي أعلن رفضه لأي وصاية سواء من السعودية أو إيران.

هـ. دعم استقرار اليمن واستقلاله وسيادته ووحدة أراضيه

قامت قوات دول تحالف العدوان خاصة السعودية والإمارات باستباحة أراضي اليمن وأجوائه ومياهه الإقليمية واحتلال العديد من محافظاته ونهب ثرواتها وانتهاك حقوق أبنائها والتسبب بقتل وجرح مئات الآلاف من أبنائه.

وهذا التقرير وغيره من تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والحقوقية يمتلئ بالشواهد والتوثيق لبشاعة جرائم تحالف العدوان في حق اليمن أرضاً وإنساناً.

طائرة تحترق في مطار صنعاء الدولي بعد استهدافها
من طيران تحالف العدوان . 4 مايو 2015

الفصل الثالث: جريمة العدوان (ممارسات وشواهد)

ارتكبت دول تحالف العدوان بقيادة السعودية الجرائم والممارسات التي تمثل كافة الأفعال التي اعتبرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة تنطبق على صفة العمل العدواني في تعريفها لجريمة العدوان[2]. تمثلت هذه الأفعال في الهجوم والاعتداء العسكري على الدولة اليمنية وسيادتها وقصف كافة مقدراتها وقتل شعبها وفرض الحصار على موانئها البحرية والجوية واغلاق منافذها البرية، ومهاجمة القوات المسلحة اليمنية البرية والبحرية والجوية والأسطولين التجاريين البحري والجوي، بالإضافة إلى غزو الأراضي اليمنية واحتلال عدد من محافظاتها وجزرها، واستغلال ونهب ثرواتها واستقدام المرتزقة من دول متعددة، ودعم الجماعات التكفيرية المسلحة وتوسيع نطاق انتشارها كتنظيمي داعش والقاعدة، وإنشاء الكثير من السجون السرية التي مارست فيها دول التحالف ومرتزقتها أقسى أساليب التعذيب والأساليب المهينة للكرامة تجاه الأسرى والمعتقلين[3].

(2) / قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1974/3314 الخاص بتعريف جريمة العدوان

المادة 3

تنطبق صفة العمل العدواني على أي من الأعمال التالية، سواء بإعلان حرب أو بدونه، وذلك دون إخلال بأحكام المادة 2 وطبقا لها:

(أ) قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو إقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه، أو أي احتلال عسكري، ولو مؤقتا، ينجم عن مثل هذا الغزو أو الهجوم، أو أي ضم لإقليم دولة أخرى أو لجزء منه باستعمال القوة؛

(ب) قيام القوات المسلحة لدولة ما بقذف إقليم دولة أخرى بالقنابل، أو استعمال دولة ما أية أسلحة ضد إقليم دولة أخرى؛

(ج) ضرب حصار على موانئ دولة ما أو على سواحلها من قبل القوات المسلحة لدولة أخرى؛

(د) قيام القوات المسلحة لدولة ما بمهاجمة القوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية أو الأسطولين التجاريين البحري والجوي لدولة أخرى؛

(هـ) قيام دولة ما باستعمال قواتها المسلحة الموجودة داخل إقليم دولة أخرى بموافقة الدولة المضيفة، على وجه يتعارض مع الشروط التي ينص عليها الاتفاق، أو أي تمديد لوجودها في الاقليم المذكور إلى ما بعد نهاية الاتفاق؛

(و) سماح دولة ما وضعت إقليمها تحت تصرف دولة أخرى بأن تستخدمه هذه الدولة لارتكاب عمل عدوان ضد دولة ثالثة؛

(ز) إرسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة من قبل دولة ما أو باسمها تقوم ضد دولة أخرى بأعمال من أعمال القوة المسلحة تكون من الخطورة بحيث تعادل الأعمال المعدة أعلاه، أو اشتراك الدولة بدور ملموس في ذلك.

(3) / جريمة العدوان هي جريمة بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. اعتُمِدَت التعاريف والشروط لممارسة الولاية القضائية على هذه الجريمة بتوافق الآراء في 11 يونيو 2010 في مؤتمر كمبالا الاستعراضي من قبل الدول الأطراف في نظام روما

أولاً: قصف الاراضي اليمنية براً وبحراً وجواً

انطلقت العمليات العسكرية التي نفذتها دول تحالف العدوان بقيادة السعودية بشكل مفاجئ وغادر وبدون سابق إنذار أو تحذيرات بأن الدول الراعية لمبادرة سلام ستتحول ما بين ليلة وضحاها إلى دول تعلن الحرب وتنفذ عمليات عدوانية غادرة وغير متوقعة. فقبل (48) ساعة من بدء العمليات كانت الرياض تستضيف مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن "جمال بن عمر" وأكدت له أهمية الحلول السياسية للأزمة اليمنية حسب تصريحه لقناة الجزيرة في 24 مارس 2021 [4]. فكان بذلك الغدر سمة أضافت للعدوان بشاعة وجرماً مضاعفاً، حيث كانت العمليات العسكرية لدول تحالف العدوان بقيادة السعودية فاجعة مأساوية لليمنيين تمثلت في استهدافهم بالقصف الجوي المكثف على المدن والقرى والأحياء السكنية في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل من يوم الخميس 26 مارس 2015، واضعةً بصمتها الإجرامية في تلك الليلة بقتل عشرات الضحايا الابرياء في أول غارة استهدفت حي "بني حوات" السكني شمال العاصمة صنعاء، راح ضحيتها أكثر من (70) مدنياً (29) قتيلاً، و(42) جريحاً جلهم من الأطفال.

تلى الهجوم الغادر والقصف الجوي على اليمن مباشرة قيام سفير المملكة العربية السعودية لدى الولايات المتحدة "عادل الجبير" بعقد مؤتمر صحفي في العاصمة الأمريكية "واشنطن" أعلن خلاله بدء العمليات العسكرية الحربية على الأراضي اليمنية ضمن عملية أسماها "عاصفة الحزم"، مؤكداً أنها ستستمر ضمن تحالف عدة دول بقيادة السعودية ودعم الولايات المتحدة [5]. توالت التصريحات الرسمية عن العملية العسكرية التي نفذها تحالف العدوان أبرزها بيان مجلس التعاون الخليجي، وتصريحات الناطق الرسمي للتحالف "أحمد عسيري" في مؤتمر صحفي مساء الخميس 26 مارس 2015 معترفاً بالقوة المفرطة التي استخدمها تحالف

الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

(4) / بلا حدود- مع المبعوث الأممي الأسبق لليمن جمال بن عمر - YouTube الدقيقة 34:18

(5) / مؤتمر صحفي للسفير السعودي لدى واشنطن عادل الجبير - YouTube

العدوان في أول ليلة حيث قال: *" عدد كبير من الطائرات المقاتلة شاركت في العملية وكانت الطائرات السعودية في المقدمة وبعدد كبير، وحققت أهدافها في أول 15 دقيقة من العملية"* . وأضاف *" العملية استمرت إلى أن انتهت من الأهداف المحددة لها في بداية العملية"* .

إلى جانب الغارات الجوية والصواريخ التي أطلقتها البارجات الحربية المنتشرة في البحر الأحمر وبحر العرب باشرت مدفعية القوات السعودية والقوات البرية بقصف القرى والمدن اليمنية المنتشرة على طول الشريط الحدودي شمال اليمن، مسببة تهجير سكان عشرات القرى الحدودية في الأيام الأولى من العملية العسكرية، وسقوط عشرات القتلى من المدنيين خاصة في مديريات محافظة صعدة المحاذية للسعودية منها قرى مديريات "منبه ورازح وكتاف وشدا"، كما تم استهداف مديريتي "حرض وميدي" الحدوديتين في محافظة حجة ومنفذ "الطوال الحدودي" الذي يربط اليمن بالسعودية والذي أُغلق كلياً في 28 أبريل 2015 بعد تعرضه للقصف المدفعي والجوي السعودي عدة مرات.

في الـ 8 من مايو 2015 أعلن تحالف العدوان محافظة صعدة "منطقة عسكرية"، معتبراً كافة مقوماتها البشرية والمادية "هدفاً عسكرياً"[6]. وكان الإعلان جريمة حرب تهدف إلى تهجير سكان المحافظة لتكون تمهيداً لجريمة أبشع وهي "الإبادة الجماعية" والتي تحققت بجميع أركانها بتنفيذ التحالف لتهديده وشن عشرات الغارات والهجمات التي استهدفت المدنيين في المحافظة بمختلف أنواع الأسلحة بدون أي تمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، وقتل خلال هذا اليوم واليومين التاليين ما يزيد عن (40) شخصاً، وجرح أكثر من (50) من المدنيين بينهم نساء وأطفال.

(6) / تقرير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن الدولي لسنة 2015 S/2018/198

وطوال (8) سنوات استمر نمط ارتكاب الجرائم الأشد خطورة بمختلف صورها من قبل تحالف العدوان على اليمن وبشكل لم يشهد له التاريخ الحديث مثيلاً منذ الحرب العالمية الثانية. وكان اليمن واليمنيون خلالها ضحايا هجمات جوية وبرية وبحرية، حيث وصلت الغارات الجوية ـ بحسب تصريح الناطق الرسمي للجيش اليمني ـ إلى أكثر من "274,302" غارة معظمها استهدفت المواطنين والمدن والقرى والمنازل والمساجد والأسواق والمنشآت الخاصة والعامة[7]، وخلفت جرائم مأساوية شاركت في ارتكابها أكثر من (18) دولة تحالفت على مهاجمة اليمن واليمنيين جواً وبحراً وبراً بالإضافة إلى الدول التي دعمت التحالف ببيع الأسلحة وأيدته سياسياً وإعلامياً.

شواهد جرائم القصف للأراضي اليمنية وثقها فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن الدولي في تقاريره الصادرة في الفترة 2015 - 2021 [8].

○ أربعون يوماً - عدوان وجرائم دون رد

استمرت دول تحالف العدوان في الهجمات الجوية والبرية والبحرية مرتكبة مئات الجرائم بحق المدنيين ومستهدفة البنية التحتية والدفاعية لليمن. وعلى مدى الأربعين يوماً الأولى للعدوان سجل المركز اليمني لحقوق الإنسان قيام دول تحالف العدوان بارتكاب (208) واقعة استهداف للمدنيين والمنشئات المدنية العامة والخاصة، سقط خلالها (5720) مدنياً منهم (1584) قتيلاً، (مع ملاحظة أن هذا ما استطاع المركز تسجيله وتوثيقه لأن الأعداد تزيد عن ذلك)

(7) https//:www.saba.ye/ar/news3229674.htm

(8) / مجلس الأمن والعدوان على اليمن ـ غارات وقرارات، دراسة تحليلية صادرة عن المركز اليمني لحقوق الإنسان، 2022، ص 122-138.

الضحايا المدنيون خلال الفترة (26 مارس - 4 مايو 2015)

قتلى				جرحى			
أطفال	نساء	رجال	**إجمالي**	أطفال	نساء	رجال	**إجمالي**
289	250	1045	**1584**	585	661	2890	**4136**

ثانياً: الحصار الشامل

وفق تعريف جريمة العدوان الوارد في كثير من أدبيات الأمم المتحدة ومنها ما تضمنه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3314) ديسمبر 1974 في المادة (3) الفقرة (3) فإن ضرب الحصار على موانئ دولة ما أو على سواحلها من جانب القوات المسلحة لدولة أخرى يعتبر من صور العدوان. وهذا ما قامت به دول التحالف منذ 26 مارس 2015 سعياً لتجويع المدنيين من خلال فرض حصار شامل على كامل المنافذ البرية والموانئ البحرية والجوية للجمهورية اليمنية. استطاعت قوات تحالف العدوان من خلال هذا الحصار منع دخول عدد كبير من السلع والواردات الأساسية التي لا غنى للسكان عنها للبقاء على قيد الحياة. ولتحقيق ذلك الهدف نفذت دول التحالف عدداً من الممارسات بدءاً من عرقلة دخول السفن المحملة بالمواد التجارية كالأغذية والأدوية والمستلزمات الطبية ومشتقات النفط والغاز وغيرها من الخدمات والاحتياجات الأساسية التي يحتاج إليها المواطنون وانتهاءً بعرقلة وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية التي تقدم للشعب اليمني على الرغم من أن تلك المساعدات والمواد التجارية ذات طابع إنساني ومخصصة للسكان المدنيين، متجاهلة بتلك الممارسات كل المواثيق والأعراف الدولية الخاصة

بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني مرتكبة بذلك جريمة تجويع المدنيين[9].

في 9 أغسطس 2016 أغلق تحالف العدوان المجال الجوي المحيط بصنعاء[10]، وفرض حظراً شاملاً على مطار صنعاء الدولي، ومنع الإغلاق آلاف اليمنيين من الحصول على رعاية طبية في الخارج. هذا الحصار الجوي أدى إلى زيادة القيود على استيراد البضائع إلى البلاد وفرض قيوداً صارمة على قدرة المدنيين على الدخول إلى شمال اليمن والمغادرة، في مخالفة صريحة للمادة "41" من ميثاق الأمم المتحدة التي تُجرِم فرض الحظر الجوي بدون قرار مجلس الأمن الدولي [11].

في 6 نوفمبر 2017 فرض تحالف العدوان حضراً شاملاً على اليمن[12]، مانعاً جميع المساعدات الإنسانية والمواد التجارية بما فيها الأغذية والوقود من الدخول إلى البلاد، الأمر الذي ترك أثراً كارثياً على السكان المدنيين. مقابل ذلك ارتفعت الأصوات للتحذير من القيود المفروضة والآثار الكارثية التي قد تنتج عن استمرار الإجراءات التعسفية التي يمارسها تحالف العدوان بقيادة السعودية وخصوصاً الاستمرار في منع واعاقة دخول شحنات الوقود والمشتقات النفطية.

(9) https: //:legal.un.org/avl/ha/pdf/da/da_1974.pdf قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (3314) ديسمبر 1974م.
نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية المادة (8 (جرائم الحرب يكون للمحكمة اختصاص فيما يتعلق بجرائم الحرب، ولا سيما عندما ترتكب في إطار خطة أو سياسة عامة أو في إطار عملية ارتكاب واسعة النطاق لهذه الجرائم. لغرض هذا النظام الأساسي، تعنى جرائم الحرب: ب- الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين والأعنف السارية على المنازعات الدولية المسلحة، في النطاق الثابت للقانون الدولي، أي أيّ فعل من الأفعال الآتية: "25" تعمد تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب بحرمانهم من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم، بما في ذلك تعمد عرقلة الإمدادات الغوثية على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف. البروتوكول الاختياري الأول لاتفاقية جنيف الأربع لعام 1977م، المادة (54)1. يحظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب 2. يحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، ومثالها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب وشبكاتها وأشغال الري. إذا تحدد القصد من ذلك في منعها عن السكان المدنيين أو الخصم لقيمتها الحيوية مهما كان الباعث سواء كان بقصد تجويع المدنيين أم لحملهم على النزوح أم لأي باعث آخر"

(10) / https//:www.nrc.no/arabic/news/٢٠٢١/Ar-thousands-of-critically-ill-patients-stranded-with-sanaa-airport-closure/

(11) / المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة: "لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير وبينها الحظر الجوي، ولا يجوز فرض الحظر بدون قرار مجلس الامن ومن آثار الحظر حرمان القوات الجوية للبلدان من سيادتها الجوية على أراضيها، وإفساح المجال لقوات أخرى بالتحرك في الأجواء على حساب صاحب الأرض، والإضرار الكبير بالحركة الاقتصادية وحرية النقل الجوي."

(12) / https//:www.hrw.org/ar/news/07/12/2017/yemen-coalition-blockade-imperils-civilians

فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن الدولي لم يستطع تجاهل الحصار المفروض على اليمن كما تجاهل مئات المجازر والجرائم التي استهدفت الشعب اليمني، حيث ذكر شواهد عليه في معظم تقاريره، مؤكداً أن اليمن يتعرض لحصار تفرضه قوات التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية شمل عرقلة دخول المساعدات الإنسانية والسلع التجارية إلى اليمن. وأهم شاهد على ذلك ما نصت عليه الفقرة (188) من تقرير فريق الخبراء S/2018/68: " *واصل التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية عرقلة دخول المساعدات الإنسانية والسلع التجارية إلى اليمن بالوسائل التالية: (أ) مواصلة الحصار المفروض على مطار صنعاء أمام الرحلات الجوية التجارية، (ب) فرض قيود تدريجية على دخول السلع التي يحتاج إليها المدنيون إلى اليمن عبر موانئ البحر الأحمر، (ج) فرض قيود صارمة على الواردات من السلع التجارية والإنسانية، وفي الفترة الأخيرة حول مسار ما يزيد عن 750600 طن من السلع التجارية والإنسانية من اليمن أو أُبطئت عملية إدخالها إلى البلد*" [13].

○ الحصار جريمة عدوان عجزت الأمم المتحدة عن ايقافها

في يونيو 2017 أصدر مجلس الأمن بياناً عبر فيه عن قلقه الشديد إزاء الأثر الإنساني المدمر "للنزاع"، ودعا جميع الأطراف إلى السماح بوصول الإمدادات الإنسانية بدون عوائق وتسهيل الوصول إلى الواردات الأساسية من الغذاء والوقود والإمدادات الطبية. وقد اعتبر مجلس الأمن في بيانه هذا خطر المجاعة في اليمن أكبر حالة من حالات الطوارئ المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي في العالم [14].

من جهة ثانية أصدرت أجهزة الأمم المتحدة الكثير من النشرات والتقارير التي اعتبرت استمرار

(13) / (مجلس الأمن والعدوان على اليمن ـ غارات وقرارات)، ص150.

(14) https//:undocs.org/ar/S/PRST7/2017/

فـرض إغـلاق مطـار صنعـاء وغيـره مـن القيـود الجويـة والبحريـة انتهـاكاً للقانـون الدولـي لحقـوق الإنسـان والقانـون الدولـي الإنسـاني، وأفعـالاً غيـر مشـروعة وممارسـات قـد ترقـى إلـى جرائـم دوليـة[15].

بعـد (8) سـنوات مـا يـزال الحظـر غيـر المشـروع مسـتمراً ولـم تتمكـن الأمـم المتحـدة مـن إلـزام التحالـف بالتراجـع عـن الخروقـات التعسـفية لقـرارات مجلـس الامـن بشـأن اليمـن، والحـد مـن الكارثـة الإنسـانية الناتجـة عـن الحظـر المنهجـي والواسـع النطـاق المفـروض علـى البـلاد. وأصبـح الهـدف مـن الحصـار أساسـاً هـو مـا نـص عليـه التقريـر S/2018/554لفريـق الخبـراء التابـع لمجلـس الأمـن في الفقـرة (190) والـذي اعتبـر أن الحصـار يأتـي في إطـار *"اسـتخدام التهديـد بالتجويـع كأداة للمسـاومة ووسـيلة حـرب"* فلـم يتـم ضبـط أي واردات محظـورة وفـق القـرارات الدوليـة بشـأن اليمـن[16].

○ فرض الحصار على اليمن مخالفة لقرار مجلس الأمن (2216)

منـذ بـدء عملياتهـا في اليمـن اسـتمرت دول تحالـف العـدوان بقيـادة السـعودية في مخالفـة قـرار مجلـس الأمـن الدولـي رقـم (2216) الصـادر في 14 إبريـل 2015 والـذي فـرض اتخـاذ تدابيـر حظـر توريـد أسـلحة ومعـدات عسـكرية إزاء أشـخاص محدديـن، وأهـاب بجميـع الـدول الأعضـاء، لا سـيما دول الجـوار، بتنفيـذ تلـك الاجـراءات علـى أراضيهـا وفقـاً لتشـريعاتها الوطنيـة علـى نحـوٍ يتسـق مـع القانـون الدولـي، علـى وجـه الخصـوص قانـون البحـار واتفاقيـات الطيـران المدنـي الدولـي.

حـدد القـرار (2216) آليـة التنفيـذ في الفقـرات (15)، (16)، (17)، فمنـح الـدول حـق تفتيـش الـواردات إلـى اليمـن عندمـا تكـون في إقليمهـا وليـس في إقليـم اليمـن - بمـا يشـمل موانئهـا ومطاراتهـا ـ حيـث

(15) / الفقـرة 53 مـن تقريـر فريـق الخبـراء البارزيـن التابـع لمجلـس حقـوق الإنسـان A/HRC/42/17 نصـت علـى: "أدت القيـود التـي فرضهـا التحالـف علـى اليمـن، بمـا في ذلـك الحصـار البحـري الفعلـي وإغـلاق مطـار صنعـاء الدولـي، إلـى تقييـد الـواردات بشـدة وعرقلـة إيصـال إمـدادات الإغاثـة، ممـا أسـهم إسـهاماً كبيـراً في تدهـور الاقتصـاد في اليمـن. وقـد سـبق أن أثبـت فريـق الخبـراء أن هـذه التدابيـر كان لهـا تأثيـر غيـر متناسـب علـى السـكان المدنييـن، في انتهـاك للقانـون الدولـي الإنسـاني. وعـلاوة علـى ذلـك، فـإن هـذه التدابيـر، ولا سـيما الحصـار الكامـل الـذي فرضـه التحالـف علـى اليمـن في أعقـاب إطـلاق الحوثييـن للقذائـف التسـيارية علـى المملكـة العربيـة السـعودية في تشـرين الثاني/نوفمبـر 2017، قـد يعـد عقوبـة جماعيـة يحظرهـا القانـون الدولـي الإنسـاني"

(16) (تقريـر فريـق الخبـراء، ينايـر 2018 الفقـرات 188، 189، 190). والفقـرة "54" مـن تقريـر الخبـراء البارزيـن سبتمبـر2018

أعطاها الحق في تفتيش الشحنات المتجهة من وإلى اليمن متى حصل اعتقاد كافٍ بوجود مواد محظورة في تلك الشحنات. كما أذن المجلس للدول الأعضاء بالتصرف بتلك المواد المحظورة التي تم ضبطها في أقاليمها، على أن تقدم الدولة التي باشرت عملية التفتيش تقريراً أولياً حول عملية التفتيش ونتائجها، يعقبه تقرير أكثر تفصيلاً في غضون (30) يوماً [17].

تلك هي آلية التنفيذ والضوابط التي حددها مجلس الأمن لإنفاذ تدابير "*حظر توريد الأسلحة ذات النطاق المحدود*" . ومن هنا يتضح أن تلك الجزاءات المفروضة هي تدابير حظر على أصناف أسلحة محددة لأشخاص محددين، وتفتيشها حال مرورها من الدول الأخرى وليس داخل الأراضي اليمنية. ولم يشمل الحظر اليمن كدولة أو كيانات وطنية، كما لم يشمل المشتقات النفطية والسلع التجارية وغيرها من الأصناف غير المحددة في القرار، أي أن تلك الإجراءات المفروضة لا تعدو عن كونها تدابير حظر محدودة، لا اجراءات حصار شامل أو جزئي ذي طابع عسكري، ولم يتخذها مجلس الأمن في جميع قراراته ذات الصلة بالشأن اليمني.

- **الحظر وتدمير وإغلاق المنافذ الجوية والبحرية والبرية**

عندما بدأ العدوان على اليمن في 26 مارس 2015 كانت إحدى أولى إجراءات دول تحالف العدوان تكمن في إغلاق المجال الجوي اليمني وإخضاع المنافذ والموانئ اليمنية لحصار بري وبحري.

بلغت التقديرات الأولية للأضرار والخسائر في قطاعات النقل البرية والبحرية والجوية أكثر من (13) مليار دولار، منذ بداية العدوان وحتى مارس 2023. منها قرابة (7) مليارات دولار أضرار لقطاع النقل الجوي ممثلاً بالهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد وقطاعاتها المختلفة وشركتي الخطوط الجوية اليمنية وطيران السعيدة. فيما بلغت الأضرار والخسائر لقطاع النقل البحري ممثلاً بمؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية والهيئة العامة للشؤون البحرية قرابة (5.6) مليارات دولار. وبلغت الأضرار والخسائر في قطاع النقل البري ممثلاً بالهيئة العامة لتنظيم شؤون

(17) S/RES - (2015)20%2216/A - S/RES- (2015)20%2216/Desktop) undocs.org(

النقل البري والمؤسسة المحلية للنقل البري أكثر من (890) مليون دولار[18].

تقرير "هيومن رايتس ووتش بعنوان "اليمن: حصار التحالف يُعرّض المدنيين للخطر" أوضح أن قيام التحالف بحصار وإغلاق الموانئ والمطارات والمنافذ يسبب كارثة إنسانية في اليمن، حيث وضح التقرير *"إن القيود الموسعة للتحالف بقيادة السعودية على المساعدات الإنسانية والسلع الأساسية ومنعها من بلوغ سكان اليمن المدنيين، تؤدي إلى تدهور الكارثة الإنسانية في البلاد"* [19].

- **أ/ مطار صنعاء**

كان مطار صنعاء الدولي هدفاً للغارات الجوية لدول تحالف العدوان منذ أول غارة في 26 مارس 2015. منذ ذلك الوقت وحتى مطلع العام 2022 والمطار يتعرض لهجمات شبه يومية من قبل طائرات التحالف بحجة استخدامه لأغراض عسكرية في استهداف ممنهج للمطار وصل حد الإعلان عن إسقاط الحماية عنه في ديسمبر 2021 [20]، في مخالفة واضحة لميثاق الأمم المتحدة واتفاقية شيكاغو و القانون الدولي الإنساني والتي تحظر جميعها استهداف مرافق البنية التحتية مثل المطارات.

في 9 أغسطس 2016 قامت دول تحالف العدوان بفرض حضرٍ على الحركة الملاحية في مطار صنعاء الدولي باستثناء الرحلات الإنسانية الخاصة بالأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى[21]. هذا الحضر استخدمته دول التحالف كورقة ضغ ط على الحكومة في صنعاء وعقاب جماعي لكل أبناء الشعب اليمني بكافة مكوناته، فالمطار هو الشريان الرئيس

(18) https//:www.mot.gov.ye/wp-content/uploads/2023/04/8/أعوام من العدوان.pdf
(19) https//:www.hrw.org/ar/news312213/07/12/2017/
(20) https//:www.independentarabia.com/node/287526/التحالف العربي يسقط الحماية عن مطار صنعاء ويدعو إلى إخلائه
(21) https//:www.nrc.no/arabic/news/2021/Ar-thousands-of-critically-ill-patients-stranded-with-sanaa-airport-closure/إغلاق مطار صنعاء يُحرم آلاف المرضى من الحصول على الرعاية الصحية في الخارج.

للجمهورية اليمنية والسبيل الوحيد للمسافرين كونه يتوسط المحافظات اليمنية ذات الأغلبية السكانية. ويُعد إغلاق المطار والاستمرار في ذلك فعلاً يتنافى مع جميع الأعراف الدولية والإنسانية، وانتهاكاً صارخاً لكل المعاهدات والاتفاقات، ومخالفة لقرارات مجلس الأمن الذي دعا إلى إعادة فتح المطار وتشغيله لتسيير الرحلات التجارية والإنسانية في قراره (2451) الصادر في ديسمبر 2018 [22]، ومع ذلك لم يستطع مجلس الأمن إلزام دول تحالف العدوان بفتح المطار.

هذه الممارسات من قبل دول تحالف العدوان بحق مطار صنعاء الدولي أدت إلى مأساة إنسانية كبيرة بحق المرضى المحتاجين للسفر إلى الخارج لتلقي العلاج. وبحسب تقديرات وزارة الصحة العامة والسكان في صنعاء فإن عدد المرضى اليمنيين الذين يعانون من حالات صعبة أو مستعصية يُقدر سنوياً بـ(100) ألف، بالإضافة إلى ما خلفته غارات العدوان من أعداد كبيرة من الجرحى الذين يحتاجون إلى عمليات جراحية متطورة لا تتوفر إلا في الخارج. وإلى جانب هؤلاء المرضى والجرحى هناك أعداد كبيرة من اليمنيين المغتربين في الخارجين والعالقين يرغبون في العودة إلى البلاد، وجميعهم لا يستطيعون استخدام المطارات والمنافذ الواقعة تحت سيطرة دول الاحتلال أو مرتزقتها لخطورة الوضع الأمني في تلك المناطق وتعرض بعض من حاول الانتقال عبر هذه السُبل لعمليات التقطع والنهب والاختطاف والاعتقال والتعذيب والقتل. والشواهد على ذلك كثيرة ومنها ما تعرض له الشاب اليمني "عبدالملك السنباني" الذي عاد إلى اليمن عبر مطار عدن في سبتمبر 2021 قادماً من أمريكا بعد غربة (10) أعوام. فخلال سفره إلى صنعاء وأثناء مروره من نقطة "طور الباحة" بمحافظة لحج الواقعة تحت سيطرة مرتزقة دول تحالف العدوان، تعرض "السنباني" للتوقيف والنهب والخطف والتعذيب ومن ثم القتل على يد أفراد هذه النقطة في جريمة هزت اليمنيين في الداخل والخارج ولاقت تنديدات وإدانات واسعة [23].

---

(22) https://undocs.org/ar/S/RES/2451(2018)

(23) / المركز اليمني لحقوق الإنسان - المركز اليمني لحقوق الإنسان يدين ما أقدمت عليه ميليشيات تحالف العدوان من خطف وتعذيب ونهب وقتل المواطن الشاب "عبدالملك السنباني" (ychr.org)

▪ ب/ ميناء الحديدة

يُعد ميناء الحديدة بالإضافة إلى مينائي المخا والصليف على البحر الأحمر ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني لموقع هذه الموانئ المتوسط بالنسبة للمحافظات الشمالية والوسطى ذات الكثافة السكانية العالية، والتي تصل إلى حوالي (70 %) من إجمالي عدد السكان. ومع بداية العدوان في مارس 2015 زادت أهمية هذه الموانئ حيث أصبحت المنفذ الأساسي والوحيد لدخول المتطلبات الأساسية من مواد غذائية ودوائية وإعماريه ووقود ومشتقات نفطية ومساعدات إنسانية وإغاثية.

في منتصف أغسطس 2015 تعرض ميناء الحديدة للقصف الجوي المباشر مما أدى إلى وقوع أضرار جسيمة مباشرة في مبانيه ومستودعاته ومحطة الحاويات وأرصفتها، بالإضافة إلى خسائر غير مباشرة تكبدها الميناء. وقد تكرر استهداف الميناء لعدة مرات طوال سنوات العدوان في مخالفة واضحة لكل القوانين والمواثيق الدولية التي تجرم الاستهداف المباشر للمنشئات الاقتصادية ومنها الموانئ البحرية التجارية.

هذا الاستهداف الممنهج لميناء الحديدة أدى إلى تشديد الحصار الاقتصادي على الشعب اليمني بمنع وصول احتياجاته من الغذاء والدواء والمشتقات النفطية والإغاثات الإنسانية وغيرها.

▪ ج/ منفذا حرض وعلب

ترتبط اليمن مع السعودية بحدود برية تحتوي على عدة منافذ تجارية منها منفذ حرض بمحافظة حجة الذي يُعد من أكبر المنافذ، ومنفذ علب بمحافظة صعدة، وهذان المنفذان كان لهما أهمية بالغة في الحركة التجارية لنقل مختلف البضائع بين البلدين.

مع بداية العدوان في 2015 قامت السلطات السعودية بإغلاق المنافذ الحدودية كما قامت باستهدافها بمئات الغارات الجوية والقصف المدفعي مما أدى إلى قتل وجرح العشرات من المدنيين، ونزوح جماعي لسكان المناطق المجاورة لهذه المنافذ، وإغلاق الأسواق المرتبطة بها، وتوقف الحركة التجارية عبرها.

○ الحصار عقاب جماعي وتجويع متعمد

يُعد الاستمرار في فرض الحظر الشامل غير المشروع على اليمن واحداً من ممارسات التجويع المتعمد التي يصنفها القانون الدولي الإنساني جريمة ينبغي محاسبة مرتكبيها ويضمن عدم افلاتهم من العقاب. فهذه الممارسات أصبحت قيوداً موجهة لحرمان اليمنيين من واردات المواد الأساسية، ومقيدة لحرية التنقل، وساهمت بشكل كبير في تدهور الاقتصاد اليمني، وتعطل كافة الخدمات الأساسية والضرورية لاستمرار حياة المواطنين ومعيشتهم، وفاقمت الأزمة الإنسانية إلى اسوأ مستوياتها[24].

العديد من التقارير والبيانات التي صدرت عن هيئات ومنظمات أممية ودولية ومحلية معنية بمتابعة وتقييم الوضع الإنساني في اليمن اعتبرت تلك الممارسات أنموذجاً لسياسة العقاب الجماعي بفرض أحوال معيشية يقصد بها التسبب عمداً في المعاناة الشديدة للمدنيين. وهذه السياسة جرمها القانون الدولي بشكل عام والقانون الدولي الإنساني بشكل خاص وتم اعتبارها من جرائم الحرب والإبادة الجماعية. وبسبب هذه السياسة أصبح اليمنيون بعد (8) أعوام من العزلة التامة يعيشون ظروفاً مأساوية على كافة المستويات المعيشية والصحية والاقتصادية.

في 11 مارس 2021 أكد برنامج الغذاء العالمي أن *"أكثر من 16 مليون شخص في اليمن يواجهون مستويات تبلغ حد الأزمة من الجوع أو ما هو أسوأ، وهذه ليست مجرد أرقام فهؤلاء أناس حقيقيون. ونحن نتجه بسرعة مخيفة نحو أكبر مجاعة في التاريخ الحديث، إن الأمر أشبه بجحيم على الأرض في العديد من الأماكن في اليمن في الوقت الحالي"* [25].

---

(24) إن الحصار واعتماد الحصار العسكري كأسلوب قتال والهجمات التي تؤثر على المواد الأساسية لبقاء السكان على قيد الحياة والعوائق التي تحول دون إيصال المساعدات جميعها يحرم السكان من المواد الأساسية وسط الأزمة الإنسانية غير المسبوقة. (في موجز تقرير حالة حقوق الإنسان في اليمن الصادر عن مجلس حقوق الإنسان الدورة 42 سبتمبر).

(25) Yemen :Acute Food Insecurity Situation October - December 2020 and Projection for January - June | 2021 IPC Global Platform)ipcinfo.org(

الحرمان من الوقود حرمان من الحياة

عاش اليمن أزمات وقود خانقة تكررت طيلة سنوات العدوان وصلت في شهري فبراير ومارس 2022 إلى ذروتها، في واحدة من أسوأ أزمات المشتقات النفطية التي شكلت صدمات قوية أثرت بشدة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، حيث تأثرت بها مختلف القطاعات الخدمية وأصبحت عاجزة عن الاستمرار في تقديم خدماتها، خصوصاً تلك التي تعتمد على واردات المشتقات النفطية كالمستشفيات ومحطات الكهرباء وشبكات المياه ووسائل النقل، التي أصيبت بشلل شبه كامل بسبب نقص الوقود، وبالتالي تسببت هذه الأزمة مباشرة في تفاقم معاناة المواطنين بشكل كبير.

نتيجة استمرار احتجاز سفن الوقود من قبل تحالف العدوان أصبح قطاع النفط يتحمل خسائر وغرامات مالية كبيرة يومية. وقد تسبب هذا الأمر في خسائر كبيرة جداً للاقتصاد الوطني ومعاناة شديدة للمواطنين.

وتسبب انخفاض الوقود في توقف أكثر من (2200) محطة وقود عن العمل نتيجة لنفاد مخازنها من المواد البترولية، وهي تشكل ما نسبته (70 %) من المحطات العاملة في صنعاء ومناطق أخرى شمال اليمن، إضافة إلى توقف نحو (3500) ناقلة عن العمل بسبب استمرار احتجاز سفن المشتقات النفطية ومنع دخولها إلى ميناء الحديدة.

تزايدت نداءات المؤسسات المعنية بقطاع النفط وعلى رأسها شركة النفط اليمنية التي طالبت بسرعة تدخل المجتمع الدولي والبحث عن حلول عاجلة لإنقاذ السكان من خطر هذه الأزمة التي أصبحت تتهدد حياتهم وتمنع عنهم احتياجاتهم. كما ناشدت الشركة الأمم المتحدة بشكل خاص العمل الجاد والقيام بمسئوليتها تجاه استمرار دول تحالف العدوان في منع دخول مشتقات النفط وسفن الوقود.

المركز اليمني لحقوق الإنسان استمر في مراقبة ورصد تطورات الأزمة وتداعياتها على الوضع الإنساني بشكل عام ومن مختلف الجوانب واستخلص النتائج الآتية:

- أولاً: يُعد منع دخول واردات الوقود واستمرار احتجاز سفن المشتقات النفطية خرقاً واضحاً لكافة المواثيق والاعراف والقرارات الدولية ذات الصلة ولا مبرر للمجتمع الدولي في السكوت عنه.
- ثانياً: ترتب على استمرار هذا الفعل أضرار اقتصادية على مختلف القطاعات الخدمية وعلى رأسها القطاع الصحي وبالتالي حرمان ملايين السكان من الخدمات الضرورية التي تقدمها تلك القطاعات.
- ثالثاً: لم يعد احتجاز سفن الوقود واستمرار احتجازها مجرد إجراء لتحقيق لأهداف سياسية أو وسيلة للحصول على مكاسب عسكرية بل أصبح فعلاً يتسبب في حرمان المدنيين من أبسط حقوقهم ويتهدد حياتهم ويحرمهم من مصادر توفير القوت الضروري لأسرهم وأطفالهم.
- رابعاً: أصبحت الإشارات التي تتضمنها تقارير الأمم المتحدة ونشراتها عن الخطر الذي قد ينتج عن استمرار دول التحالف في منع واحتجاز سفن الوقود أمراً غير مقبول في ظل التدهور الحاد في مختلف جوانب الوضع الإنساني الذي يعيشه السكان، نتيجة الانعدام شبه التام للمشتقات النفطية وتأثيراتها الكارثية التي أضحت واقعا مأساوياً يتدهور يوماً بعد الآخر، ففي ظل هذا الوضع يُنتظر من الأمم المتحدة أن تتحمل مسؤولياتها وتعمل على رفع الحصار وإدخال سفن المشتقات النفطية والسفن التجارية إلى ميناء الحديدة.

○ الموت على طرقات البحث عن العلاج

آلاف المرضى من اليمنيين ماتوا نتيجة استمرار اغلاق مطار صنعاء الدولي، فمنهم من استسلم وانتظر الموت ومنهم من حاول السفر عبر أحد المنافذ التي تسيطر عليها دول تحالف العدوان بقيادة السعودية فمات في الطريق نتيجة عدم تحمله لمشاقها. الطفل "شوقي الابارة" كان أحد الذين ماتوا على طريق البحث عن العلاج خارج اليمن حيث توفي في طريق صنعاء - إب وهو متوجه إلى مطار "عدن" بعد انتظار الجسر الطبي لعامين كاملين، فقد كان ضمن المسجلين بقرار اللجنة الطبية عبر الجسر الجوي الإنساني إلى جانب شقيقه "ماهر" المصاب بسرطان العين اليمنى بعد انتقال المرض إليها عقب استئصال العين اليسرى، والذي كان هو الآخر ينتظر ذلك الجسر. والجسر الجوي الإنساني هو جسر طبي تم الإعلان عنه بناءً على اتفاقية وقعتها وزارة الخارجية في صنعاء مع الأمم المتحدة في سبتمبر 2018 كخطوة للتخفيف من معاناة المرضى الذين بحاجة العلاج في الخارج، ومنع العدوان نقلهم عبر مطار صنعاء الدولي[26].
وبحسب رئيس اللجنة الطبية العليا الدكتور "مطهر الدرويش" فإن عدد الحالات المرضية التي صدرت لها قرارات طبية من قبل اللجنة بغرض سفرها للعلاج في الخارج أكثر من (22) ألف مريض تم قيدهم منذ 2018، توفي منهم (131) خلال العام 2021 بسبب عدم مقدرتهم على السفر. كما أوضح أنه لم يستفد من هذا الجسر إلا (28) مريضاً تم تسفيرهم إلى الأردن في العام 2020 وبعدها تم تعليق العمل به حتى تم إلغاؤه من قبل الأمم المتحدة في أغسطس 2021 بحجة عدم توفر الدعم المالي [27].

(26) / توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء جسر جوي طبي لنقل المرضى ذوي الحالات الحرجة - سبأنت - وكالة سبأ (saba.ye)
(27) / رئيس اللجنة الطبية العليا الدكتور مطهر الدرويش لـ" الثورة ": 131 حالة وفاة للمرضى المسجلين ضمن الجسر الجوي الطبي خلال 2021 - الثورة نت (althawrah.ye)

ثالثاً: غزو واحتلال الأراضي اليمنية

منذ منتصف يوليو 2015 باشرت دول تحالف العدوان بتنفيذ عمليات غزو برية واسعة للأراضي اليمنية بغطاء بحري وجوي، وباشرت الغزو عن طريق البحر مدعومة بمئات العربات المدرعة والدبابات التي قدمتها السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتمكنت دول التحالف بذلك من السيطرة على محافظة عدن وعدد من المحافظات الجنوبية (لحج والضالع وشبوة وأبين)، وتوقفت تلك القوات في حدود محافظتي تعز والبيضاء، وتقدمت قوات أخرى من الحدود البرية للسعودية مع اليمن وتمكنت من غزو واحتلال أجزاء واسعة من محافظتي مأرب والجوف إضافة الى أجزاء من محافظتي صعدة وحجة.

بعد مرور (8) سنوات أصبحت أهداف عدد من الدول التي تقود تحالف العدوان على اليمن واضحة وجلية في احتلال أجزاء من الأراضي اليمنية والسيطرة على مواردها الاستراتيجية، وهو الفعل الذي يندرج في إطار جريمة العدوان. وقد أعادت دول التحالف إلى الأذهان ممارسات الاستعمار خلال القرن الماضي وذلك بقيام السعودية والإمارات على وجه التحديد باحتلال عدد من المحافظات والجزر اليمنية، وتسخيرها الإمكانيات الهائلة للاستيلاء على مقدرات تلك المحافظات والجزر، وباشرت إدارتها وركزت جهودها على السيطرة الكاملة بشكل خاص على تلك المناطق التي تمتلك عدداً من الموارد الحيوية والمقومات الاستراتيجية كمحافظات عدن وشبوة ومأرب وحضرموت وجزر سقطرى وميون، لتستغل موارد وإمكانيات تلك المناطق التي تتوفر فيها حقول ومنابع النفط والغاز، والموانئ، والآثار، أو تمتلك موقعاً استراتيجياً مميزاً.

منذ 2015 كانت الإمارات - إحدى دول التحالف - قد احتلت وبسطت سيطرتها الكاملة على محافظات عدن وشبوة وحضرموت ومارست الكثير من الجرائم والانتهاكات تجاه السكان في تلك المحافظات. في أكتوبر 2019 أعلنت الإمارات البدء في سحب قواتها نهائياً من عدن

وتسليم سيطرتها للسعودية وهو ما جاء في بيان للقيادة العامة للقوات المسلحة الإماراتية نشرته وكالة الأنباء الرسمية [28]. هذا الإعلان جاء بعد أن أنهت الإمارات مهمة تجنيد عدد من وحدات المرتزقة المحليين تحت مسمى "الأحزمة الأمنية وقوات النخبة" التي أصبحت المسيطرة فعلياً على عدن وشبوة وحضرموت، وما تزال تتلقى تمويلها وتوجيهاتها من الإمارات وبالتالي كان إعلان انسحابها من تلك المحافظات ظاهرياً فقط.

بعد ذلك بعدة شهور وتحديداً في 9 فبراير 2020 أعلنت الإمارات انسحابها الثاني من اليمن في احتفالية قالت إنها بمناسبة "عودة قواتها المشاركة في حرب اليمن". كما كشفت في الوقت ذاته بعض المعلومات والأرقام التي تعكس مستوى مشاركتها في هذه الحرب، ومن ذلك مشاركتها بأكثر من (15) ألف جندي من قواتها المسلحة البرية وحرس الرئاسة والعمليات الخاصة بجميع وحداتها في مختلف مدن ومحافظات اليمن، إلى جانب مشاركتها بأكثر من (50) قطعة بحرية مختلفة وأكثر من (3000) بحار مقاتل قاموا بتنفيذ أكثر من (1000) رحلة بحرية جرى خلالها نقل ملايين الأطنان من الأسلحة والذخائر والمعدات وغيرها. كما كشفت الإمارات أنها قامت بتجنيد وتدريب وتجهيز أكثر من (200) ألف شخص في المناطق التي سيطرت عليها [29].

وعلى الرغم من هذين الإعلانيين للإمارات عن انسحابها من اليمن إلا أنها ما تزال تحتل كامل جزيرة سقطرى وتقوم بالتصرف في شئونها كأنها محمية أو مستوطنة إماراتية، بما في ذلك استغلال كامل مقدرات الجزيرة ومواردها. وتضمنت الكثير من التقارير طبيعة تلك الممارسات التي وصلت لحد محاولات طمس هوية السكان ومنحهم وثائق ثبوتية أشبه بصكوك التبعية لدولة الإمارات. ممارسات الاحتلال الإماراتية إلى جانب ما قامت به السعودية في الجزيرة وضحها بيان الشيخ "عيسى سالم بن ياقوت" شيخ مشائخ سقطرى، والصادر في سبتمبر 2020، حيث

(28) http//:www.wam.ae/ar/details1395302798763/

(29) / بحضورمحمد بن راشد ومحمد بن زايد والحكام الإمارات تحتفي بأبنائها المشاركين ضمن قوات التحالف العربي - YouTube

أشار البيان إلى قيام الدولتين بإحداث تغيرات ديموغرافية للنيل من السكان الأصليين، وتدمير معالم الجزيرة البيئية النادرة، وإدخال الكيان الإسرائيلي إليها [30].

من جهة أخرى قامت السعودية بالتوسع وضم الكثير من الأراضي اليمنية خصوصاً في محافظات المهرة وحضرموت إلى جانب أجزاء من محافظات مأرب والجوف وحجة وصعدة.

حيث قامت السعودية باقتلاع أعمدة الإسمنت التي وضعت كعلامات حدودية بينها وبين الجمهورية اليمنية في صحراء الربع الخالي بجوار معسكر الخراخير اليمني وفق معاهدة جدة لعام 2000، ونقلت تلك الأعمدة مسافة (700) كم إلى مثلث الشيبة على حدود سلطنة عمان، وغرستها ثانية داخل محافظة حضرموت بعمق (60) كم بعيداً عن مكانها الأصلي مقتطعة بذلك (42) ألف كم مربع من الأراضي اليمنية[31].

○ أ/ احتلال وانتهاكات جسيمة

خلال الأشهر الأولى من العدوان على اليمن في العام 2015، سعت دول تحالف العدوان تحديداً السعودية والإمارات إلى احتلال محافظات وجزر ومناطق استراتيجية يمنية، بما فيها تلك التي لم تشهد صراعا مسلحاً ولم تكن مناطق مواجهات بأي شكل من الأشكال خلال سنوات العدوان. وقامت تلك الدول باستقدام عناصر المرتزقة عبر شركات دولية متعددة بالإضافة إلى تجنيد عدد من وحدات المرتزقة المحليين، وعملت باستمرار على إثارة صراعات محلية، وفتح جبهات للقتال في مناطق كثيرة لتبرير تدخلها في هذه المناطق والسيطرة عليها ونهب ثرواتها.

(30) / شيخ مشايخ سقطرى يحذّر من ضياع الجزيرة ويتهم الإمارات بإدخال الكيان الإسرائيلي إلى الأرخبيل.

(31) https//:www.alalam.ir/news/3091841/السعودية تبتلع حضرموت وتهجر السكان

▪ احتلال محافظة عدن وما جاورها

تقع العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن على ساحل خليج عدن، ويحدها من الشمال والغرب محافظة لحج ومن الشرق محافظة أبين ومن الجنوب خليج عَدَن والبحر العربي، وتمثل بهذا الموقع ميناءً تجارياً مهماً ومنطقة تجارة حرة إقليمه ودولية.

في 14 يوليو 2015 بدأت قوات تحالف العدوان بعملية "السهم الذهبي" للاستيلاء على مدينة عدن بمشاركة قوات برية سعودية وإماراتية ومرتزقة يمنيين تم تدريبهم في السعودية، وبإسناد جوي وبحري كثيف.

منذ ذلك التاريخ وحتى كتابة التقرير والمواطنون في محافظة عدن وما حولها من المحافظات يعانون من آثار هذا الاحتلال بشكل مباشر وغير مباشر على المستوى الأمني والخدمي والاقتصادي. عاشت هذه المحافظات خلال سنوات العدوان حالة من الانفلات الأمني والاغتيالات وحالات الاعتقال خارج القانون وجرائم الاختطاف والاخفاء القسري والسطو المسلح على الأراضي والممتلكات العامة والخاصة.

قدمت الإمارات كل أشكال الدعم للمجلس الانتقالي الجنوبي الذي تم الإعلان عن تشكيله في مايو 2017، وشكلت قوات عسكرية تحت مسميات مختلفة كالأحزمة الأمنية وقوات النخبة. بينما استمرت السعودية في دعم ما يعرف بالجيش الوطني التابع لحكومة هادي.

وتحولت هذه المناطق إلى ساحة حرب بالإنابة بين السعودية والإمارات من خلال دعم كل دولة منهما لفصيل معين وصل لحد اندلاع معارك مسلحة في عدن في 28 يناير 2018 بين الطرفين.

في أغسطس 2019 شهدت مدينة عدن قتالاً عنيفاً بين الأطراف المختلفة عندما قامت قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي بطرد حكومة هادي من عدن والسيطرة على جميع المعسكرات في المدينة مع تدخل الطيران الإماراتي بقصف تجمعات تابعة لما يسمى بالجيش الوطني.

كما قامت هذه الدول وخاصة الإمارات بإنشاء قواعد عسكرية ومعتقلات سرية استخدمتها لزيادة معاناة المواطنين في هذه المناطق، وهذا ما أثبته فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن في العديد من تقاريره.

- **احتلال محافظة حضرموت**

تقع محافظة حضرموت على ساحل البحر العربي، وتعد أكبر محافظات الجمهورية مساحة، ويعتبر ميناء المكلا من أهم موانئ الجمهورية، كما أن مطار المكلا هو ثالث أكبر مطارات البلاد. وتتصل هذه المحافظة بحدود المملكة العربية السعودية من الشمال. هذا الامتداد الحدودي مع السعودية والذي يقدر بنصف الشريط الحدودي بين اليمن والسعودية وبأكثر من (700) كم، بالإضافة إلى المخزون النفطي الكبير في هذه المحافظة جعلها محط أطماع سعودية على مدى عقود.

بعد أسبوع واحد من بدء العمليات العسكرية لتحالف العدوان على اليمن كان تنظيم القاعدة قد سيطر على مدينة المكلا بحضرموت ليكون ذلك مبرراً لوصول قوات ضخمة من تحالف العدوان إلى المحافظة، قدمت عبر مطار الريان في إبريل 2016 بحجة طرد عناصر التنظيم بعد سيطرتهم على المدينة لأكثر من عام.

عملت السعودية والإمارات على مدار (8) سنوات على إنشاء قواعد عسكرية لهما وسجون سرية تم استخدامها في تعزيز تواجد قوات هاتين الدولتين وتقوية الفصائل التابعة لهما بهدف نهب الثروة النفطية وزرع الفوضى والصراع بين المكونات المختلفة بالمحافظة، التي باتت تعاني من قصور خدمي وحوادث أمنية واغتيالات بشكل لافت. كما أدت هذه الخطوات إلى التمهيد لدخول قوات أمريكية وبريطانية إلى حضرموت.

▪ احتلال محافظة المهرة

تُطل محافظة المهرة أو ما يطلق عليها البوابة الشرقية لليمن على بحر العرب بشريط ساحلي هو الأطول في البلاد (560) كم، وهي محافظة محاذية لسلطنة عمان من جهة الشرق وللسعودية من جهة الشمال. وتحتضن المحافظة في باطنها ثروات نفطية وغازية ومعدنية هائلة، لذلك كانت في مرمى أطماع الدول العظمى عبر التاريخ نتيجة لموقعها الاستراتيجي وثرواتها الضخمة. وعلى الرغم من أنها كانت من المحافظات البعيدة تماماً عن مناطق المواجهات وجبهات القتال إلا أن دول التحالف منذ بداية العدوان سعت للسيطرة عليها لتحقيق مصالح خاصة بها.

منذ 2016 سعت السعودية إلى إنشاء وحدة أمنية تسمى "الشرطة العسكرية" في محافظة المهرة، وحاولت الإمارات إنشاء ما يُسمى بـ"قوات النخبة المهرية"، على غرار الوحدات التي أنشأتها في محافظتي حضرموت وشبوة كجزء من محاولاتها لاحتلال أكبر عدد ممكن من المناطق الاستراتيجية في اليمن.

في أواخر 2017 بدأت السعودية بنشر قواتها في محافظة المهرة بدءاً بمطار الغيضة في محاولة للسيطرة على المحافظة [32]. ومنذ ذلك التاريخ لم يتوقف النظام السعودي عن إرسال القوات العسكرية السعودية إلى المهرة والسيطرة على أبرز مواقعها الاستراتيجية وبناء القواعد والمعسكرات فيها.

كانت السعودية على مدى عقود تحلم بمد أنبوب نفط من أراضيها إلى ميناء نشطون في المهرة وصولاً إلى بحر العرب ليكون خطاً لتصدير نفطها، واختصاراً للمسافات المتباعدة التي تسلكها الصادرات النفطية السعودية، وتخفيفاً لكلفة الشحن، وبديلاً للمرور عبر مضيق هرمز، إضافة إلى أن السعودية تسعى لأن يكون لها موطئ قدم على البحار المفتوحة كبحر العرب[33].

(32) أشار فريق الخبراء الأممي المعني باليمن في 2018 إلى أن السعودية نشرت "اللواء 123 مشاة" في الغيضة في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 لتحسين الأمن على طول هذا الطريق الذي يُعد طريق الإمداد الرئيسي، والطريق الرئيسي لحركة المرور التجارية وغيرها.

(33) https//:www.youtube.com/watch?v=NLeshRPifpw

هذا السعي السعودي قوبل بمواقف معارضة من أبناء المهرة وقبائلها الذين رفضوا التواجد السعودي في مناطقهم وأنشأوا في منتصف 2018 "لجنة الاعتصام السلمي لأبناء المهرة" كحركة شعبية تناهض التواجد العسكري الأجنبي في المحافظة [34]. لجنة الاعتصام تحدثت في بياناتها وأنشطتها المختلفة عن وجود قوات أخرى إلى جانب القوات السعودية في المهرة تشمل القوات الإماراتية والأمريكية والبريطانية داعية إلى رحيل الجميع. وكانت القوات الأمريكية والبريطانية قد دخلت إلى المهرة على شكل دفعات عقب مزاعم بشأن تعرض سفن لهجمات مجهولة من جهات غير معروفة في البحر العربي، ومن ذلك ما كشفته صحيفة "دايلي إكس برس" البريطانية في أغسطس 2021 عن وصول (40) جندياً من القوات الخاصة البريطانية إلى المهرة بمبرر تعقب إرهابيين يقفون وراء الهجوم الذي استهدف ناقلة النفط "مرسر استريت" في خليج عمان في يوليو 2021، وأن الفريق سيعمل مع القوات الأمريكية المتمركزة هناك لتدريب القوات السعودية [35].

تعددت الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها القوات العسكرية السعودية ضد المدنيين في محافظة المهرة المحتلة منذ لحظة سيطرة قواتها على المحافظة، وشملت تلك الانتهاكات الاحتجاز التعسفي في أماكن غير قانونية، وممارسة التعذيب على المعتقلين، وإخفاء الكثيرين قسراً، بالإضافة إلى النقل غير القانوني للمحتجزين إلى السعودية. وبحسب تقرير منظمة "هيومن رايتس ووتش" الذي أصدرته في مارس 2020 تحت عنوان "القوات السعودية تُعذّب وتُخفي يمنيين" فإن عدداً من سكان محافظة المهرة أفادوا بأن القوات السعودية قامت باعتقال المناهضين لتواجدها العسكري في المحافظة. وكانت المنظمة قد وثقت قضايا (16) شخصاً احتجزتهم القوات السعودية واليمنية المتحالفة معها تعسفاً في محافظة المهرة بين يونيو 2019 وفبراير 2020، وقامت قوات الأمن السعودية بنقل (11) منهم إلى السعودية. ووفقاً

(34)/ (2) اعتصام أبناء المهرة | Facebook

(35)https//:www.express.co.uk/news/world/1473978/british-special-forces-yemen-drone-attack

للتقرير فإن القوات اليمنية الموالية للسعودية استخدمت الرصاص الحي لتفريق المتظاهرين في نوفمبر 2018، كما نفذت الطائرات الحربية السعودية غارات جوية على نقاط التفتيش التي أقامها سكان المهرة في إبريل 2019 [36].

طوال السنوات الثمان عملت دول تحالف العدوان على تعزيز تواجدها في محافظة المهرة عبر إنشاء قواعد عسكرية متعددة الجنسيات منها بريطانيا، حيث أكد رئيس لجنة الاعتصام الشيخ "علي الحريزي" في منتصف 2022 استمرارها في بناء القواعد العسكرية داخل محافظة المهرة[37].

- **جزر أرخبيل سقطرى**

يقع أرخبيل سقطرى في الساحل الجنوبي للجزيرة العربية أمام مدينة المكلا شرق خليج عدن حيث نقطة التقاء المحيط الهندي ببحر العرب وكذلك إلى الشرق من القرن الإفريقي. ويكتسب الأرخبيل أهمية على المستوى الإقليمي والعالمي لموقعه الاستراتيجي المطل على مفترق طرق وممرات السفن العالمية. ويتألف الأرخبيل من (6) جزر أهمها وأكبرها جزيرة سقطرى. وتمتلك سقطرى ثروات طبيعية نادرة جداً منها الكثير من النباتات والأسماك والزواحف والطيور التي لا توجد في أي منطقة اخرى في العالم وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو" التي أدرجت الأرخبيل في قائمة التراث الطبيعي العالمي عام 2008 [38].

على الرغم من بُعد سقطرى عن مناطق الحرب بمئات الكيلومترات وعدم تأثرها بما يحصل من عدوان مباشر إلا أنها لم تسلم من الاحتلال ونشر قوات أجنبية فيها.

إعصار "تشابالا" الذي ضرب الأرخبيل في أكتوبر 2015 كان المبرر الذي اتخذته الإمارات للاستمرار في تنفيذ مخططاتها تحت عنوان "العمل الإنساني الخيري"[39]. بالمثل عملت السعودية على

(36) / اليمن: القوات السعودية تُعذّب و"تُخفي" يمنيين | Human Rights Watch (hrw.org)

(37) https//:almawqeapost.net/news72574/

(38) / مركز التراث العالمي - (unesco.org)

(39) / مقال مصوّر: سقطرى، من إعصار لآخر - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (carnegie-mec.org)

التواجد في الجزيرة تحت عناوين "الإغاثة والتنمية وإعادة الإعمار". الوجود الإماراتي تحول إلى قوة عسكرية بوصول (3) طائرات إماراتية تحمل دبابات وعربات وجنوداً إماراتيين، واستيلائها على المطار والميناء وبعض المواقع الحيوية في الجزيرة، وفق ما أكده بيان "أحمد بن دغر" رئيس الوزراء الأسبق فيما يسمى "حكومة هادي" الصادر 6 مايو 2018[40]. بعد ذلك بأسبوع وصلت قوات سعودية إلى الجزيرة بحجة احتواء التوتر بين ما يسمى بـ"حكومة هادي" والإمارات[41]. ومنذ ذلك التاريخ والدولتان تعملان على تعزيز تواجدهما العسكري داخل الجزيرة من خلال استخدام المزيد من التعزيزات العسكرية ودعم ميليشيات المرتزقة التابعة لكل منهما. هذا التواجد الأجنبي كان مرفوضاً من أبناء الجزيرة الذين أشهروا في مارس 2021 "لجنة الاعتصام السلمي في محافظة سقطرى" معلنين أن هدفهم الرئيس هو الوقوف ضد القوات الخارجية المحتلة[42].

تعرضت جزيرة سقطرى لجملة من الانتهاكات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة، ويُعد الاحتلال الإماراتي للجزيرة وممارساته الممنهجة لنهب ثرواتها وطمس هوية سكانها واحداً من أدق صور الاحتلال ومن ذلك:

- فتح الجزيرة أمام كل من ترغب الامارات باستقبالهم باستثناء أبناء اليمن فقد منعوا من دخولها إلا بتأشيرة تصدرها الإمارات.
- منح الإسرائيليين تأشيرات إماراتية للدخول إلى الجزيرة كسياح أو خبراء عسكريين تتعاون معهم الإمارات لبناء قواعد عسكرية في الجزيرة.
- قطع حركة التنقل بين سقطرى وباقي المحافظات اليمنية عبر إيقاف حركة الملاحة الجوية للخطوط اليمنية وطيران السعيدة من وإلى الجزيرة، وإبقاء

(40) https//:www.aa.com.tr/ar/سيطرة-قوات-إماراتية-على-سقطرى-أمر-غير-مبرر/

(41) / اليمن: وصول قوات سعودية إلى جزيرة سقطرى الإستراتيجية (france24.com)

(42) / إشهار لجنة الاعتصام السلمي في أرخبيل سقطرى - المهرية نت (almahriah.net)

طائرات النقل العسكري الإماراتية الوحيدة التي تقوم برحلات إليها.

- رفع العلم الاماراتي على كافة المباني والمنشئات الخدمية العامة والخاصة بدلاً عن العلم اليمني.
- إلغاء رمز الاتصال الدولي (الكود) اليمني واعتماد الرمز الإماراتي.
- إلغاء المنهج التعليمي اليمني للطلاب واعتماد منهج يعزز الهوية الإمارتية.
- اعتماد لوائح وأنظمة إماراتية لكافة معاملات سفر الأجانب من وإلى الجزيرة.
- ممارسة أنشطة عسكرية وتهريب أسلحة بشكل متواصل في الجزيرة.
- منح السكان الجنسية الإماراتية وإغراء من يرفضها بالمال.
- التصريحات الرسمية المتكررة لمسؤولين إماراتيين أن الجزيرة إماراتية.
- اتخاذ الجزيرة موقعاً للتدريبات وعمليات الإنزال العسكري وميداناً للمعدات والآلات العسكرية.
- دعم وإنشاء جماعات وميليشيات محلية مسلحة وتشجيع أعمال الفوضى.

هذه الممارسات كشف عن جزء منها شيخ مشايخ سقطرى "عيسى سالم السقطري" في بيان أصدره في سبتمبر 2020 بعنوان "سقطرى تلفظ الأنفاس الأخيرة وتودع أمها اليمن"[43].

خلال سنوات العدوان عملت دول التحالف ومن يقف وراءها على تعزيز تواجدها العسكري في أرخبيل سقطرى عبر إنشاء قواعد عسكرية منها قاعدة عسكرية إماراتية إسرائيلية في جزيرة سقطرى[44]، وقاعدة إماراتية في جزيرة عبدالكوري، وقاعدة سعودية قرب مطار مدينة حديبو عاصمة الأرخبيل.

(43) / شيخ مشائخ سقطرى ... سقطرى تلفظ الأنفاس الأخيرة وتودع أمها اليمن (mancheete.com)

(44) https//:southfront.org/uae-israel-plan-to-create-intelligence-bases-on-socotra-island/

▪ احتلال محافظة مأرب

مأرب واحدة من أهم محافظات اليمن بسبب موقعها الاستراتيجي ومكانتها التاريخية والأثرية وغناها بالثروات النفطية والغازية، وتتواجد فيها الكثير من شركات استخراج النفط والغاز بالإضافة الى مصفاة صافر التي تُعد إحدى أهم المنشئات الإنتاجية النفطية في اليمن. كما توجد في المحافظة محطة مأرب الغازية لتوليد الكهرباء التي كانت تغذي معظم مناطق اليمن وخصوصاً العاصمة صنعاء. وتعد الزراعة النشاط الرئيسي لسكان المحافظة، إذ تحتل المرتبة الثالثة من بين المحافظات في إنتاج المحاصيل الزراعية بنسبة (7.6%) من إجمالي إنتاج المحاصيل الزراعية[45].

هذه المميزات جعلت المحافظة هدفاً استراتيجياً لدول التحالف منذ أولى لحظات العدوان على اليمن، ففي سبتمبر 2015 دخلت جيوش دول تحالف العدوان إلى مأرب وقامت برفع أعلامها على ضفتي سد مأرب في واحدة من أسوأ محطات الاحتلال في العصر الحديث [46]. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مأرب واحدة من المناطق اليمنية الواقعة تحت سلطة الاحتلال وتتعرض ثرواتها المختلفة لعمليات نهب ممنهج.

اضطر سكان عدد من المدن اليمنية إلى الانتقال لمدينة مأرب طلباً للرزق أو استخدام طريق مأرب ومدينتها كسبيل للسفر والانتقال إلى خارج اليمن، خصوصاً من فرضت عليهم حياتهم وظروفها الاغتراب أو البحث عن العلاج في مستشفيات خارج اليمن أو الدراسة في دول عربية أو أجنبية. بعض من هؤلاء لم يسلموا من الانتهاكات التعسفية التي مورست ضدهم من قبل سلطات مدينة مأرب التابعة لدول تحالف العدوان. وتعرض الكثير من المدنيين في مأرب لحملات اعتقال واختطاف بمن فيهم المسافرون الذين اضطروا للسفر عبر المدينة نتيجة

(45) https//:yemen-nic.info/gover/mareb/brife/
(46) https//:www.skynewsarabia.com/video/رفع-أعلام-دول-التحالف-العربي-سد-مأرب/

استمرار دول تحالف العدوان في إغلاق مطار صنعاء الدولي الذي يُعد الشريان الرئيس لربط ملايين اليمنيين بالعالم الخارجي.

▪ احتلال الحديدة والسواحل الغربية

تمتلك اليمن شريطاً ساحلياً يبلغ طوله أكثر من (2000) كم ابتداءً من الحدود اليمنية العمانية في بحر العرب وحتى منتهى الحدود اليمنية السعودية في البحر الأحمر، ويقع حوالي ثلث هذا الشريط على البحر الأحمر مشكلاً السواحل الغربية لليمن التي تتوزع على ثلاث محافظات هي: تعز والحديدة وحجة.

الأهمية التي يمثلها البحر الأحمر بالنسبة للعالم استراتيجياً وسياسياً واقتصادياً وجغرافياً أكسبت السواحل الغربية اليمنية أهمية بالغة خصوصاً مع اشتمالها على موانئ ومنافذ بحرية عدة ابتداءً من ميدي شمالاً إلى مضيق باب المندب جنوباً. ويُعد مضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن أحد أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها احتضاناً للسفن. فحتى بداية عدوان دول التحالف على اليمن كانت أكثر من (20) ألف سفينة محملة بشتى أنواع البضائع تمر سنوياً من خلال هذا المضيق، إلى جانب (4 %) من الطلب العالمي على النفط أي نحو (4) ملايين طن كانت تعبر يومياً من خلال باب المندب[47].

نظراً لهذه الأهمية التي تتمتع بها سواحل البحر الأحمر فقد أصبحت هدفاً لدول تحالف العدوان، ففي مطلع يناير 2017 أعلن تحالف العدوان عن بدء عملية عسكرية واسعة باسم "الرمح الذهبي"[48]، تمكن خلالها من احتلال أجزاء من السواحل الغربية تمثلت في مديرية ذوباب التي يتبعها مضيق باب المندب وميناء المخا في محافظة تعز.

(47) https//:arabic.rt.com/news/أهمية باب المندب في العاصفة

(48) https//:www.aljazeera.net/opinions/26/4/2017/معركة ميناء الحديدة اليمني.. الأهمية والتحديات

لم تكتفِ قوات التحالف باحتلال هذه الأجزاء وإنما كانت العين على محافظة الحديدة وموانئها الذي يأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد ميناء عدن وتدخل من خلاله (80 %) من واردات البلاد. وقد عملت قوات التحالف على تعطيل الميناء وإغلاقه منذ بداية العدوان حيث تم قصفه في منتصف أغسطس 2015 بعدة غارات جوية دمرت (4) رافعات وعدة مستودعات بالميناء. كما قامت قوات التحالف بإغلاق الميناء عدة مرات منذ بداية عدوانها[49].

في 13 يونيو 2018 أعلنت دول تحالف العدوان عن عملية أسمتها "النصر الذهبي" قامت خلالها بشن هجوم كثيف على مدينة الحديدة من خلال القوات المشتركة لقوات التحالف (سعودية، إماراتية ومرتزقة يمنيين) وإسناد جوي وبحري. واستمرت محاولات دول التحالف للسيطرة على المدينة حتى تم الإعلان عن "اتفاق ستوكهولم" في ديسمبر 2018 الذي قضى بإيقاف إطلاق النار في مدينة الحديدة وموانئها، وإزالة المظاهر المسلحة، واضطلاع قوات الأمن المحلية بمسؤولية أمن الحديدة والموانئ، وقيام الأمم المتحدة بدور قيادي في دعم الإدارة وعمليات التفتيش للمؤسسة العامة لموانئ البحر الأحمر اليمنية في موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، والتزام الطرفين بتسهيل حرية تنقل المدنيين والبضائع من وإلى مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وإيداع إيرادات موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى في البنك المركزي اليمني من خلال فرعه الموجود في الحديدة للمساهمة في دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية في محافظة الحديدة وجميع أنحاء اليمن.

كما نص الاتفاق على هدنة في محافظة الحديدة إلا أن مرتزقة قوات التحالف عملوا على خرق بنوده بطرق مختلفة شملت الزحوفات المتكررة، والقصف المدفعي، واستحداث تحصينات، واستخدام الطيران التجسسي، وإطلاق النار بالأعيرة المختلفة، على الرغم من وجود بعثة أممية لدعم الاتفاق في الحديدة.

(49) التحالف بقيادة السعودية يعيد فتح معبر حدودي مع اليمن ووكالات تحذر من مجاعة | Reuters | [AMP] Article

في 20 يناير 2022 أعلن التحالف عن استهداف مدينة الحديدة بعدة غارات بدعوى "استخدام ميناء الحديدة كثكنة عسكرية" في إطار عملية عسكرية واسعة تم الإعلان عنها [50].

- **احتلال جزر البحر الأحمر**

تمتلك اليمن أكثر من (180) جزيرة موزعة على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي، ويضم أرخبيل البحر الأحمر (151) جزيرة [51].

وتُعد جزرة "ميون" هي الجزيرة الأهم لوقوعها في مضيق باب المندب، الشريان الرابط بين البحر الأحمر وبحر العرب وخليج عدن، والذي تمر من خلاله أكثر من (20) ألف سفينة محملة بشتى أنواع البضائع سنوياً. كما تمتلك الجزيرة بهذا الموقع أهمية عسكرية واستراتيجية بالغة. هذه الأهمية جعلت الجزيرة في مرمى أطماع دول التحالف خصوصاً الإمارات التي سعت إلى احتلالها منذ بداية العدوان. وترتبط أهداف الإمارات من احتلال الجزيرة بطموحاتها الاستراتيجية في السيطرة على الموانئ الرئيسية وطرق التجارة البحرية في المنطقة. ففي تقريرٍ نشرته وكالة "الأسوشيتد برس" الأمريكية في مايو 2021، كشفت الوكالة أن صور الأقمار الصناعية أظهرت بناء قاعدة جوية في جزيرة ميون، وأشارت إلى أن الإمارات تقف وراء هذه القاعدة [52].

وكان تحقيق لغرفة أخبار "قناة الجزيرة الإخبارية" في مارس 2021 قد أفاد بأن الإمارات فككت قاعدتها العسكرية في إرتيريا ونقلت جزءاً من منشئاتها وآلياتها العسكرية كمنظومة الباتريوت والطائرات إلى جزيرة ميون[53]. وكان التواجد الإماراتي في الجزيرة قد بدأ منذ بداية عدوان التحالف على اليمن في 2015، حيث عملت الإمارات على بناء مدرج في الجزيرة في منتصف 2016، ثم توقفت أعمال البناء في 2017 ليتم لاحقاً الكشف عن هذه القاعدة في 2021.

(50) https://www.skynewsarabia.com/middle-east/التحالف-يعلن-عملية-عسكرية-لشل-قدرات-ميليشيات-الحوثي

(51) الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية تؤكد وجود أربعة آلاف فرصة إستثمارية في الجزر (yemen-nic.info)

(52) https://apnews.com/article/mysterious-air-base-volcanic-island-yemen-c8cb2018c07bb5b63e1a43ff706b007b

(53) https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/8/3/تحقيق-الجزيرة-الإمارات-تعيد-نشر-معدات-عسكرية-من-إريتريا-إلى-اليمن والحدود-المصرية-الليبية

أما بالنسبة لجزر أرخبيل حنيش فقد تم احتلال جزيرتي حنيش الكبرى وزُقر في ديسمبر2015[54]، ويتمتع الأرخبيل بأهمية استراتيجية عسكرية كبرى حيث يتحكم ويشرف على طرق الملاحة البحرية في جنوب البحر الأحمر.

ب/ نهب الثروات واستغلال الموارد الحيوية

استمر تنافس قوى الاحتلال تحديداً الإمارات والسعودية على استغلال ثروات المحافظات والجزر والمناطق اليمنية التي تحتلها وتتحكم بتسيير شئونها في مختلف المجالات. وفي سبيل التقدم وبسط النفوذ والسيطرة على الموانئ والمناطق الاستراتيجية والاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الممتلكات والثروات أنشأت ومولت الإمارات والسعودية تيارات وجماعات محلية بما فيها المليشيات المسلحة. وعملت الدولتان المحتلتان على تغذية الخلافات السياسية والدفع نحو المواجهات المسلحة فيما بين تلك الجماعات، وبما يمكن دولتي الاحتلال من تحقيق أهدافهما المتمثلة في الاستمرار في التواجد على أراضي تلك المناطق، ونهب ثرواتها، واستغلال مواردها الحيوية، وتحديداً في عدن وشبوة ومأرب والجوف وجزيرة سقطرى.

خلال السنوات الثمان الماضية أفادت المعلومات الموثقة بشأن حجم ونوعية عمليات نهب ثروات ومقدرات بعض المناطق المحتلة أن النهب الممنهج لموارد وعائدات النفط والغاز في مأرب وشبوة والجوف، بلغت أكثر من (19) تريليون ريال يمني حتى ابريل 2021 وفق تقديرات وزارة النفط والمعادن[55].

من جهة ثانية كان نهب الآثار والممتلكات التاريخية هدفاً للسعودية والإمارات خصوصاً تلك المنتشرة على نطاق واسع في محافظة مأرب، باعتبارها واحدة من المدن اليمنية التي تمتلك إرثاً حضارياً يمتد لألاف السنين، وبها من الآثار ما لا تمتلكه أي مدينة في شبه الجزيرة العربية.

(54) التحالف العربي يسيطر على جزر يمنية بالبحر الأحمر | Reuters https://www.alarabiya.net/amp/arab-and-world/2015/12/15/
(55) https//:www.saba.ye/ar/news3167173.htm

وقد حصل المركز اليمني لحقوق الإنسان على معلومات موثقة عن أعمال حفر في محيط عدد من المواقع والمدن الأثرية في المناطق التي تحتلها دول التحالف أو يسيطر عليها مرتزقتها في مأرب وغيرها من المحافظات. وقد تم استخراج بعض القطع الأثرية ونقلها إلى خارج اليمن وعرضها في مزادات لبيع الآثار أو في متاحف عالمية.

بلغ عدد القطع الأثرية اليمنية المعروضة والمباعة من بداية العدوان حتى أغسطس 2022 (2610) قطع. وهذه القطع كانت ضمن (4265) قطعة أثرية مهربة، تم عرضها في بعض المزادات الإلكترونية في (6) دول: هي الولايات المتحدة (5) مزادات، بريطانيا (4) مزادات، فرنسا (3) مزادات، الكيان الصهيوني (2)، وأخيراً ألمانيا وهولندا مزاد لكل منهما. وقد توزعت القطع الأثرية في هذه الدول، حيث جاءت الولايات المتحدة في المركز الأول بـ(2167) قطعة، ثم هولندا ثانياً بـ(972) قطعة، وثالثاً الكيان الصهيوني بـ(501) قطعة، ورابعاً بريطانيا بـ(421) قطعة، ثم فرنسا خامساً بـ(135) قطعة، وأخيراً ألمانيا بـ(69) قطعة في المركز السادس[56].

كما وصلت أعمال النهب إلى حد قيام الإمارات بتجريف الممتلكات الطبيعية من طيور ونباتات نادرة تمتلكها جزر ارخبيل سقطرى التي تعد محمية طبيعية عالمية [57].

ولم تسلم الثروة السمكية الهائلة التي تمتلكها اليمن من عمليات النهب والتجريف التي تمارسها السفن التابعة لدول تحالف العدوان[58]، حيث بلغت خسائر المخزون السمكي نتيجة الاصطياد المخالف لسفن الصيد الأجنبية (3) مليارات و(675) مليون دولار[59].

(56)https//:hudhud.org?/p255=
(57)https//:www.middleeastmonitor.com-20191023/uae-steals-endangered-trees-from-yemens-socotra/
(58) / السرقات الإماراتية والسعودية لاسماك اليمن تحت حماية الطائرات والبوارج - الثورة نت (althawrah.ye)
(59) https//:www.saba.ye/ar/news3218500.htm

○ ج/ تغذية العنصرية ونشر ثقافة العنف بين السكان

عملت دول تحالف العدوان خلال الـ(8) سنوات على ضرب التعايش الاجتماعي المتماسك الذي كان يعيشه اليمنيون على مر التاريخ، وتمزيق النسيج الاجتماعي بينهم من خلال نشر العنف القائم على مفاهيم عنصرية طائفية ومذهبية ومناطقية. منذ احتلال دولة الامارات والسعودية لعدة مناطق في اليمن وسيطرتهما على مراكز القرار في هذه المناطق وتوليهما إدارة شؤون سكان عدد من المحافظات، بدأت تظهر محاولات إثارة تلك المفاهيم في وسائل إعلامية متعددة وبشكل متكرر، في واحدة من الممارسات التي تندرج في إطار الجرائم الخطيرة وفقاً لكثير من الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

كانت تغذية مفاهيم العنصرية بين اليمنيين ممارسة موجهة استهدفت إثارة مجموعات سكانية معينة ضد أخرى تحت مسميات وعناوين مختلفة، منها ما حصل في المحافظات الجنوبية من أحداث عنف موجه لاستهداف أبناء المحافظات الشمالية، وارتكاب مختلف الجرائم بحقهم، في واحدة من السلوكيات التي أفرزتها دول الاحتلال وخصوصاً في محافظة عدن. فقد شهدت المحافظة أحداث عنف وسلوكيات إجرامية متكررة، كان أبرزها أحداث مايو 2016، والتي شملت أعمال قتل وصلب وسحل لعدد من أبناء المحافظات الشمالية في شوارع المدينة. كما تم نهب ممتلكاتهم والاستيلاء على منازلهم والقيام بعملية تهجير وإبعاد قسري لهم تحديداً لأبناء محافظة تعز، الذين تم نقل المئات منهم خارج المدينة، ومن بينهم الكثير ممن ولدوا في عدن وسكنها أباؤهم منذ عشرات السنين[60].

محافظة تعز شهدت صورة أخرى من صور تغذية العنف والكراهية المبنية على المناطقية والطائفية التي عملت على تعزيزها دول الاحتلال، حيث ارتكبت الجماعات المسلحة التابعة لتحالف العدوان جرائم بشعة في حق عدد من أسر قرى الصراري تحديداً آل الرميمة وآل الجنيد،

(60) https//:www.dw.com/ar/من المسؤول عن حملة التهجير ضد "الشماليين" في عدن؟

شملت مختلف أساليب التعذيب من قتل وسحل وصلب لعدد من أبناء تلك الأسر، كما تم إحراق بعضهم ورمي آخرين من أعالي المباني. وقامت تلك الجماعات المسلحة بإخراج جثث الموتى واحراقها، وتدمير الكثير من منازل ومساجد تلك الأسر ونهب ممتلكاتها، بالإضافة إلى اختطاف عدد من النساء والأطفال بشكل جماعي، وإجبار من بقي من أفراد تلك الأسر على الرحيل قسراً من منازلهم [61].

○ د/ غياب الأمن وتنامي العنف في المناطق والمدن المحتلة

بتاريخ 7 مارس 2018 عبّر اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين في عدن عن قلقه الشديد بشأن ما آلت إليه الأوضاع الأمنية في المحافظات الجنوبية. وبحسب البيان الصادر عن الاتحاد فقد تزايدت الجرائم والاغتيالات التي تشهدها مدينة عدن بشكل خاص، حيث بلغ عدد الضحايا أكثر من (1250) مدنياً منهم (22) إماماً وخطيب مسجد. كما رصد البيان (45) عملية تفجير وتفخيخ، و(100) عملية سطو مسلح بالإضافة الى عمليات التخريب والفوضى مثل اشعال الحرائق والاختطافات وانتشار المظاهر المسلحة وغيرها[62]. وبحسب "منسقية مناصرة ضحايا الاغتيالات في عدن" عبر ندوة أقامتها في فبراير 2020 فإن (200) شخص قتلوا في حوادث اغتيالات في عدن منذ 2015 وحتى مطلع 2020 وجميع تلك الحالات قُيدت ضد مجهول[63].

وتُعد دول تحالف العدوان مسؤولة عن الانفلات الأمني في المناطق التي تحتلها وخصوصاً الإمارات التي تُعد سبباً رئيسياً في هذا الانفلات حيث كشف موقع "بازفيد نيوز" الأمريكي بتاريخ 16 أكتوبر 2018 أن الإمارات استأجرت مقاتلين تلقوا تدريباً متخصصاً في الجيش الأمريكي لتنفيذ عمليات اغتيال وتصفية مجموعة من رجال الدين والسياسة في اليمن. ونقل الموقع

---

(61) / إبادة جماعية لأسرة آل "الرميمة" وسحل جثث المدنيين في شوارع "تعز" - الثورة نت (althawrah.ye)
https://www.raialyoum.com/قرية الصراري في تعز جرح جديد يُفتح في الجسد اليمني المُثخن بالجراح ومحاولة فاشلة لتأجيج الطائفية

(62) https://www4.may.net/news1362/

(63) https://www.aa.com.tr/ar/هيئة حقوقية يمنية: 200 قتيل حصيلة الاغتيالات في عدن

عن "أبراهام غولان" القائد السابق لبرنامج الاغتيالات في الفرقة التي استأجرتها الإمارات ـ وهو متعاقد أمني مجري إسرائيلي ـ أن برنامج الاغتيالات المستهدفة في اليمن جاء بتكليف من الإمارات التي سلمته قائمة المستهدفين بالاغتيال، وأنهم حصلوا على (1.5) مليون دولار شهرياً مع مكافئات خاصة عن كل عملية اغتيال ناجحة[64].

"عادل الحسني" القيادي فيما يسمى "المقاومة الجنوبية" خلال لقاء تلفزيوني أجرته معه قناة الجزيرة القطرية في ديسمبر 2018 أفاد بقيام الإمارات بتشكيل ميليشيات خارج نطاق الدولة لتصفية خصوم الإمارات، وعلى رأسهم المنتمون لحزب التجمع اليمني للإصلاح، بينهم أئمة ودعاة وقادة عسكريون. كما أورد أسماء ضحايا عمليات الاغتيالات وأسماء الجناة الذين من بينهم مسؤولو أمن محافظة عدن[65].

محافظة تعز هي الأخرى شهدت حالة من الانفلات الأمني وصلت إلى حد الفوضى والاقتتال بين ميليشيات المرتزقة وفق الكثير من الروايات والشهادات الموثقة لأبناء المحافظة أنفسهم، ومنها البيان المشترك الصادر عن العديد من النقابات المهنية في مدينة تعز في أغسطس 2021. البيان الذي صدر بعد أحداث انتهاكات مروعة شهدتها مدينة تعز كان من بينها ما طال أسرة "الحرق" في حي بير باشا من تهجم على منازلهم واختطاف وتصفية جسدية، أكد أن هذه الجرائم تُرتكب من قبل أشخاص محسوبين على جهات عسكرية وأمنية، وكأنه عملٌ ممنهج[66].

أدى تصارع ميلشيا المرتزقة التي جندها تحالف العدوان إلى تنامي العنف في المدن والمناطق المحتلة. وقد كشفت تقارير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن مدى التباينات والاختلافات بين من أسمتهم بـ"*القوات المقاتلة بالوكالة عن التحالف*" . والمثال على ذلك ما شهدته المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات التحالف وما يسمى بـ"حكومة هادي" في المناطق الجنوبية عدن

(64) https//:www.buzzfeednews.com/article/aramroston/mercenaries-assassination-us-yemen-uae-spear-golan-dahlan

(65) / بلا حدود - عادل الحسني.. خفايا الدور الإماراتي بجنوب اليمن YE - YouTube

(66) https//:alsharaeanews.com/68787/14/08/2021/

والمهرة وشبوة وحضرموت أو في تعز والحديدة من صراعات بين الفصائل المختلفة، كالصراع بين ما يسمى "قوات المجلس الانتقالي" الذي تدعمه الإمارات وعناصر حزب الإصلاح وتنظيم القاعدة، وما حصل في تعز من صراع بين ما يسمى "قوات أبي العباس" و"جماعة الجيش الشعبي الموالية لحزب الإصلاح" و"قوات غزوان المخلافي"[67].

كان لممارسات تحالف العدوان وعملياته العسكرية الأثر السلبي البالغ في تمكين الجهات الرسمية ذات العلاقة من الاستمرار في مكافحة الإرهاب، والتي كانت قد حققت نجاحاً مشهوداً خلال فترة ما قبل بدء عمليات العدوان العسكرية، والتي ترتب عليها خلق تحديات واجهت مؤسسات الدولة وأعاقت استمرار تنفيذ سياساتها لمكافحة الإرهاب. كما كان العدوان سبباً في انتشار الإرهاب وتقويته وتوسيع نطاقه وتسهيل ومساندة الجماعات التكفيرية مثل القاعدة وداعش للسيطرة على محافظات يمنية بأكملها، وبالتالي تزايدت العمليات الإرهابية التي استهدفت الأسواق والمساجد وغيرها من التجمعات والتي سقط ضحيتها مئات المدنيين.

وجدت الجماعات المسلحة المتطرفة في المناطق المحتلة وعلى وجه الخصوص في محافظات أبين، لحج، عدن وشبوة وأجزاء من محافظتي حضرموت وتعز البيئة المناسبة لممارسة أنشطتها الإجرامية، واستغلت وسائل الدعم اللوجستي والعسكري التي وفرتها لها دول الاحتلال للتوسع والانتشار في أكبر نطاق جغرافي متاح، وتمكنت في ظل الانفلات الأمني الذي تعيشه تلك المناطق من تنفيذ عشرات العمليات التي تعد الاغتيالات والتفجيرات أبرزها.

في تعز قاتلت عناصر ما يسمى "تنظيم القاعدة في جزيرة العرب" جنباً إلى جنب مع قوات التحالف في أكثر من جبهة[68]. وكان "خالد باطرفي" زعيم هذا التنظيم قد اعترف بمشاركة عناصره مع قوات التحالف في (11) جبهة[69]. وخلال سنوات العدوان استمرت دولة الإمارات ـ إحدى قادة دول التحالف ـ في تقديم الدعم لقائد ما يسمى "كتائب أبو العباس" في تعز "عادل

(67) / (مجلس الأمن والعدوان على اليمن ـ غارات وقرارات) ص159.

(68) https//:www.youtube.com/watch?v=fSa6NYPmw3M

(69) https//:iraq.shafaqna.com/AR/291469/فيديو: أمير القاعدة في شبه جزيرة العرب: قاتلنا في صف التحالف ضد الحوثيين

عبده فارع" على الرغم من إدراجه في قوائم الإرهاب الدولي[70].

كان تنظيم القاعدة قد سيطر على مدينة المكلا بمحافظة حضرموت بالتزامن مع بداية عدوان التحالف على اليمن ثم خرج منها في إبريل 2016 بناءً على صفقات سرية أبرمتها دول التحالف مع مقاتليه. وتضمن لهم هذه الصفقات الخروج من المدن الرئيسية بكامل أسلحتهم ومعداتهم. وقامت دول التحالف أيضاً بتجنيد مئات آخرين من هؤلاء المقاتلين[71].

○ هـ/ انشاء السجون السرية التابعة لدول الاحتلال

تعددت الانتهاكات والجرائم التي ارتكبتها دول التحالف تجاه السكان في المدن والمناطق اليمنية المحتلة مما زاد من معاناة المواطنين وتفاقمت أوضاعهم في كل مجالات حياتهم. لم تكتف السعودية والامارات بذلك بل سعتا إلى تجنيد وتطويع عدد كبير من مرتزقتها في الداخل والخارج، وتسخيرهم لمساندتها في القيام بجملة من الخروقات والانتهاكات الجسيمة في حق المواطنين الذين ما يزالون يواجهون حملات الاعتقال التعسفية، وممارسات التعذيب، وتزايد حالات المختفين قسراً.

عشرات التقارير الدولية تؤكد تكوين الإمارات والسعودية تشكيلات عسكرية وخلايا أمنية تعمل سلطاتها مباشرة داخل المحافظات المحتلة خاصة محافظات عدن ومأرب شبوة وحضرموت والمهرة وسقطرى، منها ما تسمى بالأحزمة الأمنية وقوات النخبة. وتمارس هذه الدول بواسطة هذه التشكيلات انتهاكات جسيمة كالاعتقالات التعسفية، والاختطاف، واخفاء المعتقلين قسراً، والذين غالباً ما يتم احتجازهم في أماكن احتجاز ومعتقلات سرية تتولى الإمارات كافة سلطات إدارتها ولا تعلم السلطات المحلية عنها أي شيء.

(70) https://mubasher.aljazeera.net/news/politics/2018/12/30/واشنطن بوست: الإمارات تمول "أبو العباس" المصنف أمريكيا كإرهابي

(71) https://apnews.com/article/saudi-arabia-united-states-ap-top-news-middle-east-international-news-f38788a561d74ca78c77cb43612d50da?utm_source=nextdraft&utm_medium=website

تقارير محلية ودولية صدرت في العام 2017 رصدت قيام الإمارات بإنشاء وإدارة (8) سجون ومعتقلات سرية في محافظة عدن "معتقل خور مكسر، ومعتقل معسكر الحزام الأمني في منطقة البريقة، ومعتقل بير أحمد، ومعتقل معسكر الإنشاءات، ومعتقل معسكر الإسناد والدعم، ومعتقل في منطقة البريقة، ومعتقل في قرية الظلمات بمنطقة خلف البريقة، ومعتقل معسكر العشرين في كريتر". وعملت الإمارات على إدارة هذه المعتقلات عن طريق تشكيلات أمنية تابعة لها تعرف بما يسمى "قوات الحزام الأمني". كما قامت الإمارات بإنشاء واستحداث وإدارة سجون ومعتقلات سرية أخرى في محافظة حضرموت "كمعتقل الريان - داخل مطار الريان - ومعتقل ميناء الضبة، ومعتقل ربوة، ومعتقل القصر الجمهوري، ومعتقل غيل بن يمين"، وتدار هذه المعتقلات عبر ما يسمى بـ"قوات النخبة الحضرمية". كما أنشأت الإمارات معتقلاً في جزيرة سقطرى سمي بمعتقل جزيرة سقطرى.[72].

شهد العامان 2017- 2018 الفضيحة الكبرى للإمارات وما يحدث في سجونها من تعذيب واغتصاب للمعتقلين حيث نشرت وكالة "أسوشيتد برس" تحقيقين كشفا عن وجود شبكة سجون سرية في اليمن تديرها الإمارات ويخضع فيها المعتقلون لصنوف مختلفة من التعذيب منها الإذلال الجنسي وصولاً إلى حد الاغتصاب والشواء على النار[73]. وأوضحت الوكالة أن هذه السجون توجد داخل قواعد عسكرية ومطارات وموانئ ومباني سكنية. وأشارت الوكالة إلى أنها وثقت مالا يقل عن (18) سجناً سرياً في جنوب اليمن تحت إدارة الإماراتيين أو القوات اليمنية التي شكلتها ودربتها الإمارات.

تحقيقات "أسوشيتد برس" القائمة على شهادات سجناء سابقين وذوي بعض السجناء ومحامين ناشطين في حقوق الإنسان ومسؤولين عسكريين يمنيين تؤكد أن السلطات المحلية لا تعرف عن بعض هذه السجون ولا تملك الصلاحيات للوصول إلى السجون الأخرى.

(72) https://www.hrw.org/news/ar/2017/06/22/305089 للاطلاع على التفاصيل يرجى مراجعة تقرير هيومن رايتس ووتس

(73) Detainees held without charges decry Emiratis ‹sexual abuses | AP News
Inside Yemen's secret prisons – AP Photos) apimagesblog.com(

وكشفت الوكالة أن ضباطاً إماراتيين يقومون بتعذيب وإساءة معاملة مئات الرجال اليمنيين المحتجزين دون محاكمة في هذه السجون السرية، وأن القادة العسكريين الأمريكيين كانوا على علم بممارسات التعذيب في السجون باليمن.

خلال لقاء تلفزيوني على قناة الجزيرة الإخبارية في ديسمبر 2018 كشف القيادي فيما يسمى "المقاومة الجنوبية" "عادل الحسني" عن معلومات بشأن الدور الإماراتي في عدن. وأفاد أن جميع القائمين على السجون السرية، إماراتيون وكولومبيون، وليس هناك أي يمني معهم. وباعتباره كان معتقلاً في أحد سجون الإمارات فقد تضمنت شهادته تفاصيل عن عمليات التعذيب داخل السجون الإماراتية، ودور المرتزقة الأجانب. وأشار إلى أنهم يأتون ببعض السجناء إلى الزنازين وهم ينزفون دماً ويدخلون آلات حديدية في أجسامهم. وقال "الحسني" إن منزل مدير أمن عدن "شلال شايع" تحول إلى سجن يعُذب فيه أشخاص أبرياء، ويتعرضون فيه لأبشع الجرائم والانتهاكات دون أي محاكمة، وبعيداً عن أعين القانون.[74]

إنشاء السجون السرية من قبل الإمارات لم يكن أمراً خاصاً بالمحافظات الجنوبية فهناك سجون أخرى تديرها الإمارات في مناطق سيطرتها في الساحل الغربي مثل سجن ميناء المخا[75]. كما أن الإمارات تستخدم هذه السجون في حجز بعض الصيادين اليمنيين، وتقوم باختطاف عدد أخر منهم إلى السجون التي تديرها في دول إفريقية مجاورة كإرتيريا وجيبوتي[76].

---

(74) / بلا حدود - عادل الحسني.. خفايا الدور الإماراتي بجنوب اليمن YouTube - YE

(75) https://www.sharq-al.com/2018/03/21/الإمارات تعتقل عشرات الصيادين اليمنيين في المخا

(76) / https://www.sharq-al.com/2018/03/30/الإمارات تستخدم إريتريا لاعتقال الصيادين اليمنيين

رابعاً: تجنيد وتدريب المرتزقة واستخدامهم في العدوان على اليمن

من المعلوم أن تجنيد المرتزقة واستخدامهم في النزاعات المسلحة يتم بهدف تنفيذ مهام تنتهك مبادئ القانون الدولي، وتتعدى الانتهاكات الجسيمة لقانون النزاعات المسلحة إلى القيام بأنشطة دولية غير مشروعة كتجارة المخدرات وغسيل الأموال وغيرها من الجرائم الدولية الجسيمة. ولهذا تضمنت معظم الاتفاقيات الدولية ومواثيق القانون الدولي الإنساني كثيراً من النصوص التي تجرم تجنيد واستخدام المرتزقة، وتوجب تسليم ومحاكمة من يقومون بذلك. وتُعد "الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم" لعام 1989[77] أبرز الاتفاقيات الدولية وأكثرها شمولًا لحظر هذا النوع من الممارسات التي تشكل خرقاً جسيماً للقانون الدولي بشكل عام.

بالنظر الى أحكام الاتفاقية فقد قامت دولة الإمارات العضو الأبرز في تحالف العدوان الذي

(77) https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/Mercenaries.aspx

المادة1 تضمنت الاتفاقية الدولية لمناهضة ـ تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم 1989م،

المرتزق" هو أي شخص:

(أ) يجند خصيصاً، محليا أو في الخارج، للقتال في نزاع مسلح.

(ب) ويكون دافعه الأساسي للاشتراك في الأعمال العدائية هو الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، ويُبذل له فعلاً من قبَل طرف في النزاع أو بإسم هذا الطرف وعد بمكافأة مادية تزيد كَثيراً على ما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم.

(ج) ولا يكون من رعايا طرف في النزاع ولا من المقيمين في اقليم خاضع لسيطرة طرف في النزاع.

(د) وليس من أفراد القوات المسلحة لطرف في النزاع.

(هـ) ولم توفده دولة ليست طرفا في النزاع في مهمة رسمية بصفته من أفراد قواتها المسلحة.

المادة رقم (5): التي نصت على:

- لا يجوز للدول الأطراف تجنيد المرتزقة أو استخدامهم أو تمويلهم، أو تدريبهم، وعليها أن تقوم، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، بحظر هذ الأنشطة.
- لا يجوز للدول الأطراف تجنيد المرتزقة أو استخدامهم أو تمويلهم أو تدريبهم لغرض مقاومة الممارسة الشرعية لحق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير حسبما يعترف به القانون الدولي، وعليها أن تتخذ الإجراءات المناسبة، وفقاً للقانون الدولي لمنع تجنيد المرتزقة أو استخدامهم أو تمويلهم أو تدريبهم لذلك الغرض.
- تعاقب الدول الأطراف على الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بعقوبات مناسبة تأخذ في الاعتبار الطابع الخطير لهذه الجرائم.

تقوده السعودية على اليمن منذ مارس 2015 بعدد من الممارسات غير المشروعة الواردة في إطار فعل تجنيد مرتزقة وتدريبهم وتمويلهم واستخدامهم في العمليات العسكرية التي نفذتها في اليمن. حيث قامت الإمارات منذ الأيام الأولى للعدوان باستقدام الكثير من عناصر المرتزقة واستخدامهم للقتال ضمن قوات التحالف.

وفقاً لصحيفة "التايمز" البريطانية فإن الإمارات أرسلت مئات المرتزقة الكولومبيين سراً إلى اليمن للقتال إلى جانب قواتها. وتعد هذه المجموعة من الكولومبيين جزءاً من جيش خاص استأجرته الإمارات من شركة "بلاك ووتر" الأمريكية التي تقدم خدمات أمنية للإمارات[78].

لم تكن هذه الشركة هي الشركة الوحيدة التي تعاملت معها الإمارات لاستقدام مرتزقة للقتال في اليمن حيث تعاقدت أبوظبي مع شركة "داين كورب" الأمريكية المتخصصة في مقاولات الحروب بالوكالة، ووصلت الدفعة الأولى من مقاتلي هذه الشركة إلى عدن في العام 2016[79].

دراسة صادرة في العام 2020 بعنوان "الإمارات وشبكات المرتزقة" كشفت أن الإمارات لم تكتفِ بجلب مرتزقة كولومبيين فقط بل سعت مع السعودية إلى استخدام مرتزقة أفارقة بما فيهم قوات من السودان وتشاد وأوغندا وجنوب إفريقيا وإرتيريا، ومرتزقة من أمريكا وبريطانيا وأستراليا والهند وبنغلادش[80].

ووفقًا لتحقيق نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية في العام 2018 بعنوان "على خط المواجهة في الحرب السعودية في اليمن: جنود أطفال من دارفور" فإن السعوديين استخدموا ثروتهم النفطية الهائلة في الاستعانة بمصادر خارجية للحرب، من خلال توظيف ما يقول الجنود السودانيون إنهم عشرات الآلاف من الناجين اليائسين من الصراع في دارفور للقتال، وكثير منهم من الأطفال[81].

(78) Emirates Secretly Sends Colombian Mercenaries to Yemen Fight - The New York Times) nytimes.com(
(79) https//:www.presstv.ir/Detail/454304/07/03/2016/Yemen-mercenaries-Blackwater-DynCorp
(80) https//:capitalforum.net الإمارات و شبكات المرتزقة/
(81) https//:www.nytimes.com/28/12/2018/world/africa/saudi-sudan-yemen-child-fighters.html

لم تكتف الإمارات والسعودية بتجنيد المرتزقة الأجانب وإنما اتجهتا إلى تجنيد مرتزقة من داخل البلد تحت مسميات مختلفة مثل قوات الحزام الأمني، النخبة الشبوانية، النخبة الحضرمية، حراس الجمهورية، ألوية اليمن السعيد، لتمزيق النسيج الاجتماعي وخلق حالة من عدم الاستقرار والنزاعات الداخلية المستمرة. وقد كشف "فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن" ارتكاب دول التحالف جريمة تجنيد المرتزقة من خلال تقاريره الصادرة خلال الفترة 2015 -2021. كما ذكر الفريق في تقريره للعام 2019 أن تلك القوات لا تخضع لسيطرة ما أسماها بحكومة اليمن. ووثق الفريق في تقريره للعام 2020 الدعم المتواصل الذي تقدمه الإمارات لتلك القوات وأنها من دربت ودفعت أجور معظمها [82]. وهذا الأمر أكده مسؤولون إماراتيون من بينهم نائب رئيس أركان القوات المسلحة الإماراتية والقائد المشترك للعمليات المشتركة في اليمن الفريق الركن عيسى المزروعي في فبراير 2020 حين كشف أنه خلال (5) سنوات من انطلاق الحرب تم تجنيد وتدريب وتجهيز أكثر من (200) ألف شخص في المناطق التي يسيطرون عليها[83].

خامساً: استهداف القوات المسلحة اليمنية ومقدراتها

وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (3314) فإن قيام القوات المسلحة لدولة ما بمهاجمة القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية لدولة أخرى يُعد شكلاً من أشكال جرائم العدوان. ومنذ 26 مارس 2015 والبنية التحتية والمنشئات الحيوية للقوات المسلحة اليمنية من معسكرات ومقرات ووحدات ومنشئات ومخازن وقواعد جوية وبحرية ومطارات ومستودعات تتعرض للقصف من قبل دول تحالف العدوان والنهب والسيطرة من قِبل الميليشيات التابعة لها، مما أدى إلى خروج معظمها عن الجاهزية (وفقاً لوثائق سرية حصل عليها المركز اليمني لحقوق الإنسان)[84].

(82) / دراسة (مجلس الأمن والعدوان على اليمن ـ غارات وقرارات)، أصدرها المركز اليمني لحقوق الإنسان، 2022.

(83)https//:www.youtube.com/watch?v=LfBlUxQqGaU

(84) / وثيقة سرية.

تدمير كامل للسوق والساحة المحيطة بجامع الإمام الهادي بمحافظة صعدة بعد غارات جوية لتحالف العدوان. 9 مايو 2015

الباب الثاني

جرائم جسيمة لا تسقط بالتقادم

حددت "اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها 1948"[85] عدداً من الأفعال التي تندرج في إطار جريمة الإبادة الجماعية، وهي الأفعال التي ارتكبها تحالف العدوان الذي تقوده السعودية في اليمن منذ بداية عملياته العسكرية تجاه مجموعة محددة من السكان اليمنيين. وقد عبر عن ذلك قيادات في التحالف من خلال تصريحات وإعلانات إعلامية متكررة كان أبرزها تصريحات ولي العهد السعودي محمد بن سلمان - وزير الدفاع - في مايو 2017 الذي أكد أن القوات المسلحة السعودية بإمكانها اجتثاث "الحوثيين" خلال أيام قليلة، قاصداً بذلك مجموعة من السكان اليمنيين الذين اعتبرهم عدواً للسعودية[86]. ومن ذلك المنطلق ارتكبت دول تحالف العدوان عدداً من الأفعال والممارسات ضد اليمنيين بشكل عام وضد جماعة أنصار الله (الحوثيين) بشكل خاص في جرائم إبادة جماعية وفق التوصيفات التي تضمنتها مختلف المواثيق الدولية ذات الصلة.

(85) اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها1948
المادة الثانية في هذه الاتفاقية، تعني الإبادة الجماعية أياً من الأفعال التالية، المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه:
(أ) قتل أعضاء من الجماعة.
(ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.
(ج) إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً.
(د) فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.
(هـ) نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى.
(86) / محمد بن سلمان: تستطيع السعودية اجتثاث الحوثي وصالح بـ"أيام قليلة" ولكن لا نريد المخاطرة بحياة المدنيين - CNN Arabic

أولاً: شواهد جرائم الإبادة الجماعية

○ إعلان مدينة صعدة منطقة عسكرية

في 8 مايو 2015 أعلن الناطق باسم تحالف دول العدوان "أحمد عسيري" أن مدينة صعدة ستكون بالكامل منطقة استهداف عسكري، داعياً مواطنيها إلى مغادرتها. ويُعد هذا الإعلان وما تلاه من استهداف للمدينة ومحافظة صعدة بشكل عام جريمة إبادة جماعية بحق مكون "أنصار الله" الذي يتخذ من المحافظة مركزاً له [87].

وقبل ذلك الإعلان لناطق تحالف العدوان كانت قيادة محافظة صعدة ومنظمات المجتمع المدني قد أعلنت مدينة صعدة "منطقة منكوبة"، ووجهت نداءً إنسانياً واستغاثة عاجلة لجميع الجهات الرسمية والمجتمع الدولي وهيئات الإغاثة المحلية والدولية والمنظمات الحقوقية والإنسانية مطالبة بالتحرك العاجل لإنقاذ المدينة والمحافظة. جاء هذا الإعلان بسبب ما قامت به دول تحالف العدوان منذ بداية العدوان في مارس 2015 من استهداف للمحافظة وأبنائها وتدمير لكل مقومات الحياة فيها وقصف للبنية التحتية [88].

كان المركز قد أصدر تقريراً عن جرائم دول تحالف العدوان بقيادة السعودية في محافظة صعدة لفترة (500) يوم بالاستناد على نتائج المسح الميداني لتوثيق الأضرار والخسائر البشرية والمادية، وتقارير السلطة المحلية بالمحافظة، والمنظمات المحلية والدولية المعنية بمتابعة ورصد حالة حقوق الإنسان في اليمن. وقد خلص التقرير إلى أن المحافظة شهدت أكبر حصيلة للضحايا المدنيين مقارنة ببقية المحافظات، وأن هجمات دول التحالف عليها قد دمرت البنية التحتية للمحافظة بشكل كامل بما فيها كافة الأعيان المدنية والمنشئات العامة، وألحقت أضراراً جسيمة بالممتلكات الخاصة.

(87) https://www.skynewsarabia.com/middle-east/التحالف-يعلن-صعدة-منطقة-عسكرية
(88) https://yemen-press.net/news46698.html

○ جرائم إبادة بالهوية - تعز

منذ أن سيطرت دول تحالف العدوان على أجزاء من محافظة تعز وشكلت عدداً من الجماعات المسلحة وقامت بتمويلها للسيطرة على تلك المناطق وخصوصاً الجماعات المتطرفة كداعش والقاعدة، شهدت المحافظة صوراً لتغذية العنف والكراهية المبنية على المناطقية والطائفية التي عملت دول الاحتلال على تعزيزها. هذه الصور ظهرت واضحة في حق آل الجنيد وآل الرميمة الذين مورست ضدهم مختلف أساليب التعذيب من قتل وسحل وصلب لعدد من أبنائهم وإحراق بعض منهم على مرأى ومسمع من الجميع. ولم تكتف الجماعات المسلحة بذلك بل قامت بحجز عدد من النساء والأطفال بشكل جماعي وألزمتهم بالخروج من منازلهم وقراهم إلى أماكن بعيدة قسراً. كما قامت هذه الجماعات بهدم أضرحة الموتى وتدمير المنازل والمساجد التابعة لتلك الأسر. هذا الاستهداف لهاتين الأسرتين جاء كنتيجة لعملية التأجيج العرقي والمذهبي التي بدأت قبل الهجوم عليهما بعدة أشهر بحكم انتمائهما للأسر الهاشمية وبحجة ارتباطهما "بالحوثيين".

▪ أ - آل الرميمة

تقع عزلة حدنان في مديرية مشرعة وحدنان بمحافظة تعز، وتتكون من عدة قرى من بينها حدنان وذي عنقب. ويمثل آل الرميمة (80 %) من سكان قرية حدنان الذين يتوزعون بين كافة الأحزاب والمكونات السياسية اليمنية بما فيها مكون "أنصار الله". هذا التنوع تم استغلاله من قبل البعض لإذكاء نعرات طائفية تطورت إلى اعتداء مسلح على آل الرميمة المنتمين لأنصار الله، ارتُكبت خلاله جرائم بشعة وتصفيات عرقية واعتقالات وقتل للأسرى وتشريد للكثير من العائلات ونهب للممتلكات وإحراق للمنازل وتهجير قسري.

تمثلت أولى خطوات استهداف آل الرميمة بقطع كل الطرقات المؤدية للقرية وفرض حصار كامل عليها. وبتاريخ 23 يوليو 2015 باشرت المجموعات المسلحة التابعة لدول تحالف العدوان بإطلاق الرصاص مباشرة على منزل "علي عبد القوي الرميمة" البالغ من العمر (70) عاماً في قرية ذي عنقب وأصيب طفله "عبد العزيز" البالغ من العمر سنتين في رأسه بشظايا الزجاج المتطاير من نوافذ المنزل. استمرت تلك الجماعات في تكثيف عمليات إطلاق النار باتجاه منازل سكان القرية لعدة أيام وتوالى مع ذلك سقوط الضحايا، حيث أصيبت السيدة "نور علي عبد اللطيف الرميمة" بعيار ناري في يدها اليسرى وهي في غرفتها في المنزل، وأصيب "عبدالناصر عباس الرميمة"، وأصيبت السيدة "فائدة عبدالجليل عبدالله" بطلق ناري في رجلها اليمنى.

بحسب روايات الكثير من شهود العيان الذين عاشوا أحداث هذه الجريمة وشهادات أقاربهم ومن بينهم السيدة "وردة علي الرميمة" التي أصدرت في أغسطس 2018 كتاباً بعنوان "آل الرميمة.. تاريخ صمود"[89]، والدكتور "عرفات الرميمة" الذي روى للمركز بعض التفاصيل، فإن الجماعات المسلحة حاولت اقتحام قرية حدنان أكثر من مرة وكانت تطلق النار على البيوت دون تمييز.

هذه المحاولات أدت إلى قنص الشابة "هدى عبدالله الرميمة" برصاصة في بطنها وهي أمام منزلها ظهر يوم الخميس 29 يوليو 2015، وبسبب منع اسعافها من قبل الجماعات المسلحة ظلت تنزف حتى توفيت يوم الأحد 2 أغسطس. كما تم قنص "شيماء عبد المؤمن الرميمة" ـ (15) عاماً ـ يوم الأربعاء 12 اغسطس في عينها اليمني. وفي صباح الجمعة 14 اغسطس وجدت الحاجة "جليلة محمد الرميمة" ـ (88) عاماً ـ وهي مقتولة في منزلها بطلق ناري خلف الرأس. كما قامت تلك الجماعات بقنص ولدها "وضاح عبدالجليل الرميمة" ـ (36) عاماً ـ في رأسه ووجد هو الآخر مقتولاً في غرفة نومه في اليوم نفسه.

(89) / الرميمة، ضياء علي ووردة علي، آل الرميمة تاريخ صمود، مركز الرائد للدراسات والبحوث، صنعاء 1439.

يوم الأحد 16 أغسطس قامت الجماعات المسلحة باقتحام قرية حدنان من كافة الجهات وبمئات المقاتلين والآليات العسكرية، وشهدت القرية عمليات قتل وسحل وتمثيل بالجثث وتعذيب للمختطفين ونهب وإحراق للمنازل وسرقة للمحاصيل الزراعية. وكان من ضمن الضحايا في ذلك اليوم الدكتور "عفيف الرميمة" الذي اقتيد من منزله في القرية وهو مكبل اليدين إلى مجمع السعيد حيث أُفرغ في جسده حوالي (15) رصاصة وتم رمي جثته من الدور الثالث للمجمع وسط تكبير الكثير من عناصر تلك الجماعات.

في اليوم نفسه قام المسلحون باقتياد "عباس عبدالله الرميمة" من المنزل الذي كان يتواجد فيه مع أفراد اسرته من النساء والأطفال، وأخذوه إلى قرية ذي عنقب مكبلاً ثم قاموا بقتله من الخلف وربطوا جثته وسحبوها خلف دراجة نارية وطافوا بها في القرية ثم قاموا برميها في العراء.

وفقاً لروايات شهود العيان فإن بعض المسلحين ذهبوا إلى منزل "محمد عبدالقوي" وربطوا يديه إلى الخلف وظلوا يسحبونه في منطقة الرجحة دون مراعاة لحالته الصحية حتى قام أحدهم بإطلاق الرصاص عليه وقتله أمام أعين المتواجدين والمارة من أهل القرية. كما تم اختطاف "صادق عبدالله الرميمة" واقتياده إلى السجن الكائن في مجمع هائل سعيد في المدينة القديمة وظل فيه قرابة شهرين حتى تم اعدامه كما قيل لأهله.

"عبدالله عبدالرحمن الرميمة" ضحية أخرى لتلك الجماعات حيث ذهب يوم الثلاثاء 18 أغسطس لزيارة المختطفين في المدرسة الكائنة في منطقة تسمى الجبانة، التي حولها المسلحون إلى سجن للمخطوفين من بيت الرميمة، وتم استقباله برصاصة اخترقت كليته اليسرى وخرجت من الظهر ثم تم أخذه إلى مبنى نادي النور في قرية ذي عنقب بحجة إسعافه لكنه ظل ينزف حتى توفي.

المركز اليمني رصد تلك الجريمة ووثق كثيراً من تفاصيلها وأصدر بياناً دان فيه هذه المجزرة البشعة [90]، والتي قتل خلالها (24) شخصاً من آل الرميمة بينهم عدد من النساء، وبعضهم ماتزال جثثهم مخفية حتى كتابة هذا التقرير.

م	الاسم	العمر	م	الاسم	العمر
1	وائل عبدالعزيز الرميمة	30 سنة	13	شجاع عبدالله محمد الرميمة	42 سنة
2	محمد عبدالعزيز الرميمة	26 سنة	14	يوسف أحمد الرميمة	39 سنة
3	أبوطالب عبدالعزيز الرميمة	22 سنة	15	عماد عبد الغني الرميمة	20 سنة
4	محمد الامين الرميمة	55 سنة	16	داوود محمد الرميمة	26 سنة
5	عفيف الامين الرميمة	48 سنة	17	وضاح عبد الجليل الرميمة	25سنة
6	علي الامين الرميمة	57 سنة	18	جليلة محمد الرميمة	88 سنة
7	انس علي الامين الرميمة	23 سنة	19	شيماء عبده محمد الرميمة	16 سنة
8	محمد عبد القوي الأمين الرميمة	42 سنة	20	أنوار عبدالله الرميمة	23 سنة
9	عز الدين محمد عبدالقوي الأمين الرميمة	21 سنة	21	مجيب علي عبدالقوي الرميمة	39 سنة
10	شوقي عبدالجليل الرميمة	22 سنة	22	نزار محمد الرميمة	12 سنة
11	محمد علي الرميمة	30 سنة	23	محمد أحمد الرميمة	22 سنة
12	عباس عبدالله محمد الرميمة	44 سنة	24	وليد عبد الغني الرميمة	23 سنة

(90) / المركز اليمني لحقوق الانسان يصدر بيان حول جريمة تطهير عرقي ينفذها مليشيا حمود سعيد المخلافي في حق أسرة بيت الرميمة | الرابط (thelinkyemen.net)

أما بقية المختطفين من آل الرميمة فقد تم نقلهم إلى مدرسة باكثير في مدينة تعز وظلوا هناك طيلة عام كامل حتى تم الافراج عنهم ضمن صفقة لتبادل الأسرى بعد محادثات الكويت في شهر أغسطس 2016 من بينهم:

م	الاسم	م	الاسم
1	حمزة عبدالله محمد سعيد الرميمة	10	وليد عبده عبدالعزيز الرميمة
2	عبدالرحمن علي عبدالقوي الرميمة	11	وهيب عبدالله عبدالله محمد الرميمة
3	عبد القوي عبدالعزيز النهاري	12	محمد علي عبدالرحمن الرميمة
4	عبد القوي عبدالوارث الرميمة *	13	جمال المهدي
5	أدهم عبد القوي عبدالوارث الرميمة	14	الطفل محمد عبدالمؤمن محمد الرميمة **
6	وسيم عبد القوي عبدالوارث الرميمة	15	فهد علي أحمد سعيد الرميمة
7	أحمد محمد عبدالرحمن الرميمة	16	هاشم محمد أحمد سعيد الرميمة
8	محمد أحمد عبدالرحمن الرميمة	17	ماجد عبده محمد سعيد
9	أحمد حراب		

* أصيب بفشل كلوي نتيجة الإهمال وساءت حالته وتوفى بعد خروجه من السجن بأشهر.

** تم اختطافه من داخل باص في حي الجمهوري في تعز أواخر ابريل 2015 بسبب الاسم، ولم يفرج عنه إلا في أواخر 2019 في صفقة تبادل للأسرى.

كما لا يزال مصير (5) من المخطوفين من آل الرميمة مجهولاً حتى كتابة هذا التقرير وهم: (علي عبدالله محمد الرميمة، أنس علي عبدالله الرميمة، نشوان عبدالرحمن محمد الرميمة، عبدالله أحمد عبدالعزيز الرميمة، وصادق عبدالله محمد الرميمة).

▪ ب - آل الجنيد

كان سكان قرية الصراري الواقعة في شرق مديرية جبل صبر الموادم بمحافظة تعز ضحايا جريمة الإبادة الجماعية الثانية التي مارستها الجماعات المسلحة التابعة لدول تحالف العدوان بالمحافظة. حيث قامت تلك الجماعات بقتل العشرات من أفراد أسرة آل الجنيد بالقرية ونهب ممتلكاتهم وإحراق منازلهم واعتقال الناجين من تلك المذبحة من النساء والأطفال. كما قامت أيضاً بنبش قبور وأضرحة أباء وأجداد آل الجنيد وإحراق ما تبقى من الجثث المدفونة في تلك القبور والأضرحة. وأرغمت تلك الجماعات عشرات العائلات على النزوح إلى المناطق الجبلية خارج القرية.

وفقاً لروايات شهود العيان الذين عاشوا تفاصيل هذه الجريمة وشهادات أقاربهم الذين تحدثوا إلى وسائل الإعلام المختلفة فإن القرية تم حصارها من قبل الجماعات المسلحة لأكثر من عام بحجة أنهم "هاشميون" مانعين عنهم إدخال الغذاء والدواء[91]. وفي يونيو 2016 اشتدت قسوة الحصار وارتفعت وتيرة التحشيد من قبل الجماعات المسلحة على قرية الصراري والقرى المجاورة لها حتى تم اقتحامها في 26 يوليو 2016. وبحسب مقاطع الفيديو الموثقة من قبل تلك الجماعات المسلحة فإن عناصر تكفيرية قامت باقتحام القرية بشعارات عنصرية طائفية متفاخرة بإحراق مسجد القرية ومنازلها [92].

بحسب روايات شهود العيان فإن أكثر من (1500) عنصر من الجماعات المسلحة اقتحموا القرية بعد قصفها بأكثر من (130) قذيفة مدفعية وبدأوا يعبثون بها وبأهلها قتلاً ودماراً. وقد راح ضحية هذه المجزرة العديد من سكان القرية بينهم أطفال ونساء. كما تم تنفيذ حملة اعتقالات واسعة بحق ساكني القرية والقرى المجاورة من آل الجنيد من بينهم (35) امرأة مع

(91) / المركز اليمني لحقوق الإنسان قرية الصراري الجنيد - Search (saba.ye)

(92)http//:www.yemenface.net/6322/

أطفالهن تم اقتيادهم إلى إحدى المدارس، و(45) رجلاً بينهم (15) من كبار السن تم اقتيادهم إلى معسكر تابع لقوات تحالف العدوان في منطقة النشمة، وآخرون تم نقلهم إلى معسكرات مختلفة، ليصل عدد المختطفين إلى أكثر من (125) شخصاً. وقامت هذه الجماعات أيضاً بحرق عشرات البيوت ونبش قبر الشيخ الصوفي "جمال الدين الجنيد" المتوفى منذ (600) عام ـ أحد أعلام الصوفية باليمن ـ وتم إخراج جثمانه وإحراقه وتدمير وإحراق ضريحه ومسجده، وأسر وقتل "بلال سعيد الجنيد" القائم على المسجد [93].

○ آل سبيعيان - مأرب

عملت دول تحالف العدوان طيلة الثمان السنوات الماضية على تمزيق النسيج الاجتماعي بين المكونات اليمنية واستهداف السلم الأهلي بالطرق المختلفة ومنها القتل بالهوية والانتماء من خلال الجماعات المسلحة التابعة لها. ففي 29 يونيو 2020 قامت هذه الجماعات في محافظة مأرب بمهاجمة المنطقة الأهلة بالسكان في منطقة الخشعة السفلى في وادي عبيدة بالمدرعات والدبابات وشنت قصفاً مكثفاً على المنطقة، مستهدفة منازل آل سبيعيان، بدعوى انتماءهم لمن تسميهم "بالحوثيين". هذا الهجوم أدى إلى استشهاد الشيخ "محسن سبيعيان" و(6) من إخوته وأبنائهم وجرح آخرين. كما قامت هذه الجماعات بإحراق منازل آل سبيعيان ونهب محتوياتها وفق شهادة الناجي الوحيد من هذه المجزرة وهو الطفل "عبدالله محسن سبيعيان" لوسائل الإعلام المختلفة [94].

(93) / موقع (لا) الأخباري - الصراري .. تفاصيل مجزرة والبقية تأتي (laamedia.net)
(94) / لقاء قناة المسيرة بالناجي الوحيد من مجزرة آل سبيعيان في مأرب - YouTube

○ قائمة المطلوبين للتحالف

لم تكتف قيادة تحالف العدوان بالاستهداف المباشر للمواطنين اليمنيين بالأسلحة المختلفة وإنما استخدمت سلاح التحريض ضد فئة كاملة من فئات المجتمع اليمني ومكون أساسي من مكوناته وذلك تحت مسمى "ميليشيات إرهابية إيرانية في اليمن" في انتهاك واضح وصريح للقوانين الدولية. حيث قامت السعودية قائدة تحالف العدوان في 5 نوفمبر 2017 بإصدار قائمة تضم (40) اسماً من قيادات جماعة "أنصار الله" أو من أسمتهم السعودية بـ"الحوثيين". ورصدت السعودية مكافئات مالية بإجمالي (440) مليون دولار لمن يدلي بأي معلومات تؤدي إلى القبض عليهم أو تحديد أماكن تواجدهم [95]. ويُعد هذا الأمر استهدافاً ممنهجاً في إطار التحريض الذي يهدف من خلاله التحالف إلى إبادة مكون كامل من مكونات المجتمع المدني عبر استهداف رموزه.

ثانياً: شواهد جرائم الاغتيال بالهوية

○ الدكتور راجي أحمد عبدالملك حميد الدين

قامت دول تحالف العدوان بدعم عمليات القتل العمد الموجه لاستهداف الشخصيات العلمية والاكاديمية وغيرها من الشخصيات العامة اليمنية بشكل عام، وتلك التي تنتمي لمكون "أنصار الله" بشكل خاص. ففي 27 يناير 2018 قام مسلحون ينتمون لجماعات تكفيرية مدعومة من دول تحالف العدوان بقتل الدكتور "راجي أحمد عبد الملك حميد الدين" رئيس جامعة اقرأ للعلوم والتكنولوجيا، وأستاذ كلية الشريعة بجامعة صنعاء أثناء مروره في شارع القاهرة بالعاصمة صنعاء.

(95)/ السعودية ترصد مكافآت ضخمة لملاحقة 40 مطلوباً في اليمن (alarabiya.net)

○ صالح الصماد رئيس المجلس السياسي الأعلى

بتاريخ 19 إبريل 2018 استهدفت طائرات دول تحالف العدوان الذي تقوده السعودية موكب رئيس المجلس السياسي الأعلى "صالح علي الصماد" بعد عملية رصد لتحركاته خلال زيارته لتفقد أوضاع المواطنين في محافظة الحديدة، في واحدة من الممارسات العدوانية التي تخالف كافة المواثيق والأعراف الدولية، والتي تحظر استهداف الشخصيات السياسية. وتأتي بشاعة الجرم الذي ارتكبته دول تحالف العدوان التي تساندها الولايات المتحدة الأمريكية في اغتيال الرئيس "صالح الصماد" من خلال الآتي:

- مكانة الضحية السياسية والسيادية وباعتبار الجريمة تمثل صورة من صور العدوان كونها قد استهدفت رئيس الدولة وما يترتب على ذلك من إهدار لجملة من الحقوق المدنية المستحقة للدولة ورعاياها المتضررين.
- عمدية الجريمة باستهداف شخص الرئيس، الأمر الذي أظهرته علنية العملية الإجرامية من خلال تصويرها ونشرها من قبل وسائل إعلام دول تحالف العدوان.

○ السيد ابراهيم بدر الدين الحوثي

كانت جريمة اغتيال السيد "إبراهيم بدرالدين الحوثي" في أغسطس 2019 واحدة من أفعال الإبادة الجماعية الموجهة تجاه مجموعة محددة من السكان اليمنيين ممثلة في أقارب وأفراد أسرة السيد "عبدالملك بن بدر الدين الحوثي"، والتي أعلن عنها عدد من قيادات تحالف العدوان على اليمن مراراً لتأكيد نيتهم في إبادة و قتل كافة "الحوثيين" والقضاء عليهم جميعاً. وهو الأمر الذي يعكس مدى التمادي في ارتكاب أبشع الممارسات اللاإنسانية تجاه اليمنيين بصفة عامة وتجاه فئة محددة من السكان بشكل خاص.

منذ عام 2015 تكررت الإعلانات في القنوات والمواقع الإخبارية التابعة لتحالف العدوان وخصوصاً في قناتي العربية والحدث السعوديتين وموقع صحيفة البيان الإماراتية عن هجمات

جوية قتلت السيد "إبراهيم الحوثي"[96]، وهو ما يثبت أن التحالف كان يلاحقه من بداية العدوان ويسعى لاستهدافه وقتله بشكل مباشر. بعد اغتيال السيد "إبراهيم بدر الدين الحوثي" تم إعلان الاغتيال مع التعريف بالسيد إبراهيم في عدة وسائل إعلامية سعودية واماراتية رسمية أنه من أهم المطلوبين لقيادات دول العدوان.

○ حسن زيد وزير الشباب والرياضة

"حسن زيد" إحدى الشخصيات السياسية المشهود لها بالعمل في اتجاه تحقيق السلام ونبذ العنف منذ سنوات الحرب الأولى على محافظة صعدة وما قبلها من حروب خاضتها الدولة وتحديداً حرب صيف 1994 على جنوب اليمن فيما سمي بحروب الانفصال. وعلى الرغم من ذلك أدرجته دول تحالف العدوان ضمن قائمة المطلوبين التي تدعو للقتل والعنف، والتي عرضت بموجبها مبلغاً مالياً لمن يقوم بقتله، في واحدة من اسوأ ممارسات القتل المعلن والدعوة للعنف والكراهية. وفي 4 نوفمبر2020 قام عدد من العناصر المسلحة باغتيال "حسن زيد" وهو في سيارته الى جانب ابنته "سلمى" في ساعات الصباح الأولى داخل أحد الأنفاق الرئيسية في منطقة حدة بالعاصمة صنعاء. حيث قامت تلك العناصر بإطلاق عشرات الأعيرة النارية على السيارة ليفارق الحياة على الفور وتصاب ابنته بإصابات خطيرة في كفها الأيسر وكتفها نقلت على إثرها الى إحدى المستشفيات القريبة من موقع الجريمة.

"سلمى" روت تفاصيل الجريمة قائلة: *" واحنا في النفق ما عد عرفتش أيش حصل، كنت اسمع صوت ضرب وأحس بالرصاص، كان ابي يقل بيضربوا علينا، بعدين كنت اسمعهم بيستوجعوا بجانبي، على طول تلقائيا اول ما سمعوا الضرب ضموني، انا كنت بين اسوق وكنت اسمع، المهم وقت ضرب الرصاص ابسرت ابي بجنبي مغمى عليهم وابسرت يدي كانت فيها رصاص، وصرخت علشان الناس يجوا يسعفوا بابا وانا اشوف بابا جمبي ومش قادره افعل حاجة مش قادرة اساعدهم بشي" .*

(96) https//:www.alarabiya.net/arab-and-world/yemen/اليمن.. مصادر تؤكد مقتل#/29/11/2015/

الانفجار الناتج عن القنبلة التي ألقتها طائرات التحالف
على حي عطان السكني بالعاصمة صنعاء. 20 إبريل 2015

الفصل الثاني: جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية

حددت المادتان (7 و8) من "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"[97] عدداً من الأفعال التي تندرج في إطار الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وهي الافعال التي ارتكبها تحالف العدوان الذي تقوده السعودية في اليمن منذ بداية عملياته العسكرية تجاه اليمنيين.

سيستعرض هذا الفصل بعضاً من هذه الأفعال مع عدد من الشواهد الدالة عليها.

أولاً: الاحصائيات الرئيسية

تشير تقارير الرصد والتوثيق اليومية التي سجلتها فرق الرصد التابعة للمركز اليمني لحقوق الإنسان إلى أن تعمد استهداف المدنيين وأماكن تجمعاتهم كانت ممارسة متكررة وممنهجة لدول تحالف العدوان، فلم يمر يوم واحد تقريبا دون أن يكون هنالك استهداف لعدد من أماكن تجمعات المدنيين بما فيها منازلهم وممتلكاتهم الخاصة، وسقوط الكثير منهم قتلى وجرحى في مناطق مختلفة من محافظات اليمن. ويتضح ارتكاب دول تحالف العدوان لجريمة القتل العمد من خلال ما تتضمنه قائمة الإحصائيات والتفاصيل الموثقة بشأن من سقطوا من الضحايا المدنيين وغالبيتهم من النساء والأطفال.

(97)https//:www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/rome-statute-international-criminal-court

في حصيلة للمركز عن أعداد الضحايا المدنيين من القتلى والجرحى خلال الأعوام الثمانية فإن **(44,461)** مدنياً من النساء والرجال والأطفال من مختلف الفئات العمرية كانوا ضحايا لهذه الأفعال بشكل مباشر، وفق الجدول الآتي:

قتلى				جرحى			
أطفال	نساء	رجال	**إجمالي**	أطفال	نساء	رجال	**إجمالي**
4,504	3,139	10,670	**18,313**	5,053	3,614	17,481	**26,148**

ثانياً: أبشع المجازر (جرائم القتل والإبادة)

الاستهداف المباشر للتجمعات السكانية الخاصة بالمدنيين والتي كان يقوم بها تحالف العدوان في مختلف محافظات اليمن بشكل دائم خلف آلاف القتلى والجرحى دون مراعاة لأي عواقب تترتب على هذه الجرائم. رصد المركز اليمني لحقوق الإنسان عدداً كبيراً من الجرائم الأكثر بشاعة وجرماً ودموية بحق المدنيين، أبرزها موضحة في الجدول الآتي:

م	التاريخ	المحافظة	قتلى				جرحى				الكل
			أطفال	نساء	رجال	اجمالي	أطفال	نساء	رجال	اجمالي	
1	2015-03-30	حجة	6	3	33	42	7	11	42	60	102
2	2015-03-31	إب	9	3	20	32	7	11	63	81	113
3	2015-03-31	الحديدة	0	20	45	65	0	25	46	71	136
4	2015-04-15	صعدة	9	5	33	47	15	8	75	98	145
5	2015-04-15	عمران	0	0	45	45	11	1	58	70	115
6	2015-04-20	أمانة العاصمة	8	3	73	84	80	69	498	647	731
7	2015-04-20	حجة	0	0	24	24	0	0	150	150	174
8	2015-04-21	حجة	0	0	26	26	0	0	74	74	100
9	2015-04-27	عدن	5	10	20	35	18	7	72	97	132
10	2015-05-06	عدن	12	13	40	65	10	10	30	50	115
11	2015-05-07	صعدة	32	9	12	53	8	6	36	50	103
12	2015-05-11	أمانة العاصمة	15	13	63	91	36	16	389	441	532
13	2015-05-12	الحديدة	6	7	103	116	14	9	71	94	210
14	2015-05-27	أمانة العاصمة	10	14	30	54	72	73	87	232	286
15	2015-06-07	أمانة العاصمة	0	0	95	95	0	0	360	360	455
16	2015-07-04	حجة	12	5	29	46	5	20	61	86	132

17	2015-07-06	لحج	0	0	84	84	0	0	225	225	309
18	2015-07-07	حضرموت	0	0	135	135	0	0	160	160	295
19	2015-07-19	عدن	0	0	48	48	0	0	75	75	123
20	2015-07-24	تعز	23	19	125	83	0	25	32	93	275
21	2015-07-27	لحج	0	0	70	70	0	0	35	35	105
22	2015-08-10	ابين	0	0	68	68	0	0	55	55	123
23	2015-08-20	تعز	15	13	64	36	10	18	25	53	117
24	2015-08-21	تعز	28	28	70	14	20	20	10	50	120
25	2015-09-19	صعدة	25	5	106	76	0	0	35	35	141
26	2015-09-28	تعز	11	33	64	20	14	32	22	68	132
27	2015-10-01	صعدة	32	2	96	62	0	0	35	35	131
28	2015-10-07	ذمار	22	13	49	14	17	8	45	70	119
29	2015-10-17	تعز	0	0	65	65	0	0	57	57	122
30	2015-10-22	الحديدة	0	0	147	147	0	0	85	85	232
31	2015-11-05	أمانة العاصمة	4	8	26	14	36	16	162	214	240
32	2015-12-05	الحديدة	5	7	48	36	11	4	79	94	142
33	2015-12-29	تعز	0	0	85	85	0	0	103	103	188
34	2016-03-15	حجة	0	0	107	107	0	0	41	41	148
35	2016-09-10	صنعاء	2	0	27	25	12	0	68	80	107
36	2016-09-21	الحديدة	13	13	30	4	40	40	20	100	130
37	2016-10-08	أمانة العاصمة	15	0	113	98	18	0	689	707	820
38	2017-03-17	الحديدة	9	10	44	25	15	20	60	95	139
39	2017-12-26	تعز	22	22	56	12	18	18	8	44	100
40	2018-08-02	الحديدة	3	35	55	17	9	90	71	170	225
41	2018-08-09	صعدة	41	0	51	10	30	0	49	79	130
42	2019-04-07	صنعاء	13	0	13	0	50	30	10	90	103
43	2019-09-01	ذمار	20	20	50	10	40	40	20	100	150
44	2022-01-23	صعدة	0	0	91	91	0	0	236	236	327

ثالثاً: شواهد من جرائم القتل

○ جريمة استهداف القاضي يحيى ربيد - أمانة العاصمة

بتاريخ 25 يناير 2016 هاجمت طائرات التحالف منزل القاضي "يحيى ربيد" في حي النهضة السكني بأمانة العاصمة صنعاء وتسببت في قتله و(8) من أفراد أسرته وجيرانه وسقوط بعض الجرحى، في واحدة من صور القتل المتعمد لشخصية مدنية بعينها ولا تمثل هدفاً عسكرياً بأي شكل من الأشكال. ودمرت هذه الهجمات منزل القاضي "ربيد" و(13) من المنازل المجاورة، وعدداً من السيارات التي كانت متوقفة في المنطقة.

"محسن محمد ربيد" أخو القاضي "يحيى ربيد" يقول "بيتي قريب من بيت أخي وسمعت الضربة فأسرعت إلى بيت أخي يحيى ووجدته في الشارع وكان حياً ولكنه بغير وعي، وزوجة أخي كانت بجانبه مرمية على الأرض وتحتضر، فقمنا بإسعافهما ومات الاثنان بعد وصولنا للمستشفى".

○ جريمة قتل أسرة الطفلة بثينة الريمي - أمانة العاصمة

في 25 أغسطس 2017 استهدف تحالف العدوان بغارة جوية منزل "آل الريمي" بمنطقة فج عطان جنوب غرب العاصمة صنعاء، مما أدى إلى مقتل كامل أفراد أسرة الطفلة "بثينة" (8) سنوات، والمكونة من والديها وشقيقاتها الأربع وشقيقها الوحيد. وكانت "بثينة" الناجية الوحيدة من هذه الجريمة التي لم تكن الأولى وليست الأخيرة بحق الطفولة في اليمن منذ بدء العدوان عليها في مارس 2015.

لاحقاً بدأت مأساة من نوع آخر عاشتها الطفلة "بثينة" في رحلة شاقة بدأت باختطافها من قبل قتلة أسرتها هي وعمها لتغطية الجريمة التي أصبحت محط أنظار العالم وشاهداً على بشاعة الجرائم التي ترتكبها دول تحالف العدوان بحق أطفال اليمن. حيث سعت السعودية من خلال جريمة الاختطاف إلى تغييب حقيقة بشاعة جرمها من خلال محاولة إظهار الشفقة والرحمة

بوضع الطفلة "بثينة" ومعالجتها، ولكن هذه الأكاذيب تكشفت بعودة "بثينة" إلى اليمن في 21 ديسمبر2018 [98]. **وقد كان للمركز اليمني لحقوق الإنسان دور في إعادتها.**

- **جريمة استهداف منزل مبخوت المزروقي - الجوف**

صباح الأربعاء الموافق 15 يوليو 2020 هاجمت مقاتلات تحالف العدوان قرية المساعفة (المزاريق) بمديرية الحزم في محافظة الجوف، واستهدفت بغارتين منزل المواطن "مبخوت مرعي المزروقي". وفي اليوم التالي زار فريق المركز اليمني موقع الجريمة والتي تبين أنها تسببت في قتل وجرح (18) من أسرة "مبخوت"، وكان القتلى (11) شخصاً بينهم (5) أطفال و(2) نساء، والجرحى (7) أشخاص بينهم (6) أطفال وامرأة واحدة.

وبحسب افادة "مبخوت" فإن العائلة كانت في ذلك اليوم قد اجتمعت لإحياء مناسبة اجتماعية بمرور أسبوع على ولادة طفل جديد، والذي كان من بين الضحايا حيث توفي بعد نقله للمستشفى مباشرة لخطورة إصابته. يصف "مبخوت" الجريمة فيقول "كان الأطفال والنساء نيام في خيمة صغيرة نصبت داخل حوش المنزل وكان الرجال نائمين في الديوان الملحق بالمنزل وبعضهم في الحوش نائم جوار الديوان، كما تواجد بعض أفراد الأسرة داخل المنزل، وعند الساعة السابعة صباحاً ألقت طائرات التحالف صاروخين على المنزل في التوقيت نفسه، أصاب أحدهما المنزل الرئيسي والآخر أصاب الديوان الملحق بالمنزل الذي نصبت الخيمة إلى جداره".

من خلال زيارة فريق المركز لموقع الجريمة لتوثيقها[99]، والاطلاع على نتائجها المأساوية، والاستماع إلى الشهود وخصوصاً "مبخوت المرزوقي" مالك المنزل فقد تم توثيق الآتي:

---

(98) https://www.youtube.com/watch?v7=vsJNH82Fz0
(99) https://ychr.org/reports/870/

- تدمير المنزل مع مرفقاته ومحتوياته من الأثاث وممتلكات خاصة منها السيارة التي كانت في حوش المنزل.
- قتل (11) شخصا وجرح (7) معظمهم نساء وأطفال.
- المنزل المستهدف لم يكن في منطقة اشتباك وليس بالقرب من أي منطقة عسكرية ولم يظهر أنه استخدم بأي شكل من الأشكال لأغراض عسكرية.
- تم اسعاف (4) من الجرحى إلى مستشفى الجوف وبعدها تم نقلهم إلى مستشفيات العاصمة صنعاء، و(3) من الجرحى تم نقلهم إلى مستشفى مأرب، حالة عدد منهم كانت خطيرة جداً استدعت دخولهم العناية المركزة.

○ جريمة استهداف منزل علي هادي العفن - الجوف

خلال نصف ساعة تقريباً نفذت مقاتلات دول التحالف (6) غارات جوية تفصل بين كل غارة وأخرى (5) إلى (7) دقائق صباح يوم السبت الموافق 15 فبراير 2020. استهدفت الغارة الأولى منزل المواطن "علي هادي غابش العفن" بمنطقة الهيجة مديرية المصلوب في محافظة الجوف مما أدى إلى تدمير المنزل على ساكنيه. واستهدفت الغارة الثانية أوائل المواطنين الذي هرعوا للإنقاذ، وأسرتين من بيت "جخره" خرجتا فراراً من منازلها.

أما الغارتان الجويتان الثالثة والرابعة فقد استهدفتا سيارتين لمدنيين حاولوا الاستجابة والبحث عن مصابين لإسعافهم. السيارة الأولى تعود للمواطن "مبروك يحيى حلسان" الذي أصيب بإصابات بالغة في ظهره ويده اليسرى، وتم تدمير سيارته، ونجا أخوه "أمين" بأعجوبة. والسيارة الثانية للمواطن "حسين علي يحيى الشهراني" الذي قتل في هذه الغارة ودمرت سيارته وجرح مدني آخر كان معه.

ثم شن الطيران الحربي غارة خامسة استخدم فيها قنبلة فتاكة استهدفت عائلات من أسرة "آل خفران" لجأت إلى شجرة قريبة من منزلهم للاختباء تحتها وحماية أرواحهم من الغارات،

فتحولت أجسادهم إلى أوصال وأشلاء ممزقة تناثرت في محيط الشجرة، جميعهم أطفال مع والدتهم ولم يتبق سوى طفل من الأسرة بترت إحدى ساقيه.

ثم عاودت الطائرات الحربية غاراتها الوحشية مستهدفة منزل المواطن "شاجع أحمد جخره" مما أدى إلى إصابة عدد من أفراد عائلته.

هذه الغارات أسفرت عن واحدة من أبشع مجازر التحالف السعودي التي ارتكبها بحق المدنيين والطفولة باليمن، وكانت الحصيلة مقتل (35) مدنياً بينهم (22) طفلاً و(7) نساء، وجرح (18) مدنياً بينهم (8) أطفال و(4) نساء، وتدمير منزلين وسيارتين ودراجة نارية وإلحاق أضرار جسيمة بـ(4) منازل مجاورة[100].

رابعاً: شواهد من جرائم الإبادة والهجوم على المدنيين

○ جريمة عطان -أمانة العاصمة

يوم الاثنين 20 إبريل 2015 وفي تمام الساعة العاشرة والنصف صباحاً استهدفت دول تحالف العدوان بغارة جوية جبل عطان الواقع في مديرية السبعين بالعاصمة صنعاء. تسببت الغارة بانفجار هائل نتج عنه سقوط قتلى وجرحى ودمار شامل في المنطقة المحيطة، وإلحاق أضرار كبيرة بوحدات سكنية وتجارية وحكومية على امتداد (7) كيلومتر من الموقع الذي حصل فيه الانفجار. حيث دمرت المئات من المنازل والشركات والمكاتب والمحال التجارية والخدمية والمدارس والمستشفيات وروضات الأطفال والجامعات والمساجد وخطوط نقل الطاقة والشوارع ووسائل النقل المختلفة.

(100) https//:ychr.org/reports/822/

بلغت حصيلة ضحايا الانفجار (721)، منهم (84) قتيلا و(647) جريحاً بينهم أطفال ونساء. كما تسبب القصف في نزوح سكان حي عطان والأحياء المجاورة له إلى مناطق متفرقة في العاصمة والمحافظات الأخرى، ويقدر عددهم بما لا يقل عن (30) ألف نازح. وبعض السكان الذين دمرت منازلهم لم يجدوا لهم مأوى إلا في عبّارات الطريق وأنابيب تصريف مياه السيول والأمطار.

كاميرات بعض المواطنين التي وثقت لحظة القصف أظهرت حجم الانفجار الهائل الذي شعر به جميع سكان العاصمة صنعاء. هذا الانفجار الكبير مع حجم الدمار الذي خلفه وصف بأنه "هوريشيما اليمن".

○ جريمة نقم -أمانة العاصمة

في 11 مايو 2015 قصف تحالف العدوان جبل نقم المحاذي لتجمعات سكنية شديدة الازدحام شرق العاصمة صنعاء، في جريمة مماثلة لجريمة قصف جبل عطان. أسفرت الجريمة عن سقوط عشرات القتلى والجرحى وصل عددهم إلى (532) منهم (91) قتيلاً و(441) جريحاً بينهم نساء وأطفال.

أدت الغارات الجوية ذات الانفجار الهائل إلى إحداث حالة من الرعب والفزع بين أوساط سكان العاصمة، بالإضافة إلى إلحاق الأضرار الجسيمة بأعداد كبيرة من المنازل والمنشآت المدنية، حيث دمرت عشرات المنازل تدميراً كلياً على رؤوس ساكنيها بالإضافة إلى العديد من المساجد والمدارس والمحلات التجارية وخزانات المياه وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات والمنشآت الحكومية التربوية والمهنية والفنية والتعليمية والقضائية، من بينها المحكمة التجارية، والعيادات الخارجية لمستشفى الثورة العام. كما تعرضت حياة الآلاف من سكان العاصمة للخطر بسبب شظايا الانفجارات المتعاقبة التي تلت الانفجار الكبير.

○ جريمة الصالة الكبرى -أمانة العاصمة

كانت "الصالة الكبرى" الواقعة في شارع الخمسين بمديرية السبعين في منطقة حدة مكاناً مخصصاً للأفراح والمناسبات العامة في العاصمة صنعاء، بطاقة استيعابية تصل إلى حدود (1000) شخص، حتى أحالتها طائرات قوات التحالف إلى أطلال شاهدة على الحادثة الكبرى والمجزرة الأكبر التي قامت بها دول التحالف بحق المدنيين في اليمن.

في 8 أكتوبر2016 كانت "الصالة الكبرى" مكتظة بمئات اليمنيين بينهم قيادات ومسؤولون وشيوخ قبائل ومدنيون وعسكريون، حضروا لتقديم العزاء بوفاة "علي الرويشان" والد وزير الداخلية آنذاك "جلال الرويشان". وباعتبارها مناسبة إنسانية واجتماعية لم يتوقع أحد استهدافها من قبل التحالف، إذ كان العزاء معلناً ووجهت إليه دعوة على مواقع التواصل الاجتماعي. وكعادة اليمنيين تكون مجالس العزاء مفتوحة لجميع الذكور، وتشهد مآتم الشخصيات العامة حضوراً كثيفاً، خصوصاً بين الساعة الثالثة والرابعة عصراً والتي تُعد بمثابة وقت الذروة.

وفي هذه الساعة كانت "الصالة الكبرى" تكتظ بالمئات من المعزين، الذين تفاجأوا ومعهم سكان المناطق القريبة من الصالة بسقوط صاروخ أطلقته مقاتلة حربية تابعة للتحالف في حدود الساعة الثالثة وعشرين دقيقة، وبعد نحو سبع دقائق سقط الصاروخ الثاني، مستهدفاً المسعفين والجرحى والعالقين بين الركام، مخلفاً مشهداً دامياً من القتلى والأشلاء والجرحى والحرائق[101].

من خلال تقرير فريق الإدارة العامة للأدلة الجنائية (فرع الأمانة) بوزارة الداخلية عن الجريمة- اطلع عليه المركز- فإنه تم العثور على أجزاء مختلفة الحجم من الصاروخين اللذين تم استخدامهما في قصف الصالة، أحد هذه الأجزاء كان يحمل البيانات والأرقام التالية: FORUSE ON MK82 - FIN 4 - 837760 ASSY 96214 - GUIDED BOMB، وهي تعود لسلاح أمريكي الصنع من نوع مارك 82

(101) https//:ychr.org/reports/636/

يطلق من طائرات حربية، وله سلسلة مختلفة الأحجام تتدرج ما بين (81- 84).

بلغ عدد الضحايا لهذه الجريمة (113) قتيلاً و(707) جريحاً، وبعضهم توفي بعد أيام أو أسابيع أو شهور من الجريمة متأثرين بالإصابات والجروح التي تعرضوا لها. ومعظم القتلى الذين قضوا بسبب إصاباتهم توفوا بسبب الحصار الذي أثر على إمكانيات المستشفيات، وحظر السفر عبر مطار صنعاء، ومنع طائرات تابعة لبعض المنظمات من الهبوط بالمطار لإجلاء الجرحى، كما تم تسجيل عدد من المفقودين.

ولم تعبر هذه الحصيلة بشكل نهائي عن الرقم الحقيقي للقتلى أو الجرحى بسبب الظروف التي رافقت الجريمة الفظيعة، ومنها احتراق جثث بشكل كامل ووجود عشرات القطع من الأشلاء المختلطة لأشخاص متعددين.

في البداية نفى التحالف ارتكابه هذه المجزرة ولكنه أقر بها بعد أسبوع محملاً جهات أخرى مسؤولية ما حدث، فقد أصدر الفريق المشترك لتقييم الحوادث التابع لدول تحالف العدوان بياناً يوم السبت 15 أكتوبر 2016 جاء فيه" *إن الفريق توصل إلى أن جهة تابعة لرئاسة هيئة الأركان العامة قدمت معلومات - تبين أنها مغلوطة - عن وجود قيادات حوثية مسلحة في موقع محدد بمدينة صنعاء*" . وأضاف البيان" *وبإصرار منها على استهداف الموقع بشكل فوري باعتباره هدفاً عسكرياً مشروعاً، قام مركز توجيه العمليات الجوية في الجمهورية اليمنية بالسماح بتنفيذ عملية الاستهداف بدون الحصول على توجيه من الجهة المعنية في قيادة قوات التحالف*" . وأشار البيان إلى أن عملية الاستهداف تمت" *من دون اتباع الإجراءات الاحترازية المعتمدة من قيادة قوات التحالف*" ، مبيناً أن مركز توجيه العمليات الجوية في اليمن وجه الطائرات الموجودة في المنطقة بتنفيذ المهمة مما أسفر عن وقوع وفيات واصابات للمتواجدين في الموقع[102].

"عمار الجبري" أحد الناجين من المجزرة (كان يعمل كمنشد في العزاء) قال:" *جاء الوفد الأول من الناس وخرج، وجاء الوفد الثاني وخرج، وجاء الوفد الثالث والرابع والخامس وخرجوا، ليدخل*

(102)https//:www.spa.gov.sa1548643/

بعدها الوفد الأخير من المعزين إلى القاعة، وحينها شعر من تبقى من الحاضرين بهزة أرضية كبيرة لم يتوقعوا أنها نتيجة لقصف صاروخي" .

قال "عابد الباردة" ـ طبيب يبلغ من العمر (31) عاماً ـ إنه كان مع والده وابن أخيه و(4) من أشقائه داخل القاعة ينتظرون دورهم في تقديم العزاء لأسرة المتوفى عندما أطاح به الانفجار وأضاف "*لم أتمكن من رؤية أي شخص، كان هناك غبار ودخان وصراخ كثير، هربنا كما البقية، كانت البوابة الخلفية مغلقة لكننا خلعناها، كنا على مسافة (20) متراً من الصالة الكبرى عندما حدث هجوم آخر فجأة وسمعت صوت طائرة" .*

قال "عبد الله الشامي" ـ رجل أعمال يبلغ من العمر (35) عاماً ـ وقد أصيبت ساقه في الهجوم "*كنت جالساً في الداخل في العزاء عندما وقعت الغارة الجوية ولم أستطع أن أرى من كان بجانبي، وكنت أبحث عن مخرج وكانت هناك جثث وأشلاء، وبعض الناس تحت الأنقاض وكان هناك أطفال في الداخل قبل الغارة، لكن لم أستطع أن أرى أياً منهم بعدها. رأيت فقط النور وركضت نحوه للهرب*" ، وأضاف "*أصابت القنبلة الثانية من كان يحاول دخول المبنى لمساعدة الناجين من انفجار القنبلة الأولى*" .

"ماجد نوفل" مسؤول عمليات الطوارئ في الهلال الأحمر اليمني أفاد "*يوم الحادثة كان طبيعياً جداً منذ ساعات الصباح الأولى، لكن فجأة تلقوا اتصالاً من عمليات وزارة الصحة مفاده أن انفجاراً ناتجاً عن هجوم صاروخي وقع في الصالة الكبرى في صنعاء، التي يجري فيها تقديم التعازي بوالد وزير الداخلية*" ، وأوضح أنه "*لحسن الحظ كانت إحدى سيارات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر قريبة من مكان الحادث، وكان عناصر الهلال الأحمر وهم ينقلون الجرحى وأشلاء القتلى يشعرون بالخوف والصدمة لهول الحادثة وحجم الكارثة الإنسانية التي وقعت في ذلك اليوم*" .

صدرت العديد من الإدانات لهذه الجريمة أبرزها تصريح الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" بأن الهجوم كان بغارة جوية لقوات التحالف، وأشار إلى أن "*هذه الحادثة المروعة تتطلب*

إجراء تحقيق كامل" ، واعتبره *"هجوم وحشي على المدنيين وانتهاك مشين للقانون الإنساني الدولي"* . واستنكر الأمين العام الجريمة بقوله: *"كان مركزاً اجتماعياً معروفاً من الجميع، مكتظاً بالناس، بالعائلات والأطفال"* ، مضيفاً *"الأعذار جوفاء، بالنظر إلى نمط العنف خلال الصراع"* [103].

المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن "إسماعيل ولد الشيخ أحمد" قال: *"ينبغي فعل كل شيء من أجل إحالة مرتكبي هذه الهجمات الشنيعة إلى القضاء، ولقد تأثرنا جميعاً لكون هذه الهجمات وقعت في وقت تم فيه تحقيق تقدم مهم إثر مفاوضات طويلة، وفي وقت كنا نتفاوض على اتفاق دائم"* [104].

استنكر المفوض السامي لحقوق الإنسان "زيد بن رعد الحسين" الهجوم على العزاء، ووصفه بأنه *"مشين"* ، وكرر دعوته إلى إجراء تحقيق دولي مستقل في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في اليمن، قائلاً: *"على المفوضية إجراء تحقيق فوري في الحادث وإطلاع مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة على نتائجه فوراً"* .

منظمة "هيومن رايتس ووتش" وصفت الجريمة بأنها جريمة حرب، فيما مديرة قسم الشرق الأوسط في المنظمة "سارة ليا ويتسن" قالت: *"بعد الغارات غير القانونية على المدارس والأسواق والمستشفيات وحفلات الزفاف والمنازل على مدى (19) شهراً الماضية، أضاف التحالف بقيادة السعودية مراسم عزاء إلى قائمة انتهاكاته المتزايدة. يجب إجراء تحقيق دولي مستقل في هذه الجريمة البشعة، بما أن التحالف أبدى عدم رغبته في الالتزام بواجباته القانونية المتمثلة في إجراء تحقيق موثوق"* [105].

فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن الدولي أشار من جهته إلى جريمة الصالة الكبرى في تقريره S/2018/193 محملاً قوات التحالف المسؤولية عن هذه الجريمة.

(103) https//:news.un.org/ar/story262132/10/2016/

(104) https//:www.alhurra.com/yemen/2016/10/10/ولد الشيخ: لابد من إحالة مرتكبي الهجمات الشنيعة على صنعاء إلى القضاء

(105) https//:www.hrw.org/ar/news295144/13/10/2016/

○ جريمة سوق مستبأ - حجة

سجل المركز استهداف عشرات الأسواق في مختلف محافظات ومناطق اليمن، والتي أدت إلى مقتل وجرح مئات المدنيين الأبرياء رجالاً ونساءً وأطفالاً. ومن هذه الجرائم ما قام به تحالف العدوان الذي تقوده السعودية من استهداف لسوق الخميس في مديرية مستبأ بمحافظة حجة، الذي راح ضحيته أكثر من (120) قتيلاً وجريحاً، في واحدة من أكثر جرائم الإبادة دموية ووحشية.

أظهرت توثيقات الفيديو والصور الفوتوغرافية بشاعة الجريمة بحق المدنيين المتواجدين وقت الهجمات في 15 مارس 2016، والتي استهدفت السوق بغارتين وقت ذروة تجمع المواطنين فيه، كونه سوقاً شعبياً يقصدها معظم سكان المنطقة لشراء احتياجاتهم اليومية.

على إثر الغارتين الجويتين أطلق المركز الصحي بالمحافظة نداء عاجلاً لوزارة الصحة لتحريك طواقم طبية وإسعافية إلى مستشفيات مديريات عبس ومستبأ لإنقاذ المستهدفين. وقال مدير مستشفى عبس في حجة إنه تم استقبال (24) جريحاً بينهم امرأتان، توفي (2) منهم فور وصولهم[106].

الكثير من المنظمات الأممية والدولية غير الحكومية أصدر بيانات إدانة واسعة بعد ارتكاب الجريمة، حيث دانت الأمم المتحدة بشدة تلك المجزرة واعتبرتها "ثاني أكبر الهجمات دموية في غضون أسبوعين"، وأكدت على أن أي هجوم متعمد ضد المدنيين أو الأهداف المدنية محظور بشكل صارم ويشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني الدولي. وتضمن بيان ادانتها الصادر عن المتحدث باسم الأمين العام المطالبة بإجراء تحقيقات سريعة وفعالة ومستقلة وموضوعية في الجريمة[107].

في تقرير نشرته منظمة "هيومن رايتس ووتش" في 6 أبريل 2016، استنكرت المنظمة الجريمة ووصفتها بالقول: *"إن الضربات الجوية كانت عشوائية أو تبدو غير متناسبة، وتندرج في إطار*

(106) https//:www.yamanyoon.com?/p32146=

(107) / https://www.dw.com/ar/الأمم-المتحدة-تدين-قتل-التحالف-كثيرا-من-المدنيين

انتهاك قوانين الحرب، حيث أنها هجمات غير قانونية متعمدة أو مستهترة وتشكل جرائم حرب" . وكشفت المنظمة أنها أجرت تحقيقات ميدانية يوم 28 مارس 2016، وجدت من خلالها في السوق بقايا من قنبلة (جي بي يو-31) موجهة بالأقمار الصناعية، والتي تتكون من قنبلة (إم كيه-4) أميركية تزن (2) طن، ومجموعة توجيه عبر الأقمار الصناعية (JDAM) وفرتها الولايات المتحدة الأمريكية[108].

○ جريمة عرس سنبان - ذمار

في مساء 7 أكتوبر 2015 استهدف طيران التحالف بغارتين جويتين عرساً في منزل المواطن "صالح السنباني" في قرية سنبان الواقعة شرق مدينة ذمار.

استهدفت الغارة الأولى المنزل مباشرة، بينما استهدفت الغارة الثانية الخيام الخاصة بالضيوف في ساحة المنزل، فتحول العرس إلى مقبرة جماعية، أدت إلى سقوط (49) قتيلاً و(70) جريحاً، جلهم من النساء والأطفال. كما أدت الغارا ت الجوية إلى تدمير المنزل المكون من دورين واحتراق الخيام وعدد من السيارات.

"محمد علي السنباني" أحد شهود العيان وصف ما حدث بالفاجعة الكبرى وقال:" *شاهدت مالم يسبق لي مشاهدته في حياتي، النار تلتهم كل ما في المنزل والخيام، ركام المنزل سقط فوق ضيوف حفل الزفاف، شاهدت أطفالاً ونساء تحترق أجسامهم، البعض منهم تفحم، شاهدت العرسان الثلاثة والدماء تلطخ ملابس عرسهم، وأحدهم احترقت جثته، وجدنا أجساماً ممزقة، أيادٍ وأرجل مقطعة، جثث بلا رأس، جثث لم نعرف أصحابها*" .

(108) / https://www.hrw.org/ar/essay-photo/photos-video/06/04/2016/288505

○ جريمة حي بني حوات السكني -أمانة العاصمة

في أولى هجمات تحالف العدوان العسكرية على اليمن بعد منتصف ليل الخميس 26 مارس 2015 كان (71) شخصاً معظمهم أطفال ونساء، في حي بني حوات السكني في شمال العاصمة صنعاء، أوائل ضحايا سلسلة جرائم الإبادة الموجهة ضد اليمنيين، والتي أضحت عملاً ممنهجاً خلال السنوات الثمان اللاحقة لذلك التاريخ.

ويعتبر حي بني حوات حياً شعبياً يتكون من عشرات المنازل السكنية المتواضعة والمتقاربة من حيث المساحة الجغرافية والتي يقطنها مئات اليمنيين، لذا أدى استهدافه إلى تدمير عدد كبير من المنازل والسيارات بشكل كامل، وتضرر البعض الآخر بأضرار بالغة.

حسب شهادات بعض الناجين من هذه الجريمة لوسائل الإعلام المختلفة فإن سكان الحي تفاجأوا بالضربة الأولى للعدوان عند تمام الساعة (2:20) صباحاً، وعندما حاولوا الخروج من الحي تفاجأوا بضربة ثانية، وبعد أن فاقوا من الصدمة تبدت لهم ملامح الحي وهو مدمر على رؤوس ساكنيه.

"ياسر علي الحبشي" أحد الناجين قال: إنه لم يدرك ما حصل حوله بالضبط إلا بعد (3) أيام عندما وجد نفسه مع زوجته بإحدى مستشفيات العاصمة، وقد فقد (3) من أبنائه، "عمار" (18) سنة، "علاء" (14) سنة، و"عائشة" (11) سنة. المواطنون الذين هرعوا إلى الحي لإسعاف الضحايا أكدوا أن معظم الذين تم إخراجهم من تحت الأنقاض كانوا من النساء والأطفال.

اعترفت دول تحالف العدوان بالضربة الأولى في المؤتمر الصحفي الأول للمتحدث باسم التحالف "أحمد عسيري"، والذي أكد فيه أن الضربة حققت أهدافها في الـ(15) دقيقة الأولى دون أن يشير إلى هذه الجريمة[109].

(109) https://www.youtube.com/watch?v=ieaMqDXDaYY

○ جريمة حي الرقاص السكني - أمانة العاصمة

شن طيران التحالف غارة جوية استهدفت بشكل مباشر حي الرقاص السكني الكائن في تقاطع شارعي الرباط والرقاص جوار مدرستي معاذ ونسيبة، والحي المستهدف هو من أكثر الأحياء السكنية ازدحاماً في العاصمة صنعاء. الجريمة كانت يوم الخميس 16 مايو 2019، وسقط إثرها (6) قتلى بينهم (4) أطفال من أسرة واحدة ورجلان من أسرة واحدة، و(71) جريحاً بينهم (27) طفلاً و(17) امرأة و(27) رجلاً. وكان من بين الجرحى امرأتان روسيتان من العاملات في المجال الصحي، وعدد من الصوماليين بينهم نساء. كما تضرر أكثر من (15) منزلاً، والمدرستان المجاورتان ومعهد ومحلات تجارية وعدد من السيارات.

أسرة "أحمد الحبيشي" فقدت في هذه الجريمة (4) من أبنائها "سهام" (16) سنة، "وسيم" (13) سنة، "عبدالرحمن" ـ معاق حركياً ـ (10) سنوات، و"خالد" (7) سنوات، وأصيب الوالدان بجروح بالغة.

من ضمن المنازل المستهدفة منزل رئيس اتحاد الإعلاميين اليمنيين "عبدالله صبري"، الذي جرح بجروح متعددة هو وجميع أفراد أسرته، وفقد والدته وولديه "حسن" و"لؤي". ويعد استهداف منزل إعلامي مدني انتهاكاً لحماية الصحفيين ومخالفة لكل القوانين والأعراف الدولية التي تجرّم استهداف الإعلاميين بأي شكل من الأشكال.

"بليغ" نجل الاعلامي "عبدالله صبري" وهو أحد الجرحى روى مشهد الاستهداف قائلاً: *"أشوف على طول المنظر، الشقة انتهت ملامحها نهائياً، لا يوجد جدران ولا يوجد سقف ولا يوجد شيء، رأيت أبي أمامي مباشرة، رجله كانت مكسورة وكان يتألم، جدتي في الجهة الثانية، أخي كان مرجوم ولم يكن يتكلم، سمعت أمي تقول تعال انظر إلى أخوك هذا إذا كان سيعيش، أما أخوك الآخر فلم نجده، أبي كان أمامي لكنه كان يتنفس لذا ذهبت لأرى أخي الآخر، فحصته فوجدت فيه نبض، حاولت إسعافه بالإسعافات الأولية ولكني لم أستطع، عدت إلى أبي وربطت له رجله، ثم نزلت إلى الناس لكي يسعفوا والدي"*.

والد الطفل "محمد" وهو أحد الجرحى قال: *"سمعت القارح وصحيت كالمجنون، رأيت الشمس أمامي، يعني سقف الغرفة سقط عليّ، أخذت الأولاد إلى الصالة، التفت فوجدت محمد تحت الطين والركام، أخذته وكنت أتوقع أنه لن يعيش"* .

بعد فترة قام المركز اليمني لحقوق الإنسان بزيارة عدد من الأسر التي تضررت في هذه الجريمة لتقييم الآثار النفسية التي يعاني منها الأطفال الناجون من تلك الهجمات.

أسرة "البحري" وأطفالها السبعة، واحدة من تلك الأسر التي عانت آثاراً قاسية على إثر الجريمة، وأحد أطفالها البالغ من العمر (14) سنة ظهرت عليه الآثار النفسية بشكل واضح وملموس في كلامه، فمنذ ذلك اليوم أصبح غير قادر على التحدث بشكل طبيعي، وبات يعاني من تأتأة وصعوبة كبيرة في كلامه. كما أن من بين الأطفال الضحايا لهذه الأسرة فتيات أعمارهن (10 - 12) سنة يعانين خوفاً مستمراً وشعوراً بالقلق والرعب ويعشن وضعاً صحياً غير مستقر، خصوصاً بعد أن توفى والدهن بأمراض متتالية، ظل يعاني منها لأشهر بعد القصف، لتصبح الفتيات في رعاية جدتهن أم والدهن، وهي سيدة مسنة أصيبت ساقاها بعد سقوطها من نافذة المنزل خلال القصف.

أسرة "معصار" واحدة من الأسر التي خسرت منزلها المكون من (5) طوابق خلال تلك الهجمة، وأصبحت في حالة إنسانية مأساوية، ويعاني أطفالها من الذعر والخوف الشديدين عند سماع صوت الطائرات تحلق في السماء.

○ جريمة سجن الزيدية ـ الحديدة

في 29 أكتوبر 2016 شن تحالف العدوان (3) غارات استهدفت مباني السجن المركزي بمدينة الزيدية في محافظة الحديدة. استهدفت الغارتان الأولى والثانية مباني السجن التي كانت تضم أكثر من (100) سجين، واستهدفت الغارة الثالثة مبنى إدارة السجن. أدت الغارات إلى مقتل (60) شخصاً وجرح (39) بينهم طفلان.

أدت الغارات أيضاً إلى تدمير (3) مباني تابعة للسجن وتضرر ملحقاتها، وتدمير (4) سيارات خاصة بنقل السجناء، وتضرر مسجد السجن بأضرار كبيرة.

○ جريمة عرس واحجة ذوباب ـ تعز

في 28 سبتمبر 2015 استهدفت دول تحالف العدوان بـ(3) غارات جوية تحمل صواريخ شديدة الانفجار مخيمي عرس أسرة المواطن "محمد علي بصيبص"، أحدهما مخيم للنساء والآخر للرجال، في قرية واحجة بين مديريتي ذوباب والمخا في محافظة تعز.

أدت الغارات الجوية الثلاث التي استهدفت مخيمي الرجال والنساء إلى سقوط (132) ضحية منهم (64) قتيلاً و(68) جريحاً، معظمهم نساء وأطفال.

"محمد علي سعيد بصيبص "والد العريس وصاحب المنزل ومخيم العرس أفاد *"أثناء ما كنت وابني العريس في المنزل سمعت تحليق طائرة بعلو منخفض جداً، بعدها سمعت انفجاراً شديداً هز بيتنا، حينها خرجت مسرعاً لخارج البيت حتى أرى مكان الانفجار، فإذا بدخان كثيف ممزوج بالتراب يغطي المكان كاملاً، ينتشر من مخيم الرجال، بينما العريس هرع مسرعاً إلى مخيم النساء، والذي كان فيه أسرتي وجميع نساء قريتنا والقرى المجاورة لنا، كان أطفال صغار بمعية أمهاتهم في تلك الخيمة، كان عدد النساء ومعهن أبنائهن وبناتهن الصغار أكثر من (120) شخصاً، عندما وصل ابني إلى مخيم النساء ظل يصرخ ويطلب منهن الخروج من*

الخيمة حتى لا تطالهن غارات الطائرة الحربية، غير أن الطيران عاود قصفه بغارة ثانية على مخيم النساء وأحرق كل شي فيها، شاهدت أشلاء النساء والأطفال تتطاير وتتناثر في كل مكان، استطاعت بعض النسوة الهروب والنجاة بأنفسهن من المخيم، وقمت ومعي أهل القرية بالبحث عمن لا يزال حياً ويحتاج إلى إنقاذ حياته ومساعدة، لكن للأسف لم نجد سوى جثث متفحمة وأجساد مترامية في كل مكان، وقطع لحم من الأجساد متناثرة في كل مكان، فقدت (7) من أسرتي، والدتي واختي و(5) من أطفالها وأبن اخي المعاق سعيد مهيوب كان عمره (19) سنة".

المتحدث باسم المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان "روبرت كولفيل" أشار في مؤتمره الصحفي في 29 سبتمبر 2015 إلى هذه الجريمة بقوله: "أبرزت التقارير التي تفيد بأن حفل زفاف بالأمس في واحجة، بمحافظة تعز، أن غارة جوية للتحالف أسفرت عن مقتل ما يصل إلى (130) مدنياً، من بينهم عدد كبير من النساء والأطفال، وإصابة آخرين كثيرين. يسعى موظفونا في اليمن حالياً إلى تأكيد هذه التقارير، بما في ذلك التفاصيل الدقيقة عن الضحايا. إذا كانت الأرقام عالية كما هو مقترح، فقد يكون هذا هو الحادث الأكثر دموية منذ بداية الصراع".

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان حول حالة حقوق الإنسان في اليمن بتاريخ 4 أغسطس 2016 أكد بأن تحالف العدوان الأمريكي السعودي هو من استهدف مخيم العرس بمنطقة واحجة، حيث جاء في التقرير" *وثقت المفوضية هجمات شنتها قوات التحالف على حفلي زفاف، وتشير إفادات كثير من الشهود الذين قابلتهم المفوضية والمعلومات التي جمعتها إلى مقتل (80) مدنياً من بينهم (32) امرأة و (38) طفلاً، وإصابة (40) شخصاً آخرين نتيجة الغارات الجوية التي استهدفت حفل زفاف في المخا بمحافظة تعز في سبتمبر 2015 وأبلغ شهود المفوضية أنهم سمعوا أصداء مدوية لطائرات عسكرية مرت على علو منخفض حوالي الساعة التاسعة والنصف صباحاً وأعقبها إطلاق أول قذيفتين، حيث ضربتا خيمة كانت*

تستضيف جماعة من الرجال وأضاف الشهود أن قذيفة ثالثة ضربت خيمة تستضيف جمعاً من النساء على بعد (50) متراً من خيمة الرجال، بعد لحظات عقب ذلك، وقد دمرت بقايا هذه القذائف جزءاً من منزل يبعد حوالي (7) أمتار عن ذلك المكان، مما أدى إلى مقتل شخصين من المدنيين" .

○ جريمة سوق السمك (ميناء الاصطياد) ـ الحديدة

يوم الخميس 2 أغسطس 2018 استهدفت قوات تحالف دول العدوان بوابة مستشفى الثورة العام وسوق السمك بميناء الاصطياد (المحوات) في مدينة الحديدة. وقد راح ضحية هذه المجزرة (55) قتيلاً و(170) جريحاً، من مرتادي السوق والمستشفى.

أحد شهود العيان قال: *"الضربة الأولى استهدفت الصيادين والضربة الثانية كانت أمام مستشفى الثورة حيث كان يتواجد مواطنون يعملون على سيارات ودراجات نارية، وضربوا في باص ضربوا نساء، لا خلوا صغير ولا كبير ولا نساء ولا منشأة حكومية ولا مستشفى، حتى أنهم ضربوا داخل المستشفى، صاحب البوفيه في المستشفى توفي، وكذلك أصحاب المترات (6) أو (7)، وصيادين متوفين" .*

"ابراهيم زاهر البحري" يقول: *"إن أحد الضحايا في سوق السمك، كان يعمل في السوق ليساعد أسرته في توفير لقمة العيش، وهو لا يزال طالباً، بعد اصابته بطائرات التحالف في الغارة الأولى تم اسعافه إلى مستشفى الثو]رة فكان في استقباله صاروخ آخر أطلقته طائرات العدوان مما أدى إلى وفاته" .*

○ جريمة مدرسة الراعي ـ أمانة العاصمة

في 7 إبريل 2019 قصف طيران التحالف حي سعوان السكني شرق العاصمة صنعاء مستهدفاً مدرسة الراعي الحكومية للبنات ومدرستين أهليتين مجاورتين لها.

أدت هذه الجريمة إلى سقوط أكثر من (100) ضحية منهم (13) قتيلاً من الطالبات و(90) جريحاً معظمهم من الطالبات والطلاب. وأثار القصف حالة من الرعب والذعر بين سكان المنطقة خصوصاً طالبات المدارس.

○ جريمة سكن عمال المخا ـ تعز

مساء الجمعة 24 يوليو 2015 وفي إحدى ليالي عيد الأضحى المبارك نفذت طائرات دول التحالف (9) غارات جوية على المدينة السكنية لعمال المحطة البخارية لكهرباء المخا بمحافظة تعز، التي تحتوي على (200) وحدة سكنية لعمال المحطة وعائلاتهم، والمنطقة المحيطة بها. تسببت الغارات الجوية في مقتل (125) مدنياً وإصابة (150) آخرين بجروح شديدة الخطورة، بينهم نساء وأطفال.

تم استهداف المدينة السكنية للعمال بـ(6) غارات جوية تحمل قنابل شديدة الانفجار، واستهدفت الغارة السابعة مجمعاً سكنياً آخر يبعد عن مدينة العمال بحوالي (1) كيلو متر من الناحية الشمالية ويسكنه بعض العمال النازحين، بينما استهدفت غارتان أخريان الهاربين من المدينة باتجاه الشاطئ. كل تلك الغارات أدت إلى تدمير كامل لخزانات المياه، وأكثر من (50) وحدة سكنية، وتضرر أكثر من (120) وحدة سكنية بأضرار جسيمة.

إحدى الضحايا ـ (25) عاماً ـ تم إخراجها من تحت الركام، وكانت مصابة بشظية خرقت بطنها بالقرب من جنينها الذي كانت حامل به في الشهر الثامن، وتم إسعافها إلى المستشفى لإنقاذ حياتها، وقد أفادت *"في ليلة الجمعة كنت وأفراد أسرتي في المنزل، وفجأة سمعنا صوت*

طائرات حربية تحلق فوقنا بكثافة لم نتوقع أننا المقصودون، لكن انتابنا الخوف والرعب خاصة وأن الطيران قصف بغارة جوية بالقرب منا، وسمعنا صوت الانفجار الشديد الذي هز شقتنا بقوة، عندها شعرنا بالخوف والفزع، كنت أصرخ من شدة الخوف، وكانت المدينة كلها صراخ وبكاء من الأطفال والنساء، وعندما تأكدنا بأن الضربة كانت قريبة من شقتنا حاولت وأسرتي الخروج من المنزل، لكن الطيران كان أسرع منا حيث عاود قصف المدينة مرة أخرى بعد (4) دقائق من الضربة الأولى، عندها أصابتني شظية اخترقت جدار شقتنا وتطايرت بقاياها لتصيبني إحداها في بطني بالقرب من جنيني الحامل به".

في تقرير لمنظمة "هيومن رايتس ووتش" أصدرته بتاريخ 28 يوليو 2015 أكدت فيه أن المجمع السكني بالمخا منشأة مدنية ولم يستخدم لأغراض عسكرية، وأنها لم تلاحظ أي أدلة على أن المجمّعين السكنيين التابعين لمحطة توليد الكهرباء كانا يُستخدمان لأهداف عسكرية، وهذا ما أكدته منظمات دولية أخرى مثل "منظمة العفو الدولية".

○ جريمة صنعاء القديمة ـ أمانة العاصمة

تعود مدينة صنعاء القديمة بحسب المصادر إلى أكثر من (2500) سنة، وكانت في القرنين السابع والثامن الميلادي مركزاً مهماً لنشر الإسلام، فحافظت على تراث عريق ومعالم تاريخية تتضح في (6500) منزل و(106) مساجد و(21) حماماً، يعود بعضها إلى ما قبل القرن الحادي عشر. وتميزت مساكن صنعاء القديمة بترابطها فيما بينها وتعدد طوابقها المبنية بالآجر المحروق، ليتم تسجيلها بهذا النمط المعماري كثاني مدينة يمنية في قائمة التراث العالمي في العام 1986.

على الرغم من هذا الإرث الحضاري والتاريخي لمدينة صنعاء القديمة فقد تم استهدافها بعدة غارات جوية في فترات متفاوتة من قبل دول تحالف العدوان.

في 15 يونيو 2015 استهدفت غارة جوية حارة "القاسمي"، أحد أحياء المدينة الواقع في الجهة

الجنوبية الغربية منها، ودمرت بشكل كامل (8) منازل، وتسببت بأضرار جسيمة في المنازل والمساجد والمباني المحيطة بها.

وفي ليل الجمعة 18 سبتمبر 2015 استهدف تحالف العدوان حارة "الفليحي"، أحد أحياء مدينة صنعاء القديمة، بغارة جوية تسببت في تدمير منزل المواطن "حفظ الله العيني" ومقتل (13) شخصاً بينهم (10) أفراد من أسرة واحدة، إلى جانب الأضرار التي طالت مسجد "الفليحي" التاريخي. كما نتج عن هذه الغارة تضرر نحو (58) مبنى من المباني التاريخية والسكنية المجاورة ما بين أضرار كلية ومتوسطة وبسيطة.

فجر السبت 20 سبتمبر 2015 استهدف تحالف العدوان حي "البكيرية" بغارة جوية، استهدف من خلالها مباني وأحياء سكنية بالحي وجامع "البكيرية" الأثري، مما أدى إلى تدمير بعض المنازل بشكل كلي، وبعضها بشكل جزئي، بالإضافة إلى تضرر أجزاء واسعة من مدينة صنعاء القديمة بشكل غير مباشر جراء هذا القصف.

كما أن الغارات الجوية التي استهدف بها تحالف العدوان منطقتي عطان وجبل نقم طوال سنوات العدوان كان لها آثار كبيرة على بيوت صنعاء القديمة ومساجدها.

○ جريمة عمارة الطيب العيدروس ـ عدن

أقدمت طائرات تحالف العدوان الساعة 8 من صباح يوم الاثنين 27 أبريل 2015 على استهداف عمارة "محمد الطيب العيدروس" الواقعة في مديرية كريتر بمحافظة عدن بغارة جوية أدت إلى تدمير كلي للعمارة، مما أدى إلى قتل (3) وجرح (2)، بينهم نساء وأطفال.

يحكي "إيهاب يونس الطيب" (11) عاماً ـ أحد الأطفال الناجين من تحت الأنقاض ـ أن عائلته قضت ليلة عادية عشية القصف، وتناولت سحورها ونامت لتستيقظ فجراً على صوت بكاء أخته الصغيرة "مريم"، وقامت والدته بإخراجها خارج غرفة النوم، وبقي هو ووالده وأخوه "قاسم"

بالغرفة ليعاودوا النوم، ولم يشعر بنفسه بعد ذلك إلا وهو في المستشفى.

"محمد قاسم غلام" ـ أخو الضحية بشرى زوجة يونس ـ يحكي في شهادته تفاصيل ما حدث حيث يؤكد أنه وصل للعمارة المكونة من (3) أدوار ووجدها مدمرة بالكامل، وبدأ مع مجموعة من الناس عملية إخراج الضحايا من تحت الأنقاض، ووجدوا أولاً الطفلة الصغيرة "مريم" ـ (3) أعوام ـ وهي شبه عارية لا ترتدي الا الحفاظة، وكانت تقف فوق الركام فطلبوا منها أن تقفز الى أيديهم ونقلوها لبيت عمته. ويقول "محمد" أنهم بعد اخماد الحريق الذي اندلع بعد الاستهداف بدأوا بالبحث تحت الأنقاض، فوجدوا جثة "يونس" ـ زوج أخته ـ بعد أن برز جسده فوق التراب ودفن رأسه تحته ليخرجوه جثة هامدة. ثم بدأ الجميع بالحفر للبحث عن البقية فوجدوا الطفل "قاسم" وهو ما يزال يتنفس، فأسرع به نحو المستشفى ولكنه مات هناك لعدم توفر الاكسجين ليعود محمد مسرعاً لموقع الجريمة باحثاً مع الاخرين عن البقية. بدأ "محمد" بالصياح باسم أخته "بشرى" في المكان لعله يسمع جواباً منها، ولكنه سمع صوت ابنها "إيهاب" يقول: "أنا إيهاب، أنا إيهاب" فتم إخراجه والدم ينزف من رأسه وتم نقله للمستشفى، وباستمرار عملية البحث تم العثور على جثة العم "إيهاب" (42) عام ـ شقيق يونس ـ واحتاج المتواجدون وقتا طويلا وجهداً كبيراً في عملية الحفر حتى تمكنوا من إخراج "بشرى" (37) عام وهي جثة هامدة تحتضن مصحفها.

اعترفت بهذه الجريمة ما تسمى "اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان" التابعة للحكومة المدعومة من دول تحالف العدوان، مؤكدة أن المسؤول عن هذه الجريمة هو طيران التحالف الذي يسيطر على الأجواء اليمنية[110].

(110) https//:nciye.org/wp-content/uploads/2019/10/Report.6-pdf

○ جريمة مبنى المواصلات ـ الحديدة

في 20 يناير 2022 شنت طائرات تحالف العدوان عدة غارات على حي مبنى الاتصالات في مدينة الحديدة مستهدفة "البوابة الدولية للاتصالات والإنترنت" في اليمن، مما أدى إلى انقطاع الانترنت عن البلد بأكمله.

أدت هذه الغارات الجوية إلى وقوع (6) قتلى بينهم (3) أطفال كانوا يلعبون بجوار المبنى، و(17) جريحاً بينهم أطفال.

○ جريمة السجن الاحتياطي - صعدة

في 21 يناير 2022 استهدفت (3) غارات جوية متتابعة لدول تحالف العدوان السجن الاحتياطي بمدينة صعدة، الذي كان يحتجز فيه أكثر من (2000) موقوف منهم أفارقة، مما أدى إلى مقتل (91) شخصاً وجرح (236) آخرين، وتدمير مباني السجن وملحقاته.

السجن زارته عدة منظمات وجهات منها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر قبل قصفه بأيام بغرض التأكد من وضع السجناء فيه.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر قالت في بيان لها *"تعرضت مرافق تُستخدم للاحتجاز في محافظة صعدة اليمنية لهجوم، أسفر عن سقوط العشرات"* . بينما أكد مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أنه لا علامات على أن السجن المستهدف في صعدة كان يقوم بوظائف عسكرية. وقد دان الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" هذه الضربات، وذكّر بأن *"الهجمات الموجهة ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية محظورة بموجب القانون الإنساني الدولي"* .

○ جريمة أرضية التأمينات ـ أمانة العاصمة

الساعة الخامسة فجراً من يوم 26 مارس 2022 قام طيران تحالف العدوان بقصف منزلين خشبيين ـ كرفانات ـ في أرضية فارغة تابعة للهيئة العامة للتأمينات والمعاشات بالعاصمة صنعاء، لا يفصلها عن مبنى سكن الأمم المتحدة إلا سور فقط. استهدف الطيران سكن حارس الأرضية "أكرم عبدالله العسكري" (27) سنة بالغارة الأولى وقتل على إثرها هو وزوجته "سهام عبده جسار" (19) سنة، وابنته البتول (4) أشهر، وبعدها بلحظات شن الطيران غارة ثانية استهدف بها سكن الحارس الثاني للأرضية "بشير غالب العزي"، وأدى الاستهداف إلى مقتل زوجته "أمل عبدالله العسكري" (30) سنة، وأبنائه "عز الدين" (15) سنة، وهاجر (13) سنة، وعمر (11) سنة، وأحمد (7) سنوات.

القصف المباشر على المنزلين الخشبيين أدى إلى قتل الأسرتين مباشرة حيث كانت الإصابات جميعها في الرأس مما أدى إلى قطعها أو تهشمها بشكل كبير، كما كانت أثار خشب المنزلين على أجساد القتلى، وقد تم نقل (7) جثث إلى ثلاجة المستشفى الجمهوري، فيما نُقلت جثة الطفلة البتول (4) أشهر مع يد أمها التي قُطعت وهي تحتضنها إلى ثلاجة مستشفى الكويت.

خامساً: انتهاكات حقوق الأسرى

على الرغم من الحماية الخاصة التي وفرتها المواثيق الدولية ومنها اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بحماية الأسرى، إلا أن الأسرى اليمنيين عانوا كثيراً سواء في السجون والمعتقلات السعودية والإماراتية، أو السجون التي أنشأتها الرياض وأبوظبي وتديرها على الأراضي اليمنية، أو في عدد من قواعدهما العسكرية المنتشرة في نطاق الدول المجاورة لليمن.

○ إعدام وتعذيب الأسرى

لم يراعِ تحالف العدوان والجماعات المسلحة التابعة له أدنى مستويات المبادئ والمعايير الدولية في تعاملهم مع الأسرى اليمنيين في سجونهم وقواعدهم العسكرية. كما لم يتم مراعاة الجوانب الإنسانية عند التعامل مع هؤلاء الأسرى الذين تعرضوا لمعاملات غير إنسانية ومهينة منذ لحظة وقوعهم في الأسر، وأثناء نقلهم الى أماكن الاحتجاز، وخلال فترات احتجازهم. ومن جهة ثانية هناك العديد من الحالات التي تم فيها إعدام الأسرى عن طريق الرمي من قمم عالية، أوعن طريق الدفن أحياء، أو السحل والرمي بالرصاص.

خلال سنوات العدوان تم رصد عدد من حالات إعدام لأسرى، قام منفذوها بتصويرها ونشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وحالات أخرى وثقتها اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى، ومن هذه الحالات:

- في يوليو 2017 تم إعدام (4) من أسرى الجيش واللجان الشعبية في مديرية موزع بمحافظة تعز، من خلال القتل والذبح والرمي من أعالي الجبال وتم التمثيل بالجثامين.
- في أغسطس 2017 تم دفن الأسير "عبد القوي الجبري" حياً، في مديرية موزع

غرب محافظة تعز.

- في يوليو 2018 تم إعدام الأسير "علي محمد علي صالح السنمان" من الجيش واللجان الشعبية في منطقة منفذ علب بمديرية باقم في محافظة صعدة برميه من قمة جبلية بعد إطلاق وابل من الرصاص على جسده.
- في نوفمبر 2021 تم إعدام (10) من أسرى الجيش واللجان الشعبية رمياً بالرصاص في الساحل الغربي وهم "علي أحمد حمود جحاف، سعيد عبدالكريم علي، رمزي خالد قاسم، عدنان علي دبوان، فضل بهيجي حسن نخلي، طه محمد جابر هندي، يوسف يعقوب محمد الحاتمي، عبدالله شرف الحبالي، حسن محمد الحسني، محمد عبدالله عبدالله الأهدل".
- في مارس 2022 أعدمت السعودية الأسيرين "حاكم البطيني وحيدر الشوذاني" من أسرى الجيش واللجان الشعبية.

▪ روايات من داخل معتقلات الأسرى

تعددت أساليب إساءة معاملة الأسرى ووسائل تعذيبهم التي مارستها العناصر التابعة لتحالف العدوان ومنها الضرب على الظهر والرأس والقدمين وجميع أنحاء الجسم بالأيدي وأسلاك الكهرباء، وتقييد حركاتهم بقيود وسلاسل حديدية تزن أكثر من كيلو جرام، والتعليق في الهواء، والمنع والحرمان من النوم والراحة، والصدمات الكهربائية، والتهديد بإيذاء أسرهم باستهدافهم بالطيران، والترويع عن طريق تمثيل عمليات إعدام وهمية، وخلق ضوضاء ونشر روائح كريهة، والحبس الانفرادي في زنزانات ضيقة، والتلفظ بألفاظ بذيئة ومهينة، والتهديد بالذبح، والضرب أثناء التحقيق وربط العينين. كما تعرض بعض الأسري للحرق بمادة البنزين، وتم إعطاء آخرين مسحوق أو مادة في الطعام أو الشراب تحدث آلاماً وتسبب المغص والإسهال، وأدوية وحقن غير معروفة. كما عانى الأسرى من التغذية غير الكافية وغير النظيفة،

إلى جانب الازدحام في عنابر المعتقل، حيث يحتوي كل عنبر على (30) معتقلاً، مع تحديد مواعيد معينة لدخول دورات المياه، بحيث لا يستطيع الأسير دخولها في حال الاحتياج في وقت أخر، ومنعهم من قراءة القرآن بشكل جماعي.

"محمد يحيى حسين التينة" من أبناء محافظة ذمار وأحد الأسرى الذين تحدثوا عن الظروف السيئة التي عاشوها في سجن بمحافظة لحج قائلاً: *"كنا (75) شخصاً في غرفة (4x5) متر، وكان العرق ينزل كالماء ويخرج من تحت الباب، فلا تهوية ولا مروحة ولا شيء، ووضعوا في الماء كربون على أساس يزيد الحمى، ويلهب العيون وتسيل الدموع، حيث أن أجسامنا ورمت بالكامل بسبب هذا التعذيب"*. وبحسب شهادة "التينة" يفتقد ذلك السجن إلى أي معايير إنسانية ويخضع لسيطرة إماراتية بقيادة المدعو "حمدي شكري" والمدعو "عارف شكري" التابعين للإمارات، ويؤكد "محمد التينة" إصابته بعدد من الأمراض المزمنة، وفقده لبعض الحواس مؤكداً *"أصبت بالسكر والضغط والقلب والأعصاب وضعف النظر، وآخر فترة قطع الاسبرين عليا لأجل أتعذب"*.

"مصطفى النعمي" أحد الأسرى الذين دخلوا سجون الأسر بساقين وخرج منها بساق واحدة، بعد أن تم بيعه إلى وحدات عسكرية سعودية، يقول "مصطفى": *"كان يشلونا مرتزقة يمنيين يدونا لا عند سعاودة، والسعاودة ياللة تحقيق وضرب وملاطيم"*.

تم أسر "مصطفى" وهو جريح ومع ذلك لم يتم تقديم الإجراءات الإسعافية له بل تم اقتياده مباشرة للسجن وبقي هناك لأشهر دون رعاية طبية تذكر. كما تم بتر ساقه اليسرى المصابة على الرغم من إمكانية علاجها كما يقول: *"قلنا لهم مستشفى ثاني مدوش لي ولا حاجة، رجعنا حولنا مستشفى ثالث، ما صحيت إلا وقد قطعوا رجلي، قلت لهم ليش؟ قال هكذا، الطلقة كانت في الساق وقطعوها من عند الركبة، وما تحتاج قطع، لا موافقة ولا بصمة ولا أنا راضي، لكن حقد منهم"*.

▪ رحلة خلف القضبان

"رحلة خلف القضبان" رواية كتبها "أمير الدين جحاف" وهو أحد الذين تعرضوا للاحتجاز في سجون مأرب أثناء سفره إلى الخارج للدراسة. نقل "جحاف" روايات بعض الأسرى الذين التقاهم خلال فترة احتجازه وتنقله بين عدد من أماكن الاحتجاز التي وصفها قائلاً" *ظهر وباء وراح يتفشى في السجن، وظهر قمل في الملابس وبراغيث غريبة، وانتشرت الحبوب في الأفخاذ والعانة والذكر، وتطور الأمر وتحول إلى قيح، وانتشر في السجن بكثرة في كل شخص. كنا نفتقد إلى النظافة وأشعة الشمس، لم نستطع النوم أو حتى الجلوس والاستقرار، تحولت أجسادنا إلى هياكل عظمية، كنا بسبب الحكة نتمنى غمضة نوم*".

خلال تناوله لوصف معاناته في معتقلات سجون مأرب يروي "جحاف" شهادته عن حال بعض الأسرى ممن تم أسرهم في جبهات القتال، كثير منهم تم أسرهم وهم جرحى، ومن أولئك الأسرى من يصف الكاتب حالتهم فيقول:" *هذا مصاب بطلقات نارية في الرأس وهذا فقد عينه... وذاك تمزقت أمعاؤه، لا دواء، وفوق هذا ينالهم التعذيب والضرب والمعاملة السيئة*".

"راعي العكباري"، من مديرية حراز بمحافظة صنعاء، تحدث في الرواية عما كان يحصل في سجن الأمن السياسي من ممارسات من قبل مسؤولي السجن وعلى رأسهم "أبوقعشة" الذي استخدم أحط وأعنف أشكال وأساليب التعذيب الإرهابية ضد المحتجزين لمجرد معرفته أنهم يمتلكون قلماً يكتبون به الأدعية، حيث قام بتعريتهم من الملابس وضربهم، ودحرج (4) فوق (4) والعكس، وأمر بعض الأسرى بالمشي عليهم وهم ممددين على الأرض، ثم قام بتعريتهم ليعيد الكرة، ثم قام بسل خنجره وإشعاله بالولاعة حتى صار لونه أحمر، وقام بوضعه على ذكورهم مما أدى إلى إحراقها.

"إبراهيم المحطوري"، شاب لم يبلغ العشرينات من عمره من مديرية المحابشة محافظة حجة، تم أسره في جبهة ميدي، وبقي في سجون خميس مشيط بالسعودية لأشهر طويلة.

وحكى "جحاف" في الرواية عن معاناة "المحطوري" وبقية الأسرى داخل السجن حيث كان يتم تقييد أرجلهم خلف شبك حديدي، وترصدهم كاميرات المراقبة، ويمنع الفرد منهم من التحدث حتى مع زميله، وإذا تحدث أحدهم دخل عليهم الجنود السعوديون وانهالوا عليه بالضرب، كما كانوا يتعرضون للضرب أثناء التحقيقات الليلية.

"غالب العنسي"، من أبناء محافظة الجوف، تم أسره جريحاً في إحدى الجبهات، حيث كان صدره مصاباً بجروح متقيحة. وفي الأسر كان القائمون على السجن يقومون بتعليقه وضربه بأسواط حديدية وكابلات حتى ينسلخ جلده، ثم يصبون الملح على جروحه لكي يشعلوا آلامه أكثر فأكثر.

يذكر "جحاف" في روايته بعضاً من ممارسات التعذيب القاسية التي كان يمارسها السجانون على الأسرى والتي كان شاهداً على بعضها ورفيقاً لعدد ممن تعرضوا لها:

- نتف الأظافر واستخدام الصعق الكهربائي في أمكان الأظافر المخلوعة أثناء التحقيقات.
- الضرب على الرأس بسيخ حديدية غليظة، والضرب بسلسلة حديدية، وربط قارورة (5) لتر فارغة في الخصيتين مع ملء القارورة تدريجياً.
- استخدام أسلوب الشواية عبر إدخال عصا من خلف الركبتين ووضع الأسير على برميلين مع ربط الأيادي من الخلف ثم ركله ليدور كدجاج الشواية.
- عدم مجارحة الجروح حتى تظهر الديدان فيها.
- بيع الأسرى للإماراتيين والسعوديين.
- ضرب المسنين والدوس عليهم حتى يخرج البراز.
- الضرب والسحل والدوس على الرؤوس حتى تكسر الأنف.
- الضرب بالكابلات على الظهور.
- عدم توفير العلاج لأي مرض حتى توفي بعض الأسرى من أمراض مثل الإسهال.
- ضرب المرضى المصابين بوباء الكوليرا.

○ الهجمات الجوية على أماكن احتجاز الأسرى

تكررت الهجمات الجوية على أماكن احتجاز الأسرى على الرغم من علم التحالف المسبق عبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبلاغاتها المستمرة لتحالف العدوان بتلك الأماكن كمنشئات تم تخصيصها لاحتجاز الأسرى.

في 13 ديسمبر 2017 استهدف تحالف العدوان بقيادة السعودية سجن الأسرى في معسكر الشرطة العسكرية بصنعاء ب (12) غارة جوية، قتلت أكثر من (31) أسيراً وجرحت (32) آخرين وتسببت في فرار (45) أسيراً.

في شهر أغسطس 2019 قتلت الهجمات الجوية لتحالف العدوان عدداً من الأسرى ممن تم أسرهم في جبهة كتاف، خلال عملية نقلهم إلى الأماكن المخصصة لاحتجازهم، حيث استهدفت الهجمات الجوية شاحنة نقل الأسرى على الطريق العام.

بتاريخ 1 سبتمبر 2019 وفي الساعة (12) ليلاً، استهدفت مقاتلات التحالف بعدد (14) صاروخاً عدداً من المباني المخصصة لاحتجاز الأسرى في كلية المجتمع بمحافظة ذمار، والتي تم استخدام أحد مبانيها المؤهلة لاستقبال واحتجاز الأسرى المقاتلين في صف دول التحالف، وهو مبنى من الخرسانة مكون من عدة طوابق وبدروم، وكان يأوي (179) أسيراً.

اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى أعلنت بأن الأسرى في هذا الحجز كانوا ضمن صفقة تبادل في إطار اتفاق السويد 2018، وأن (50) شخصاً منهم كان المفترض أن يكونوا بين أهلهم لكن لم تتم عملية التبادل. وبحسب فرق الإنقاذ تم انتشال أكثر من (100) جثة من تحت أنقاض المبنى الذي دمرته الهجمات في تلك الليلة، وظل العشرات تحت الأنقاض حتى اليوم التالي.
تعرض المبنى للقصف على الرغم من أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر كانت تعرف أنه مكان احتجاز للأسرى وقد قامت بزيارته عدة مرات، بحسب بيان البعثة[111].

(111) https://www.icrc.org/ar/document/yemen-scenes-devastation-every-single-detainee-either-hurt-or-injured-attack

المركز اليمني زار موقع الجريمة والتقى بعدد من الجرحى في مستشفى ذمار العام. "يحيى باعلوى" أحد الحراس روى بأنه كان يحرس في البوابة الرئيسية للمبنى، وسمع الطيران يحلق ويضرب أول ضربة على مكان تواجد الأسرى، تلاها ضربة ثانية للمبنى المجاور، ثم ضربة ثالثة على السور، ليدخل بعدها في غيبوبة وانكسرت يده ورجله.

"عبد العليم القباطي" أحد الأسرى أفاد أنه" *عند الساعة (12) ليلاً أو قبلها بربع ساعة، كنا في أحد العنابر ما يقارب المائة، وبعد قراءة القرآن أتت ضربة الطيران، ووقع الركام علي وتم إخراجي قبل الفجر، وأصبت في الرأس والرجل والظهر*" [112].

○ المفاوضات بشأن الأسرى

قامت اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى بمتابعة ملف الأسرى والعمل على إخراجهم وحمايتهم من الممارسات اللاإنسانية التي تمارسها ضدهم قوات تحالف العدوان ومرتزقتها، واستطاعت من خلال الفترة الماضية تحقيق بعض الإنجازات في هذا الملف من خلال الاتفاق مع الأمم المتحدة أو من خلال الصفقات المحلية. وكحصيلة نهائية لتطورات ملف الأسرى فقد تم:

- تحرير (6,272) أسيراً حتى مارس 2023 منهم (1,382) أسيراً عبر الأمم المتحدة و(4,890) أسيرا عبر صفقات محلية.
- تحرير (706) أسرى مقابل (186) ضمن عملية إبريل 2023 (صفقة رمضان) بإشراف الأمم المتحدة والصليب الأحمر.
- أفشلت دول تحالف العدوان (20) عملية تبادل خلال السنوات الثمان، كان قد تم التوافق عليها عبر أطراف محلية، وكان من المفترض أن يتحرر بموجبها أكثر من (10) ألف أسير من الطرفين.

(112) https//:ychr.org/reports/536/

- توثيق (129) حالة اعدام للأسرى الذين قتلوا داخل سجون الأسر، منهم من مات تحت وطأة التعذيب ومنهم من مات نتيجة الإهمال الصحي.
- توثيق حالة (200) أسير تم التأكد من بيعهم للنظام السعودي أو الإماراتي على الرغم من أنه تم أسرهم في جبهات الداخل، وقد تم تحريرهم ضمن صفقات التبادل.
- بلغ عدد جولات المفاوضات التي شاركت فيها اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى خلال السنوات الثمان (11) جولة.

سادساً: الإرغام على الخدمة في صفوف العدوان

تحظر لائحة "لاهاي 1907" إرغام رعايا طرف معاد على المشاركة في عمليات حرب موجهة ضد بلدهم، حتى ولو كانوا في خدمة ذلك الطرف المحارب قبل نشوب الحرب. وتؤكد المادة (147) من "اتفاقية جنيف الرابعة" على أن إكراه الأشخاص المحميين على الخدمة في القوات المسلحة في دولة معادية هو مخالفة جسيمة.

على الرغم من ذلك قامت السعودية بصفتها قائدة تحالف العدوان باعتقال العشرات من اليمنيين الباحثين عن عمل في أراضيها، ونقلهم قسراً إلى معسكرات التجنيد للقتال في جبهات الحدود نيابة عن الجيش السعودي[113].

(113) https//:euromedmonitor.org/ar/article/2237/السعودية-طرد-وترحيل-السلطات-لآلاف-اليمنيين-ينتهك-حقوق-الإنسان

سابعاً: الهجوم على الأعيان المدنية والمحمية

خلال السنوات الثمان الماضية طالت الهجمات العسكرية التي نفذها تحالف العدوان كافة الأعيان المدنية والثقافية والتاريخية. وألحقت ممارسات الحصار التي يفرضها التحالف أضراراً جسيمة بعدد من المنشآت الخدمية التي جرم القانون الدولي تعطيلها أو إلحاق الضرر بها بأي شكل من الأشكال. واعتبر القانون الدولي استهدافها واحدة من جرائم الحرب، من منطلق أهميتها في حياة المدنيين وما تقدمه لهم من خدمات مادية ومعنوية أساسية بصورة يومية، كموارد الغذاء والوقود والمستشفيات والمدارس ومخازن الأغذية وشبكات وخزانات المياه ومحطات وشبكات الكهرباء والاتصالات وغيرها من منشآت البنية التحتية، التي أشارت إليها المواثيق والاتفاقيات الدولية بـ"الأعيان المدنية"، أو تلك المنشآت والبنى التي ترتبط مباشرة بثقافة السكان وعقيدتهم الدينية وتاريخهم كالمواقع والمعالم الأثرية ودور العبادة والمتاحف وغيرها من الأعيان التي أشارت إليها المواثيق والاتفاقيات الدولية بـ"الأعيان التاريخية والثقافية".

○ تدمير الأعيان المدنية واستهداف الموارد والمنشآت الخدمية

لم يعد خافياً حجم المأساة والكارثة الإنسانية التي أنتجتها (8) سنوات من العدوان على اليمن، تعرضت خلالها كافة البنى التحتية والمنشآت الخدمية لهجمات مستمرة، دمرت المئات منها. وتسبب الحصار الشامل ونهب الثروات الاستراتيجية في عجز ما تبقى منها عن تقديم خدماتها، خصوصاً تلك التي تعتمد على واردات المشتقات النفطية كالمستشفيات ومحطات الوقود والكهرباء وشبكات المياه.

أصبحت البنى التحتية والمنشآت الخدمية غير مؤهلة للعمل، وانهارت قطاعات تقديم الخدمات العامة للسكان، مع استمرار دول تحالف العدوان في عرقلة دخول الاحتياجات الأساسية

والواردات التجارية، ونهب الثروات، وايقاف صرف المرتبات، وطباعة أوراق نقدية جديدة دون غطاء مالي، وممارسات لاإنسانية أخرى، تسببت في عجز كافة القطاعات الخدمية، وفي خسائر كبيرة لمختلف تلك القطاعات، مما أدى إلى حرمان أكثر من (27.4) مليون نسمة من الوصول إلى أبسط الخدمات.

لتجويع المدنيين عمداً استمر تحالف العدوان الذي تقوده السعودية في استهداف مصادر الأمن الغذائي المتمثلة في عدد من القطاعات التي يعتمد عليها اليمنيون في توفير احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والماء.

➢ خسائر وأضرار قطاع النفط والمعادن

تركزت عمليات تحالف العدوان على استهداف هذا القطاع الحيوي، والذي تأثرت نتيجة لاستهدافه كافة القطاعات الخدمية الأخرى، فباشرت دول التحالف في استهداف منشآته الرئيسية ومرافقه الفرعية، وسيطرت على حقول إنتاج النفط في شبوة ومأرب وعدن، ونهبت مخزونه وواراداته.

تسبب العدوان خلال السنوات الثمان الماضية في أضرار جسيمة بالوحدات التابعة لوزارة النفط والمعادن تجاوزت (60) مليار دولار، فيما بلغت الأضرار في مختلف القطاعات النفطية ما يزيد عن (100) مليار دولار[114].

بحسب تقرير وزارة النفط والمعادن بتاريخ 27 مارس 2021 فقد طالت الخسائر عدداً من الشركات والهيئات التابعة للقطاع، منها شركتا النفط والغاز والمنشآت التابعة لهما، وشركة الاستثمارات النفطية والمعدنية، وشركة تكرير النفط (مصافي مأرب)، والمؤسسة العامة

(114) https//:www.saba.ye/ar/news3230857.htm

للنفـط والغـاز، وهيئـة المسـاحة الجيولوجيـة والثـروات المعدنيـة، ومركـز الرصـد الزلزالـي، ومركـز التدريـب البترولـي، وديـوان عـام الـوزارة.

- (4) مليار و(400) مليون دولار خسائر الشركة اليمنية للغاز.
- (19) مليار دولار خسائر هيئة الاستكشاف النفطي.
- (5) مليارات دولار خسائر مركز الرصد الزلزالي - ذمار.
- (14) مليار دولار خسائر قطاع الغاز المسال.

كمـا اسـتمر تحالـف العـدوان بعمليـات نهـب كميـات مـن النفـط الخـام اليمنـي قـدرت فـي العـام 2019 بـ(29) مليونـاً و(692) ألـف برميـل بقيمـة (2) مليـار و(300) مليـون دولار. وفـي العـام 2020 بلغـت (31) مليونـاً و(620) ألـف برميـل بقيمـة (2) مليـار و(24) مليـون دولار. وبلـغ إجمالـي قيمـة النفـط اليمنـي الخـام الـذي تـم توريـده إلى البنـك الأهلـي فـي السـعودية خـلال الأعـوام 2018 ـ 2020 (5) مليـارات و(620) ألـف دولار.

➢ خسائر وأضرار قطاع الزراعة والثروة الحيوانية

وفـق وزارة الزراعـة والـري فـي سـبتمبر 2022 فـإن إجمالـي خسـائر قطـاع الزراعـة بلغـت (111) ملـياراً و(279) مليونـاً و(271) ألـف دولار. شـكلت الخسـائر والأضـرار المباشـرة منهـا (7) مليـارات و(477) مليونـاً و(507) آلاف دولار، بينمـا بلغـت الخسـائر والأضـرار غيـر المباشـرة (103) مليـارات و(801) مليـون و(764) ألـف دولار[115].

(115) https://www.saba.ye/ar/news3201187.htm

➢ خسائر وأضرار قطاع الموارد المائية والصرف الصحي

خلال الثمان السنوات الماضية كانت شبكات وخزانات ومنظومات ومحطات الضخ للمياه والصرف الصحي هدفاً مستمراً لدول تحالف العدوان، مما أثر سلباً على أدائها وتراجعت قدرتها على تقديم خدمات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية والريفية.

بلغت الخسائر الإجمالية المباشرة في قطاع المياه وفق احصائيات وزارة المياه والبيئة للعام 2023 (406) مليار ريال. وكانت (1344) منشأة قد تضررت بسبب العدوان، منها (989) منشأة تدمرت بشكل كلي، و(499) بشكل جزئي[116].

حسب الوزارة في تقريرها 2021 فإن الهجمات الجوية لتحالف العدوان دمرت بشكل كلي (412) منشأة تابعة لهيئة الموارد المائية بخسائر تقديرية (3) مليارات و(255) مليوناً و(249) ألف ريال، ومنشآت أخرى تضررت جزئياً قدرت خسائرها بمبلغ (825) مليوناً و(50) ألف ريال، حيث دمرت الهجمات المباشرة معظم البنية التحتية لقطاع مؤسسة المياه وفروعها في المحافظات.

تركزت الهجمات المباشرة على استهداف وقصف الخزانات المركزية للمياه، كان منها استهداف خزان المياه في منطقة النهدين في العاصمة صنعاء بصورة كاملة، بلغت تكلفة إنشائه (4) ملايين دولار، وسعته التخزينية (5) آلاف متر مكعب. وحتى نهاية مارس 2021، بلغت خسائر البنية التحتية لقطاع المياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة وهيئات ومؤسسات المياه في كافة المحافظات (65) ملياراً و(682) مليوناً و(800) ألف ريال. كما دمرت الهجمات (410) من المحطات المناخية والمطرية والجوفية النوعية للمياه بخسائر بلغت (3) مليارات و(226) مليوناً و(799) ألف ريال. وكانت المنشآت التابعة لمياه الريف من أكثر المنشآت المائية تضرراً، حيث تم التدمير الكلي لـ(79) منشأة بخسائر وصلت إلى (5) مليارات و(710) ملايين و(650) ألف ريال، وتدمرت (37) منشأة بصورة جزئية بخسائر بلغت (2) مليار و(705) ملايين و(182) ألف ريال[117].

(116) https//:www.saba.ye/ar/news3230836.htm

بلغت خسائر القطاع السمكي خلال فترة العدوان أكثر من (14) ملياراً و(457) مليوناً و(700) ألف دولار، نتيجة استهداف الصيادين والبيئة البحرية والبنية التحتية للقطاع السمكي، بالإضافة إلى تدمير القوارب ومعدات الاصطياد، وتوقف المشاريع الاستثمارية، وخسائر المخزون السمكي نتيجة الصيد غير القانوني، وتراجع الإيرادات والرسوم المستحقة للدولة من عائدات الصيد التقليدي والأنشطة التجارية والخدمية والأعمال المرتبطة بالقطاع.

شنت بوارج وطائرات العدوان (80) هجوماً مباشراً على الجزر وموانئ الصيد ومراكز الإنزال السمكي في (53) منطقة بحرية، مما أدى إلى مقتل وإصابة (491) صياداً، وتدمير (476) قارب صيد، والاستيلاء على (173) قارباً من قبل المرتزقة، وتعرض العشرات من الصيادين لعمليات اختطاف وتعذيب وقتل وما يزال بعضهم مخفياً حتى اليوم[118].

تكبد القطاع السمكي في البحر الأحمر خسائر مادية بلغت (12) ملياراً و(649) مليوناً و(872) ألف دولار منذ بدء العدوان والحصار. وقد بلغ إجمالي الخسائر التي تكبدها القطاع السمكي في البنية التحتية جراء القصف والتدمير الممنهج (9) ملايين و(451) ألفاً و(163) دولاراً، وفي قوارب ومعدات الاصطياد (6) ملايين و(270) ألفاً و(117) دولاراً. كما أن استمرار العدوان والحصار الجائر والقيود المفروضة على البلاد منذ (8) أعوام تسببت بخسائر في الإنتاج السمكي بلغت (3) مليارات و(610) ملايين و(64) ألفاً و(744) دولاراً، فيما بلغت خسائر توقف المشاريع الاستثمارية (1) مليار و(994) مليوناً و(852) ألفاً و(310) دولارات[119].

(118) https//:www.saba.ye/ar/news3231529.htm
(119) https//:www.saba.ye/ar/news3218500.htm

➢ خسائر وأضرار قطاع الصحة

حتى مارس 2023 تسببت هجمات تحالف العدوان واستمرار الحصار في قتل (66) طبيباً وأخصائياً ومساعداً صحياً، وخروج (50 %) من المرافق الصحية عن الجاهزية، وتدمير أكثر من (527) مرفقاً صحياً بشكل كامل وجزئي ومصنع للدواء ومعمل لإنتاج الأوكسجين الطبي. واستهدافت الهجمات (100) سيارة إسعاف أثناء تأدية عملها الإنساني في إسعاف الضحايا.

باتت (98 %) من الأجهزة الطبية متهالكة ويصعب صيانتها بسبب الحصار الذي تفرضه دول التحالف. واستمر التحالف في منع وإعاقة إدخال الأجهزة والأدوية اللازمة لعلاج عدد من الأمراض المزمنة، حيث فرض حظراً كلياً على وصول المحاليل والأدوية الإشعاعية، ووصول (362) صنفاً من الأدوية الحيوية شملت مشتقات الدم وأدوية التخدير والأدوية المناعية وغيرها.

كما أن إجراءات تحالف العدوان بقطع رواتب الموظفين المدنيين، ومن بينهم العاملون الصحيون، والتي تمثل جريمة حرب أدت إلى شل عمل القطاع الصحي بالكامل.

هذه الجرائم والممارسات بحق قطاع الصحة أدت إلى انتشار كبير للأوبئة في ظل العدوان والحصار، حيث سجلت إصابة (4) ملايين شخص بالإسهالات والكوليرا، و(22) ألف طفل بالحصبة، و(7) آلاف بحمى الضنك، و(1) مليون و(200) ألف بالملاريا[120].

(120) https//:www.saba.ye/ar/news3231669.htm?file_id1=

➢ خسائر وأضرار قطاع النقل

بلغت الأضرار والخسائر الأولية المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن العدوان والحصار في قطاعات النقل البرية والبحرية والجوية منذ مارس 2015 حتى يونيو 2022 (12) ملياراً و(318) مليوناً و(628) ألف دولار. حيث كانت الخسائر التي لحقت بقطاع النقل الجوي ممثلاً بهيئة الطيران المدني والأرصاد وشركتي الخطوط الجوية اليمنية وطيران السعيدة قد بلغت (6) مليارات و(621) مليون دولار. فيما وصلت خسائر قطاع النقل البحري ممثلاً بمؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية والهيئة العامة للشؤون البحرية إلى (4) مليارات و(872) مليون دولار. وبلغت خسائر قطاع النقل البري ممثلاً بالهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري والمؤسسة المحلية للنقل البري (824) مليوناً و(595) ألف دولار[121].

➢ خسائر وأضرار قطاع الاتصالات

بلغت الخسائر المادية الأولية التي تكبدها قطاع وشركات الاتصالات والبريد جراء العدوان العسكري والحصار أكثر من (10) مليارات و(925) مليون دولار.

كان العدوان خلال (8) سنوات قد استهدف ودمّر (1106) منشآت اتصالات وبريد مدنية بشكل ممنهج، وذلك بأكثر من (2760) غارة، راح ضحيتها أكثر من (79) قتيلاً من العاملين في قطاع وشركات الاتصالات وتقنية المعلومات. (706) منشآت دمرت بشكل كلي، فيما لحقت أضرار جزئية فادحة بـ(400) منشأة أخرى. وتسبب العدوان في إغلاق وإيقاف خدمات أكثر من (862) منشأة اتصالات وبريد، مما أدى إلى عزل أكثر من (114) قرية ومدينة يمنية عن العالم.

تعمد العدوان منع إعادة تشغيل محطات ومواقع الاتصالات المدمرة، وإفشال إعادة الخدمة

(121) https://www.mot.gov.ye/أكثر من 12.3 مليار دولار خسائر قطاعات النقل جراء العدوان والحصار/

إلى المناطق المتضررة، إما من خلال استمرار حظر تجهيزات وأنظمة الاتصالات ذات الاستخدام المدني ومنع دخولها إلى اليمن، أو عبر معاودة استهداف المواقع التي تم إعادتها للخدمة، كما قام بمنع استخدام كابلات الإنترنت البحرية.

لم تصل إلى اليمن رسالة بريد واحدة منذ العام 2016 بسبب استمرار العدوان في إغلاق الموانئ الجوية والبرية والبحرية أمام خدمات البريد[122].

في 20 يناير 2022 شنت طائرات تحالف العدوان عدة غارات على حي مبنى الاتصالات في مدينة الحديدة مستهدفة "البوابة الدولية للاتصالات والإنترنت" في اليمن، مما أدى إلى انقطاع الانترنت عن البلد بأكمله.

➢ خسائر وأضرار قطاع الكهرباء والطاقة

بلغ إجمالي الخسائر الناجمة عن العدوان والحصار في قطاع الكهرباء حتى أغسطس 2022 (23) ملياراً و(785) مليوناً و(896) ألف دولار، كما تعرض القطاع لـ(278) غارة جوية من طائرات العدوان نتج عنها (83) قتيلاً و(300) جريح[123].

(122) https//:www.saba.ye/ar/news3230889.htm
(123) https//:www.saba.ye/ar/news3200731.htm

➢ خسائر وأضرار قطاع التعليم

بلغ إجمالي المنشآت التعليمية المتضررة منذ بداية العدوان (3768) منشأة، دمرت منها (435) بشكل كامل و(1578) بصورة جزئية. وتسبب العدوان في إغلاق (756) مدرسة، واستخدام (999) مدرسة لإيواء النازحين، وكانت النتيجة تأثر قرابة (2) مليون طالب في أنحاء البلاد[124].

بالنسبة للتعليم العالي فإن التكلفة التقديرية للأضرار المباشرة حتى مارس 2022 بلغت (188) ملياراً و(612) مليوناً و(595) ألف ريال، وبلغت التكلفة التقديرية للأضرار غير المباشرة (471) ملياراً و(949) مليوناً و(358) ألف ريال[125].

التعليم الفني والمهني تجاوزت خسائره حتى سبتمبر 2022 (1) مليار و(500) مليون دولار، وقد استهدف طيران العدوان (68) معهداً وكلية مجتمع على مستوى البلاد[126].

➢ خسائر وأضرار القطاع السياحي

تكبد قطاع السياحة الكثير من الخسائر التي قدرت في مارس 2023 بأكثر من (8) مليارات دولار. وقد تسبب العدوان في تدمير وتضرر أكثر من (473) موقعاً ومعلماً سياحياً، وإغلاق (543) وكالة سياحية. كما أدى العدوان إلى تسريح (95%) من العاملين في قطاع السياحة، وفقدان أكثر من (15) ألف فرصة عمل داخل المنشآت السياحية[127].

---

(124) https//:e-learning-moe.edu.ye/
(125) https//:www.saba.ye/ar/news3181459.htm
(126) https//:althawrah.ye/archives766243/
(127) https//:www.alalam.ir/news/6569398/خسائر-قطاع-السياحة-في-اليمن-تتجاوز-أكثر-من-8-مليارات-دولار

➢ خسائر وأضرار قطاع الإعلام

لحقت الكثير من الخسائر والأضرار بقطاع الإعلام خلال (8) سنوات من العدوان والحصار، بإجمالي يقدر بأكثر من (134) مليار ريال. وخسر القطاع بعضاً من كوادره، وصل عددهم إلى أكثر من (350) قتيلاً.

استهدف العدوان في 16 مايو 2019 مبنى وزارة الإعلام بـ(3) غارات مما أدى إلى أضرار جسيمة بالمبنى ومرفقاته وخروجه عن الخدمة. وبلغت الخسائر المادية للوزارة بما يقدر بـ(6) مليارات ريال. وتسبب العدوان في إسقاط البث التلفزيوني والإذاعي لوسائل الإعلام الوطنية عبر الأقمار الصناعية، كما أقدم على استنساخ وتزوير القنوات الرسمية والإذاعات ووكالة الأنباء اليمنية سبأ.

بلغت الخسائر والأضرار في المنشئات والمباني والمرافق التابعة للمؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون (15) ملياراً و(180) مليون ريال. كما تسبب القصف في تدمير مبنى قناة سبأ الفضائية كلياً، ووقوع أضرار بمبنى قناة الإيمان وقناة اليمن الفضائية.

فيما يخص وكالة الأنباء اليمنية سبأ فإن خسائرها في المنشآت والمباني والتجهيزات تجاوزت (3) مليارات ريال. بينما تجاوزت خسائر مؤسسة الثورة للصحافة والنشر (360) مليون ريال. أما مؤسسة الجمهورية للصحافة والطباعة والنشر فقد توقف صحيفتها عن الصدور بعد تعرض مبناها الرئيسي بمدينة تعز للنهب وإحراق محتوياته ونهب المطبعة الخاصة بها والتجهيزات الفنية والمكتبية، حيث بلغت خسائرها المادية أكثر من (30) مليار ريال.

لم تقتصر الخسائر والأضرار على الإعلام الرسمي فقط بل تعرضت وسائل الإعلام الخاصة للاستهداف، حيث تم تدمير (3) مباني في صعدة و(11) محطة إرسال إذاعي في عدة محافظات

وبخسارة تجاوزت (819) مليون ريال. وتم قصف وتدمير مبنى وتجهيزات مكتب قناة المسيرة في صعدة بخسارة مادية قدرت بأكثر من (600) مليون ريال، وتعرض مبنى قناة اليمن اليوم بالعاصمة صنعاء للقصف والتدمير بخسائر إجمالية تجاوزت (4) مليارات و(200) مليون ريال.

➢ خسائر وأضرار السلطة القضائية

خلال السنوات الـ(8) الماضية بلغت الأضرار المالية الأولية في منشئات ومباني السلطة القضائية أكثر من (4) مليارات و(600) مليون ريال، حيث دمرت الهجمات الجوية التي نفذها تحالف العدوان (49) منشأة قضائية في (15) محافظة، حيث دمرت (21) منشاة قضائية بشكل كلي و(28) بشكل جزئي[128].

(128) المصدر وزارة العدل مارس 2021

○ تدمير الأعيان الثقافية والتاريخية والدينية

كانت الأعيان الثقافية التي تُعبر عن التراث الثقافي التاريخي والأثري لليمن، وتُعد محمية بموجب القوانين الدولية، هدفاً أساسياً للقصف الممنهج والتفجير من قبل دول تحالف العدوان ومرتزقته. ونظراً لأن اليمن تُعد واحدة من الدول التي قامت عليها حضارات قديمة وإسلامية مختلفة على مر العصور فإن عشرات الآلاف من مبانيها تُعد أثرية أو تاريخية بالحد الأدنى، وقد تضرر أغلبها جراء العدوان.

من الواضح أن الاستهداف الممنهج لتحالف العدوان بالغارات الجوية للأعيان الثقافية (الأثرية والتاريخية) لا يمكن أن يكون عشوائياً في ظل امتلاك دول تحالف العدوان لطائرات ذات تقنية عالية تحدد الأهداف بدقة. كما استخدمت دول تحالف العدوان التنظيمات الإرهابية (داعش والقاعدة) لتفجير ونهب كثير من تلك الأعيان والمعالم والمنشآت. وهذا الاستهداف يُصنّف كجريمة حرب حسب الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

خلال (8) سنوات بلغ عدد المواقع والمعالم المستهدفة والمتضررة بشكل كلي أو جزئي (9815) موقعاً ومعلماً أثرياً وتاريخياً، منها (63) موقعاً احتوت على (3) مواقع مسجلة في التراث العالمي (صنعاء القديمة وشبام حضرموت وزبيد)، و(9752) معلماً، منها (105) مساجد وأضرحة، و(9) متاحف.

كما تعرضت بعض القطع الأثرية للنهب والتهريب إلى خارج البلاد، حيث وصل عدد القطع الأثرية اليمنية المعروضة والمباعة في المزادات العالمية منذ بداية العدوان وحتى أغسطس 2022 إلى (2610) قطع[129].

(129) https//:hudhud.org?/p288=

ثامناً: الهجوم على الموظفين والأعيان الخاصة بالمساعدات الإنسانية

يحمي القانون الدولي الإنساني العاملين في المجال الإنساني الذين يقدمون أعمال الإغاثة والحماية للسكان المعرّضين للخطر أثناء النزاعات المسلحة بصفتهم مدنيين[130]. كما يحمي القانون المرافق الطبية والأعيان الخاصة بالمساعدات الإنسانية، حتى إذا لم يتم وضع علامات عليها، أو مشاركة المواقع الجغرافية مع أطراف النزاع. ومع ذلك أقدمت دول تحالف العدوان على استهداف الموظفين والأعيان الخاصة بالمساعدات الإنسانية أكثر من مرة.

تعرضت مرافق منظمة أطباء بلا حدود لـ(5) ضربات جوية على يد قوات التحالف منذ مارس 2015 حتى فبراير 2019، منها تدمير مستشفى حيدان بمحافظة صعدة إثر ضربة جوية نفذتها قوات التحالف في 27 أكتوبر 2015، وقصف مركز صحي في تعز في 3 ديسمبر 2015 [131]، وقصف مركز علاج الكوليرا التابع للمنظمة في عبس بمحافظة حجة في 11 يونيو 2018 [132].

ونظراً لانعدام الأمن في المناطق التي تسيطر عليها دول تحالف العدوان فقد تكررت خلال السنوات الثمان حالات الاعتداء والاختطاف للعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية والهجوم على المنظمات العاملة في هذا المجال. ومن ذلك ما أعلنت عنه الأمم المتحدة في 13 فبراير 2022 أن (5) من موظفيها اختطفوا في جنوب اليمن أثناء عودتهم إلى عدن بعد مهمة ميدانية[133]. كما تعرضت (3) منظمات إنسانية في محافظة الضالع للهجوم في ديسمبر 2019 [134].

---

(130) https//:ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/القاموس العملي للقانون الإنساني

(131) https//:www.msf.org/arمستشفى آخر تدعمه منظمة أطباء بلا حدود يتعرض للقصف/

(132) https//:www.msf.org/arنتائج تحقيق فريق تقييم الحوادث في قصف التحالف لمرفقنا الطبي في عبس غير مقبولة ومتناقضة/

(133) https//:www.france24.com/ar/اختطاف خمسة من موظفي الأمم المتحدة جنوب اليمن/

(134) https//:news.un.org/ar/story1046011/12/2019/

تاسعاً: الإبعاد والتهجير القسري

تُعد عمليات الإبعاد والتهجير القسري انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومنذ بداية العدوان تعرض الكثير من المدنيين في المحافظات التي تسيطر عليها دول تحالف العدوان لعمليات اعتقال وتهجير قسري تحت ذرائع متعددة.

أبرز الشواهد على ذلك ما تعرض له آل الرميمة وآل الجنيد (2015-2016) من تهجير قسري بعد مهاجمة قراهم في محافظة تعز لأسباب طائفية.

كما نفذت قوات ما يسمى بـ"الحزام الأمني" التابعة لدول تحالف العدوان هجمات انتقامية متعددة ضد المدنيين من أبناء المحافظات الشمالية المقيمين في محافظة عدن، بعد اعتقالهم والاعتداء عليهم ومضايقتهم وتهجيرهم قسراً إلى خارج عدن[135].

عاشراً: الحبس غير المشروع وأخذ الرهائن

تُعد جرائم الاختفاء القسري من الجرائم ضد الإنسانية، وتشمل إلقاء القبض على أي أشخاص أو احتجازهم أو اختطافهم من قبل دولة أو منظمة سياسية، أو بإذن أو دعم منها لهذا الفعل أو بسكوتها عليه، ثم رفضها الإقرار بحرمان هؤلاء الأشخاص من حريتهم أو إعطاء معلومات عن مصيرهم أو عن أماكن وجودهم بهدف حرمانهم من حماية القانون لفترة زمنية طويلة.[136]

استمرت عمليات اختطاف واعتقال المسافرين المدنيين في المناطق التي تسيطر عليها دول تحالف العدوان وخصوصاً مدينة مأرب، وذلك للذين اضطرتهم الظروف التي فرضتها دول التحالف للسفر عبر هذه المناطق بعد إغلاق كافة المنافذ الحيوية، وعلى رأسها مطار صنعاء الدولي الذي يُعد الشريان الرئيسي لربط ملايين اليمنيين بالعالم الخارجي.

(135) https//:www.ohchr.org/ar/taxonomy/term?1149/page7=
(136) https//:www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/rome-statute-international-criminal-court

منذ 26 مارس 2015 تعرض الكثير من المدنيين لجرائم الاختطاف والإخفاء القسري على يد جماعات تابعة لدول تحالف العدوان:

○ مصطفى المتوكل

الدكتور "مصطفى المتوكل" شخصية أكاديمية تم اختطافه بتاريخ 27 أبريل2017، تحديداً من نقطة الفلج بمأرب وهو عائد من دولة المغرب بعد مشاركته في المؤتمر السنوي للهيئات الاستثمارية، باعتباره رئيساً للهيئة العامة للاستثمار في صنعاء، حيث اختطفته عناصر مسلحة من الحافلة التي كان يستقلها إلى صنعاء بعد وصوله إلى مطار سيئون، ونقلته إلى مكان مجهول، ولم تسمح لعائلته بزيارته أو التواصل معه حتى كتابة هذا التقرير[137].

○ خليل الجرادي

الطبيب الصيدلاني "خليل الجرادي" تعرض للاختطاف والسجن بعد سفره من صنعاء بمعية أهله وأولاده للاستقرار بمدينة مأرب، التي بقي فيها لعام ونصف يعمل في صيدلية، حيث قامت عصابات من المرتزقة باقتياده إلى سجن الأمن السياسي.

وفي السجن واجه "الجرادي" التحقيقات اليومية والإهانة والضرب المبرح بمختلف آلات التعذيب، ثم تحول إلى النيابة والمحكمة وحكم له بالبراءة، لكنه أعيد إلى سجن الأمن السياسي حيث بقي لعامين آخرين يعاني من التعذيب إلى أن تم إخراجه ضمن صفقة تبادل الأسرى في أكتوبر2020 [138].

---

(137)https//:www.yemenipress.net/archives80313/
(138)https//:ychr.org/news/1004/

○ محمد سلبة

رجل الأعمال "محمد سلبة" اختطف من نقطة الفلج بمأرب خلال سفره إلى منفذ شحن بغرض التخليص الجمركي، على الرغم من أنه لا ينتمي لأي مكون سياسي، ويعمل في التجارة فقط. تم اختطاف "سلبة" مع أحد أقاربه، ونهب (350) ألف ريال سعودي كانت بحوزته، بالإضافة إلى جميع مقتنياته الشخصية، وتم تغييبه خلف القضبان لأكثر من (3) سنوات تعرض فيها لأبشع أنواع التعذيب. وقد شرح "سلبة" بعد خروجه من السجن ما يدور في سجون المرتزقة بمأرب من تعذيب للسجناء وضرب للمسنين وصعق بالكهرباء ونتف للأظافر وتعذيب مروع للسجناء المسافرين والجرحى والأسرى بدون رحمة ولا شفقة[139].

أحد عشر: الاعتداء على الكرامة الشخصية

يُعد الاعتداء على الكرامة الشخصية وعلى الأخص المعاملة المهينة أو الحاطة بالكرامة من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني[140]. ويعتبرها نظام روما من جرائم الحرب لأنها من الأفعال الموجهة ضد الأشخاص الذين تحميهم أحكام اتفاقية جنيف 1949 [141].

خلال السنوات الثمان منذ بدء العدوان تعرض الكثير من المدنيين لحالات اعتداء على كرامتهم الشخصية في المناطق التي تسيطر عليها دول تحالف العدوان ومرتزقتها. شملت حالات الاعتداء على الكرامة الشخصية أفعال الاغتصاب، والتهجير والنقل القسري، والحبس غير المشروع، والأسر والاعتقال، والضرب، والإهانة، وغيرها من الشواهد التي احتواها التقرير.

(139) https://www.saba.ye/ar/news3133365.htm
(140) https://ihl-databases.icrc.org/ar/customary-ihl/v1/rule156
(141) https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc6/e7ec5.htm

اثنا عشر: استخدام ذخائر وأسلحة محظورة

تؤكد الكثير من قواعد القانون الدولي على حظر وتجريم استخدام بعض الأسلحة بهدف الحد من وسائل القتال وأساليبه وبما يضمن تنظيم سير الأعمال القتالية. وهذه القواعد تجد أساسها القانوني بشكل مباشر في القانون الدولي الإنساني (اتفاقيات جنيف واتفاقيات لاهاي)، وفي معاهدة حظر القنابل العنقودية 2008، وجميعها تلزم أطراف النزاع المسلح بضرورة اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة عند اختيار وسائل القتال وأساليبه[142].

تكرر استخدام دول التحالف أنواعاً متعددة من الذخائر والأسلحة المحرمة في الكثير من هجماتها مستهدفة مناطق مختلفة في اليمن، بما فيها المدن والأحياء الآهلة بالسكان، وقد وثقت عدد من المنظمات الدولية استخدام هذا النوع من الأسلحة في اليمن واعتراف التحالف بذلك[143].

المركز اليمني لحقوق الإنسان رصد استخدام تحالف العدوان بقيادة السعودية للذخائر العنقودية منذ بداية العدوان، وقام بتوثيق عدد من الهجمات التي استخدمت فيها هذه الذخائر في عدد من المحافظات.

---

(142) / تنص المادة (35/1) من بروتوكول جنيف الاول الملحق الإضافي الأول لعام 1977 على (إن حق أطراف أي نزاع مسلح في اختيار أساليب ووسائل القتال ليس حقا لا تقيده القيود). وتعد اتفاقيتي لاهاي لعامي 1899 و1907 , أول محاولة لوضع قانون ملزم يقيد حرية أطراف النزاع المسلح في اختيار وسائل القتال وأساليبه , فقد أوردت المادة (22) من اتفاقية لاهاي لعام 1907 المبدأ الذي يقيد حرية المحاربين في اختيار وسائل الأضرار بالخصم بنصها (ليس للمتحاربين حق مطلق في اختيار وسائل إلحاق الضرر بالعدو).

- المادة 55 من بروتوكول جنيف الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1977احظرت استخدام أساليب أو وسائل القتال التى يقصد بها أو يتوقع منها أن تسبب مثل هذه الأضرار بالبيئة الطبيعية ومن ثم تضر ببقاء السكان والموارد البيئية
- معاهدة حظر الذخائر العنقودية مايو 2008م https://www.icrc.org/resources/documents/sheet-fact-legal/munition-cluster-factsheet-legal-230710.htm

(143)https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/sites/05/2021/9/MDE3132082016ARABIC.pdf

التاريخ	المحافظة	المنطقة المستهدفة
2017/03/27	صعدة	منطقة الملاحيظ - مديرية الظاهر
2017/04/05	الحديدة	مديرية الصليف
2017/04/09	لحج	منطقة كهبوب
2017/04/21	مأرب	مديرية حريب القراميش
2017/04/27	الجوف	مديرية خب والشعف
2017/05/04	الجوف	منطقة صبرين - مديرية خب والشعف
2017/05/06	تعز	منطقة النجيبة - مديرية المخا
2017/05/15	تعز	شمال المخا
2017/05/20	صعدة	عدد من الأحياء السكنية - مدينة صعدة ومناطق متاخمة
2017/05/21	صعدة	منطقتي العطفين وطيبة الاسم - مديرية كتاف
2017/05/31	تعز	جبل نابضة - مديرية المخا
2017/06/12	تعز	شرق قرية يختل - مديرية المخا
2017/06/12	تعز	جنوب معسكر خالد
2017/06/29	مأرب	مديرية صرواح
2017/07/12	صعدة	منطقة آل ابوست - مديرية سحار
2017/07/17	صعدة	منطقة محضة - مديرية الصفراء
2017/07/19	صعدة	منطقة عكوان - مديرية الصفراء
2017/07/25	صعدة	مديرية رازح
2017/07/31	صعدة	منطقة آل ذرية - مديرية سحار

2017/08/11	صعدة	مديرية منبه
2017/08/28	تعز	منطقة الكمب - مديرية مقبنة
2017/10/06	الجوف	مديرية برط المراشي
2017/10/07	صعدة	مديرية باقم
2017/10/20	صعدة	منطقة قحزة
2017/11/09	صعدة	منطقة آل الشيخ - مديرية منبه
2017/11/16	صنعاء	قرية الرمادة - مديرية نهم
2017/11/23	الجوف	مديرية المتون
2017/11/26	صعدة	منطقة ذويب - مديرية حيدان
2017/12/23	الحديدة	مديرية السخنة
2018/03/21	صعدة	منطقة مران - مديرية حيدان
2018/03/23	صعدة	منطقتي الحمزات والطويلة - مديرية سحار
2018/03/24	صعدة	منطقة آل الشيخ - مديرية منبه

المركز التنفيذي للتعامل مع الألغام أعلن أنه منذ العام 2015 حتى فبراير 2023 تم تسجيل (8104) ضحية للقنابل العنقودية ومخلفات الحرب في مختلف المحافظات[144]. وكان عدد القنابل العنقودية المكتشفة حتى 2021 (3179) قنبلة عنقودية، تركزت في مناطق الزراعة والرعي في (9) محافظات هي: (صعدة، حجة، أمانة العاصمة، الحديدة، الجوف، عمران، المحويت، ذمار، تعز). وأكد المركز التنفيذي بأن هناك (8) أنواع من القنابل العنقودية تم إلقائها على اليمن مصنعة أمريكياً وبريطانياً وبرازيلياً، بينما هناك (13) نوعاً آخر لم تحمل أي بيانات عن منشأها، كالتي ألقيت على "مزارع الجر" بمحافظة حجة[145].

(144) https//:www26.sep.net/index.php/local22-52-09-22-02-2023-52778/

(145) https//:www.farsnews.ir/ar/news/13991113000670/مسؤول يمني:-3179-قنبلة-عنقودية-ألقيت-على-اليمن-من-صناعتها-أمريكية-وبريطانية

ثلاثة عشر: تجويع المدنيين

يُعد حصار المدنيين جريمة إبادة جماعية وجريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب وفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتؤكد المادتان (55 و56) من اتفاقية جنيف الرابعة على ضمان تدفق الإمدادات الغذائية والدوائية والطبية والخدمية، كما تنص القاعدة العرفية (53) على أنه: *"يحظر تجويع السكان المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب"* .

في 9 أغسطس 2016 فرض التحالف حظراً شاملاً على مطار صنعاء الدولي مغلقاً المجال الجوي المحيط بصنعاء[146]. أدى هذا الحصار الجوي لزيادة القيود على استيراد البضائع إلى البلاد. وقد شددت دول التحالف هذا الإغلاق ليصبح حضراً شاملاً على البلاد في 6 نوفمبر 2017 [147]. هذا الحضر كان نهجاً لتجويع المدنيين من خلال منع جميع المساعدات الإنسانية والمواد التجارية بما فيها الأغذية والوقود من الدخول إلى البلاد، الأمر الذي ترك أثراً كارثياً على السكان المدنيين وتحول إلى أسوأ أزمة إنسانية شهدها العالم.

وفقاً لـ"صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA" فإن اليمن لاتزال واحدة من أكبر الازمات الإنسانية في العالم، فهناك نحو(21.6) مليون شخص بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية في العام 2023، ويعاني (80 %) من السكان من أجل الوصول إلى الغذاء، ومياه الشرب الآمنة، والخدمات الصحية الكافية[148].

استمرار العدوان والحصار حتى اليوم أدى إلى تدمير الاقتصاد، مما جعل الملايين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، فأصبح الجوع وسوء التغذية أكثر التحديات إلحاحاً، مع معاناة أكثر من (17.3) مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، واحتياج (51 %) من الأطفال و(24 %) من النساء إلى علاج سوء التغذية الحاد[149].

(146) https//:www.nrc.no/arabic/news/2021/Ar-thousands-of-critically-ill-patients-stranded-with-sanaa-airport-closure/
(147) https//:www.hrw.org/ar/news/07/12/2017/yemen-coalition-blockade-imperils-civilians
(148) https//:yemen.unfpa.org/ar/publications2023 /الإستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن
(149) https//:www.undp.org/ar/yemen/stories/maljt-andam-alamn-alghdhayy-fy-alymn-mn-tlbyt-alahtyajat-alfrdyt-aly-bna-qdrat-alblad

طفلة تعاني من سوء التغذية الوخيم بسبب الحصار المفروض
على اليمن منذ بدء العدوان

الفصل الثالث: العدوان والفئات المستضعفة

تعرض المدنيون بكامل فئاتهم لمختلف صور الجرائم الخطيرة وفق الأعراف والقوانين الدولية خلال الأعوام الثمانية الماضية، إلا أن هنالك فئات من المجتمع اليمني كانت الأشد تضرراً من الهجمات العسكرية والحصار وممارسات الاحتلال في المناطق التي تسيطر عليها دول تحالف العدوان ومرتزقتها. وهذه الفئات هي فئات ضعيفة، ولا تمتلك القدرة على المشاركة بأي حال من الأحوال في أي نوع من الأعمال العسكرية، ولا تشكل هدفاً عسكرياً، وتوفرت لها الحماية الخاصة بموجب القوانين الوطنية وكافة الأعراف والقوانين الدولية في مختلف مراحل الحرب، كالنساء والأطفال والنازحين واللاجئين وذوي الإعاقة والمهمشين والسجناء، بالإضافة الى أولئك الذين لم يعودوا قادرين على المشاركة في القتال كالأسرى والجرحى.

أولاً: الأطفال

العدوان والحصار طوال (8) سنوات كانا سبباً في أزمة سوء تغذية مستمرة، إذ يعاني (2.2) مليون طفل من سوء التغذية الحاد، بينهم أكثر من (540) ألف طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم، وهي حالة مهددة للحياة إذا لم يتم علاجها بشكل عاجل. ويموت طفل واحد كل (10) دقائق لأسباب يمكن الوقاية منها(150).

ارتكبت دول التحالف الجرائم الـ(6) الجسيمة بحق الأطفال(151)، فقتلت وجرحت آلافاً منهم، واستخدمت الكثير من الأطفال في صفوف مقاتليها كمجندين في مجالات عسكرية مختلفة، كما دمرت المدارس والمستشفيات، ومنعت الغذاء والدواء، بالإضافة إلى أن قواتها ارتكبت فعل الاغتصاب بحق الأطفال بصورة متكررة في المناطق التي تحتلها وتسيطر عليها.

---

(150)https//:news.un.org/ar/story1119157/03/2023/

(151) / حدد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ستة انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في أوقات الحرب، وأدانها، ألا وهي: قتل الأطفال وتشويههم، وتجنيد الأطفال، أو استغلالهم من جانب القوات المسلحة والجماعات المسلحة، والهجمات على المدارس أو المستشفيات، والاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي الجسيم، واختطاف الأطفال، ومنع وصول المساعدات الإنسانية للأطفال.

○ قتل الأطفال وتشويههم

يعتبر قتل وتشويه الأطفال أولى الجرائم الست الجسيمة التي جرم ارتكابها القانون الدولي الإنساني. وقد وثق المركز اليمني عدد الأطفال الذين قتلوا وجرحوا بسبب الهجمات المباشرة، منذ بداية العدوان حتى مارس 2023 وكان الإجمالي (8455) طفلاً، منهم (4155) قتلى و(4300) جرحى في مختلف محافظات البلاد.

▪ أطفال ضحيان

نفذت دول تحالف العدوان الذي تقوده السعودية الخميس 9 أغسطس 2018 عدة غارات استهدفت مباشرة حافلة نقل خلال مرورها بسوق شعبي بمديرية ضحيان محافظة صعدة، كان على متنها عشرات الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين (5 - 14) سنة، والذين كانوا في رحلة تتبع مركزاً صيفياً، ليسقط منهم عشرات القتلى والجرحى بالإضافة إلى عدد من المتواجدين في السوق لحظة استهداف حافلة الأطفال والمسعفين الذين لم ينجوا من الغارات المتتالية على الموقع.

أعلنت دول تحالف العدوان أنها من قامت باستهداف الحافلة مبررة ذلك بأنه هدف مشروع ويتفق مع الأعراف والمواثيق الدولية بما فيها القانون الدولي الإنساني، مدعية أنها استهدفت خبراء وقاذفات إطلاق الصواريخ.

تشير عدد من المصادر إلى أن القنبلة التي استهدفت الأطفال في سوق ضحيان بمحافظة صعدة صناعة أمريكية من نوع (MK82) الموجهة بالليزر، وهي نوع من القذائف الصاروخية التي استخدمتها دول التحالف في قصف تجمعات مدنية أخرى، سقط إثرها أعداد كبيرة من المدنيين.

بلغ عدد القتلى نتيجة الغارات الجوية على حافلة الأطفال (51) قتيلاً بينهم (44) طفلاً، بالإضافة إلى (79) جريحاً معظمهم أطفال.

أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن غارات جوية شنها التحالف بقيادة السعودية قتلت عشرات الأشخاص، معظمهم من الأطفال دون سن (15) سنة، في مدينة صعدة شمال اليمن، وأن عشرات القتلى والمصابين نقلوا إلى المستشفيات نتيجة قصف استهدف حافلة تقل أطفالاً في سوق مدينة ضحيان، شمالي صعدة(152).

الممثل المقيم للأمم المتحدة منسقة الشؤون الإنسانية في اليمن "ليز غراندي" خلال زيارتها لجرحى جريمة استهداف حافلة أطفال ضحيان أفادت "ما رأيته هو ضحايا لغارة جوية وهو الثمن الأعلى لغارات جوية في العالم، لا يمكن، لا يمكن، لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لمثل هذا العمل"(153).

في اليوم التالي على الجريمة دعا مجلس الأمن الدولي إلى إجراء تحقيق شفاف يحظى بالثقة في الهجوم على الحافلة، ودعت كل من السويد وهولندا وبولندا وبوليفيا والبيرو لمناقشة مجزرة طلاب ضحيان بمحافظة صعدة، حيث عبر مجلس الأمن في جلسة مغلقة حول اليمن عن قلقه العميق إزاء هجوم صعدة وجميع الهجمات الأخيرة في اليمن.

- **الأيام العالمية والدولية للطفولة**

حددت الأمم المتحدة (3) أيام دولية وعالمية للاحتفال بالطفولة وهي 4 يونيو "اليوم العالمي للأطفال الأبرياء ضحايا العدوان"، و11 أكتوبر "اليوم الدولي للطفلة"، و20 نوفمبر "اليوم العالمي للطفل". وفي الوقت الذي يحتفل فيه العالم بهذه الأيام الثلاثة كان أطفال اليمن خلال السنوات الثمان منذ بداية العدوان يتساقطون قتلى وجرحى على يد دول تحالف العدوان على مرأى ومسمع من العالم. حيث بلغ عدد ضحايا الأطفال في هذه الأيام الخاصة بالطفولة حوالي (140) طفلاً بين قتيل وجريح، حسب احصائيات المركز اليمني لحقوق الإنسان.

(152) https//:www.reuters.com/article/idUSKBN1KU137/
(153) https//:www.saba.ye/ar/news505175.htm

○ تجنيد الأطفال

على الرغم من أن هذه الجريمة تُعد الجريمة الثانية من الجرائم الست الجسيمة بحق الأطفال، وعلى الرغم من أن القانون الوطني رقم (45) لسنة 2002 ينص على منع مشاركة أي شخص دون سن (18) عاماً في الصراعات المسلحة، أو الالتحاق بالتجنيد للمشاركة فيها، إلا أن دول التحالف ومرتزقتها عمدوا إلى تجنيد الأطفال ضمن تشكيلاتهم العسكرية المختلفة.

في يناير 2020 قامت حكومة الإنقاذ الوطني في صنعاء بمبادرة أحادية الجانب، رحبت بها الأمم المتحدة ومعظم المجتمع الدولي، وتمثلت في إطلاق (64) طفلاً تم أسرهم في جبهات القتال، معظمهم تم تجنيدهم للدفاع عن الحدود السعودية[154]، والبعض منهم جندتهم المجموعات المسلحة التي تمولها السعودية والإمارات.

تقارير دولية كشفت عن نماذج لتجنيد الأطفال يقوم بها التحالف ومرتزقته منذ بدء العدوان، واستخدامهم للقتال في جبهات مختلفة بما في ذلك خطوط القتال الأمامية دون تدريب أو خبرة قتالية أو عتاد عسكري أو حتى وسائل حماية ودعم لوجستي، الأمر الذي أدى إلى مقتل أعداد كبيرة منهم بالإضافة إلى وقوع معظمهم في الأسر.[155]

(154) / الجزيرة: أنباء عن تدريب بريطاني لأطفال يقاتلون مع السعودية والإمارات باليمن.

(155) لمزيد من التفاصيل بشأن الاطفال المجندين لدى قوات التحالف راجع تقرير المركز اليمني "طفولة بلون الدم ورائحة الموت" سبتمبر2021م

○ الاختطاف والعنف الجنسي

سجل المركز اليمني عدداً كبيراً من حالات الاختطاف والاغتصاب التي كان ضحاياها أطفال، خصوصاً في مناطق مختلفة من محافظات عدن وتعز والحديدة، التي تكررت فيها جرائم وأفعال جنسية مورست ضد الأطفال من قبل عناصر موالية للإمارات[156].

في إبريل 2018 قامت عناصر تابعة للإمارات بارتكاب جريمة اغتصاب بحق طفل في مديرية حيس بمحافظة الحديدة. وفي 21 مايو 2018 أقدمت عناصر تنتمي لما يسمى "المقاومة الوطنية" التابعة للإمارات على اغتصاب طفل عمره (12) عاماً من أبناء منطقة الحيمة الساحلية في محافظة الحديدة. وفي 22 ديسمبر 2018 قامت عناصر مسلحة تابعة لتحالف العدوان في مدينة المخا الساحلية بمحافظة تعز باختطاف واغتصاب طفل يبلغ من العمر (9) سنوات وهو من أبناء مديرية مقبنة. وفي يونيو 2019 سجل المركز قيام (3) من العناصر المسلحة باختطاف طفل في السابعة من عمره، أثناء تواجده أمام منزله في مديرية التحيتا بمحافظة الحديدة، وقاموا باغتصابه بطريقة وحشية. ووفقاً للشهود فقد تم العثور على الطفل في إحدى المزارع بمديرية التحيتا، وهو مغمى عليه، وعليه آثار تعذيب وضرب مبرح.

في يوليو 2020 رصد المركز جريمة جديدة قامت بها عناصر عسكرية في مديرية حيس بمحافظة الحديدة، حيث قام المرتزق "عمان سعيد عبده سالم" (40) عاماً، باغتصاب الطفلة "ماريا" التي لم يتجاوز عمرها (8) أعوام، ولحماية المعتدي تم احتجاز الطفلة المُعتدى عليها وأهلها من قبل قيادات عسكرية تابعة للتحالف بعد إسعافها إلى المستشفى ومحاولة الضغط عليهم للتنازل عن القضية التي تسببت في سخط واحتجاج شعبي كبير في المديرية.

كشفت منظمة تهامة للحقوق والتنمية والتراث الإنساني وعدد من منظمات المجتمع المدني في مؤتمر صحفي نهاية العام 2019 عن تسجيل (84) جريمة اغتصاب تعرض لها أطفال[157].

(156) الفعل الجنسي: يُقصد به كل فعل عنيف ذو طبيعة جنسية مرتكب في حق طفل. يمكن أن يتضمن الاغتصاب أو أي عنف جنسي آخر أو الاسترقاق الجنسي أو البغاء القسري أو الزواج/الحمل القسري أو التعقيم القسري.

(157) https//:tahamarights.org/ar/category

○ حرمان الأطفال من حق التعليم

المدارس واحدة من الأعيان المدنية المحمية بموجب مبادئ القانون الدولي الإنساني الذي وفر لها الحماية من استهدافها بأي صورة في أوقات الحروب بكل أشكالها، واعتبرها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1261 (1999) بشأن الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة (CAAC) واحدة من الجرائم الجسيمة التي قد ترتكب ضد الأطفال خلال النزاعات المسلحة لارتباطها المباشر بواحد من أهم حقوقهم والذي يتمثل في التعليم، ويعد استهدافها جريمة ينبغي محاسبة من يرتكبها وضمان عدم إفلاته من العقاب(158).

خلال الفترة التي يغطيها التقرير كان ملايين الأطفال يواجهون خطر الحرمان من حقهم في التعليم، حيث دمرت دول تحالف العدوان مئات المدارس والمنشآت التعليمية بشكل كلي أو جزئي، وتم استخدام مئات المدارس لإيواء النازحين الذين تم تهجيرهم وترحيلهم قسرياً من منازلهم في أكثر من منطقة، وأغلقت مئات المدارس الأخرى كونها غير آمنة. وبحسب الاحصائيات والمؤشرات فإن حوالي (2) مليون طفل قد حرموا فعلاً من حقهم في الالتحاق بالمدرسة(159).

تؤكد المؤشرات الرئيسية على تأثر العملية التعليمية في اليمن خلال الأعوام السابقة وذلك نتيجة عدة أسباب منها:

- استهداف وإلحاق الضرر بـ(3768) منشأة تعليمية في مختلف المحافظات.

---

(158) قرار مجلس الأمن الأول رقم 1261 (1999) بشأن الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة (CAAC)
القانون الإنساني الدولي - اتفاقية جنيف الرابعة:
تحظر استهداف الأعيان المدنية وتشدد على أهمية المدارس والمستشفيات بالنسبة إلى الشعب المدني، بخاصةٍ الأطفال.
القانون الإنساني الدولي - الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي:
"...تعمل أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية في كافة الأوقات..."
اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة:
يُعد حق الطفل في التعليم والمرافق الصحية حقاً غير منقوص، حتى في أوقات النزاع.
القانون الإنساني الدولي - نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية:
يُعد الاعتداء على المدارس والمستشفيات جريمة حرب في حال لم تكن أهدافاً عسكرية .

(159)https//:drive.google.com/file/d175/NXV61-wEqW8fGLusPh9NkMskj6kHLK/view

- حالة الرعب والخوف التي تولدت لدى الأُسر من مخاطر إلحاق أطفالهم بالمدارس التي استمرت الهجمات الجوية في استهدافها.
- تزايد تحديات طباعة الكتب المدرسية منذ 2015 والتي نتج عنها نقص كبير في الكتب المدرسية والمواد المدرسية الاخرى نظراً لانعدام الموارد المالية الخاصة بعملية طباعة الكتاب المدرسي وإيقاف الدعم من الدول المانحة.
- إضرابات المعلمين المتكررة باعتبارهم من الفئات الأكثر تضرراً من استمرار انقطاع الرواتب التي تُعد مصدرهم الوحيد لإعالة أسرهم، وتأمين سبل عيشهم، فبعضهم ترك مهنته الرسمية كمعلم، بحثاً عن وسيلة أخرى للحصول على المال اللازم لتوفير احتياجات أسرهم الأساسية.
- الحالة الصحية السيئة التي نتجت لدى كثير من الطلاب بسبب سوء التغذية، ونزوح أسرهم، والعمليات العسكرية لدول التحالف.

○ حرمان الأطفال من الغذاء والرعاية الصحية

كانت المستشفيات والمنشآت الصحية ومرافقها هدفاً لهجمات دول التحالف وتأثرت بالعمليات العسكرية التي تمولها على الأرض، ومن جهة أخرى فقد كانت المرافق الصحية الأكثر تضرراً نتيجة الحصار الشامل ومنع دخول الغذاء والوقود والدواء. وقد شددت المواثيق على حماية هذه المنشآت باعتبار استهدافها واحدة من الجرائم الجسيمة تجاه الأطفال لما تقدمه من خدمات أساسية لحفظ حياتهم في مختلف الظروف، وجرمت أي ممارسات تتجاوز أو تحد من تلك الحماية، معتبرة ذلك جريمة من الجرائم الدولية تعرض مرتكبيها للمساءلة القانونية[160].

(160) اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين أثناء النزاعات المسلحة لعام 1949م، المادة (18) "لا يجوز بأي حال الهجوم علي المستشفيات المدنية المنظمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضي والعجزة والنساء النفاس، علي أطراف النزاع احترامها وحمايتها في جميع الأوقات".

أدى الوضع الإنساني المتردي الذي خلفه العدوان والحصار واستمرار منع الغذاء والدواء خلال الثمان سنوات الماضية، إلى تأثر الحالة الصحية لدى معظم أطفال اليمن. وأصبح أكثر من (5,5) مليون طفل معرضين لخطر أمراض الطفولة، مع تدني مستوى خدمات الرعاية الصحية والتحصين والتغذية المقدمة لهم، ويتم تسجيل وفاة طفل كل (10) دقائق يومياً، ويعاني نصف الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد وهم بحاجة إلى مساعدة عاجلة[161].

كما سبب الحصار وآثاره إلى وفاة (830) ألف طفل دون سن الخامسة خلال (8) سنوات من العدوان. وأصبح عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية الحاد سنوياً (2.6) مليون طفل، منهم (630) ألف طفل يعانون سوء تغذية حاد وخيم. كما بلغ عدد الأطفال المصابين بالسرطان (30) ألف طفل، منع تحالف العدوان عنهم وصول الأجهزة والأدوية الإشعاعية للتشخيص والعلاج[162].

- **تشوهات الأجنة والمواليد**

العديد من التقارير الطبية أكدت أن الأسلحة والذخائر التي تستخدمها دول تحالف العدوان كانت سبباً مباشراً لتشوهات الأجنة والمواليد، خصوصاً تلك الذخائر والأسلحة التي تم استخدامها في محافظات صعدة والحديدة وصنعاء وتعز. وحسب وزارة الصحة العامة والسكان فإن هناك تزايداً كبيراً في معدلات تشوهات الأجنة ووفيات الأجنة المولودة حديثاً، والسبب في ذلك يعود إلى استخدام دول التحالف لمختلف أنواع الأسلحة خصوصاً تلك المحرمة دولياً لتأثيرها على صحة الإنسان والبيئة المحيطة، وتسببها في تزايد انتشار الأمراض السرطانية والفيروسية، وتأثيرها على الأجنة. حيث بلغت حالات الإجهاض (350)

(161) / اليونيسف: سوء التغذية الحاد يهدد ملايين الأطفال في اليمن بسبب نقص التمويل.
(162) / https://www.saba.ye/ar/news3231669.htm

ألف حالة بالإضافة إلى (12) ألف حالة تشوه. كما أن هناك تأثيرات غير مباشرة لهذا النوع من الأسلحة في إحداث تشوهات لدى الأجنة والمواليد تتمثل في انهيار الخدمات الصحية، وعجز المنظومة الصحية عن مكافحة الأمراض الفيروسية والأمراض المزمنة، بالإضافة إلى النقص الحاد في الأدوية. كما ارتفعت حالات المواليد الخدج وناقصي الوزن سنوياً في ظل العدوان والحصار بنسبة تزيد عن (8 %)، وأعداد الأطفال المصابين بالتشوهات القلبية إلى (3) آلاف طفل[163].

▪ أطفال اليمن معاناة نفسية

اتسع نطاق الآثار الخطيرة على أطفال اليمن مع مرور السنوات، واستمرار أفعال وممارسات دول التحالف بدءاً بتأثير الهجمات الجوية المباشرة وانعدام الأمن الغذائي وانتشار الأوبئة والافتقار إلى مياه شرب آمنة وغياب الرعاية الصحية وانتهاء بالحرمان من الحق في التعليم وانعدام الخدمات الاجتماعية الأساسية. كل ذلك شكل ضغوطاً هائلة على شريحة الأطفال بشكل خاص وفاقم بشدة من تدهور صحتهم النفسية. وعلى الرغم من أهمية وخطورة تلك الآثار إلا أن المركز وجد صعوبة كبيرة في الحصول على معلومات تفصيلية عن الآثار النفسية لدى الأطفال التي خلفتها هجمات دول التحالف والوضع الإنساني. ومن جهة أخرى لم تتوفر معلومات ومؤشرات دقيقة بشأن آثار الهجمات على منشآت رعاية الصحة النفسية وإمكانية الوصول إلى خدماتها، ولكن المتاح من المعلومات يشير إلى قلة المؤسسات ذات الصلة وإلى رداءة خدمة المؤسسات القائمة.

(163) https//:www.saba.ye/ar/news3231669.htm

بينت دراسات وتقارير معاناة بعض الأطفال الذين ظهرت عليهم آثار نفسية متعددة كالتأتأة في الكلام والأرق وقلة النوم والتبول اللاإرادي والكوابيس المزعجة التي تتكرر معهم باستمرار، بالإضافة إلى تنامي مشاعر الخوف وانعدام الأمن والقلق والغضب، وظهور أعراض جسدية كالصداع وآلام الصدر والبطن والإرهاق، والتي تُعد طبياً مؤشرات على وجود ضائقة نفسية حادة.

المركز قام نهاية أغسطس 2020 بزيارة عدد من الأسر في حي الرباط بأمانة العاصمة ممن تعرضت منازلهم للهجمات الجوية المباشرة منتصف مايو2019، وخلص فريق الزيارة إلى جملة من النتائج عن الآثار النفسية على الأطفال الناجين من تلك الهجمات.

أسرة "البحري" وأطفالها السبعة واحدة من تلك الأسر التي عانت آثاراً قاسية حيث ظهرت لدى أطفالها مشاكل نفسية كثيرة مثل التأتأة وصعوبة الكلام والشعور بالقلق والرعب المستمر. أما أسرة "آل معصار" فقد أصبح أطفالها يعانون من الذعر والخوف الشديدين ما إن يسمعوا صوت طائرات تحلق في السماء، إلى جانب عدم الاستقرار في النوم[164].

(164) / https://org.ychr/890/news/

ثانياً: النساء

خلال (8) سنوات من العدوان كانت المرأة الضحية الأولى في كافة مراحل الاستهداف، فقد كانت الضحية والشاهد على قتل أفراد أسرتها تحت ركام المنازل والمنشآت السكنية وأماكن تجمعات المدنيين، وكانت الحامل الأول لمعاناة أسوأ وضع إنساني تسبب به العدوان والحصار.

قتلت العمليات العسكرية في اليمن عشرات الألاف ممن كانوا يعولون ألاف الأسر فأرغمت النساء على القيام بمهمات إضافية والخروج للعمل في مجالات محدودة لتوفير أبسط مقومات العيش لتلك الأسر. وكنتيجة طبيعية للعمليات العسكرية لدول تحالف العدوان فقد أجبر ملايين السكان على التنقل والنزوح للبحث عن الأمان والنجاة بأرواحهم، لتبدأ في مخيمات الإيواء والنزوح معاناة جديدة لكل أفراد الأسرة وبالذات للنساء اللاتي يتعرضن للانتهاكات والممارسات غير الإنسانية.

بحسب إحصائيات المركز اليمني فقد بلغ عدد الضحايا من النساء خلال فترة التقرير (6725) امرأة منهن (3122) قتيلة و(3603) جريحة.

تعاني أكثر من (1.5) مليون امرأة من الحوامل والمرضعات من سوء التغذية، منهن (650) ألفاً و(495) امرأة مصابات بسوء التغذية المتوسط. في حين تموت امرأة و(6) مواليد كل ساعتين بسبب المضاعفات أثناء الحمل والولادة، ويقدر عدد النساء اللاتي يمكن أن يفقدن حياتهن أثناء الحمل أو الولادة بـ(17) ألف امرأة. كما أن أكثر من (8) ملايين امرأة وفتاة بحاجة إلى توفير الخدمات المنقذة[165].

(165) https//:entesaf.org/16606/

○ جرائم قتل النساء في صالات الأعراس ومجالس العزاء

كثير من هجمات تحالف العدوان قتلت النساء في الأماكن الخاصة بتجمعاتهن كصالات الأعراس ومخيمات العزاء وغيرها من التجمعات النسائية. من بين تلك الجرائم استهداف مخيم عرس نسائي بمنطقة ذوباب في المخا بمحافظة تعز بعدد من الصواريخ في سبتمبر 2015، قتل في تلك الجريمة أكثر من (130) غالبيتهم نساء وأطفال.

تكررت جرائم ابادة تجمعات النساء، وفي أقل من شهر من الجريمة السابقة هاجمت طائرات التحالف حفل زفاف بمنطقة سنبان مديرية ميفعة عنس بمحافظة ذمار في 7 أكتوبر 2015، حيث استهدفت المنزل والمخيم المخصص لتجمع النساء فقتلت (49) شخصاً، جلهم من النساء والأطفال، وجرحت (70) أخرين بينهم (17) طفلاً و(8) نساء.

في فبراير 2017 هاجمت طائرات دول التحالف تجمعاً لعزاء نسائي في منطقة أرحب شمال صنعاء، وقتلت في تلك الهجمة أكثر من (8) نساء وتسببت في جرح (10) أُخريات.

كما استهدفت طائرات التحالف في ديسمبر 2017 تجمعات نسائية أثناء عودتهن مشياً على الأقدام من حفل زفاف بمنطقة القراميش بمحافظة مأرب، ونتج عن ذلك مقتل (12) امرأة وإصابة العشرات منهن بجروح خطيرة.

تم استهداف حفل زفاف في منطقة بني قيس بمحافظة حجة في 22 أبريل 2018، مما أدى إلى مقتل أكثر من (30) مدنياً معظمهم من النساء والأطفال.

○ الاختطاف والعنف الجنسي ضد النساء

يُعد خطف النساء في اليمن عيباً أسود في العرف القبلي وانتهاكاً لكل القيم والقوانين المحلية والدولية. وخلال سنوات العدوان تعرضت العشرات من النساء لجرائم اختطاف واغتصاب في المناطق التي تسيطر عليها قوات التحالف ومرتزقتها.

شهدت محافظتا مأرب والجوف جملة من عمليات الاختطاف والاعتقالات التعسفية، ومن ذلك ما تعرضت له "سميرة مارش" في العام 2018 من اعتقال تعسفي من منزلها في الجوف، ثم نقلت منها إلى مدينة مأرب.

في فبراير 2021 قام المركز برصد حالة وفاة المختطفة "صفاء الأمير" التي توفيت في سجن الاستخبارات العسكرية بمدينة مأرب نتيجة تعرضها للتعذيب طوال شهر كامل بعد اختطافها مع والدها وزوجها.

مطلع فبراير 2021 داهمت مجموعة من العناصر الأمنية التابعة للسعودية منازل للنازحين بمأرب، وقامت باختطاف (5) نساء من بين أهاليهن، ثم عادت صباح اليوم التالي واقتادت (2) أخريين. وجرى تسليم المختطفات إلى السعودية دون إبلاغ أسرهن عن أماكن اعتقالهن، الأمر الذي تسبب في استياء شعبي واسع في كافة المحافظات.

○ حرمان النساء من الحق في الرعاية الصحية

مع انهيار قطاع الخدمات الصحية بسبب العدوان والحصار كانت النساء الأكثر تضرراً من صعوبة الحصول على الرعاية الصحية الخاصة بهن. وأصبحت الحوامل يلدن في ظروف صحية صعبة جداً، وقد فقدت بعض النساء حياتهن بسبب تعقيدات الحمل أو بسبب أمراض كان من الممكن علاجها إذا وصلن إلى المرافق الصحية في الوقت المناسب. وتُعد النساء في المناطق الريفية التي تبعد عن المدن عشرات الكيلومترات الأكثر عرضة لخطر الموت نتيجة الحرمان من الرعاية الصحية.

كما ان آثار الحصار والعدوان قد سببت في وفاة (46) ألف امرأة، إلى جانب (1.8) مليون امرأة تعاني سوء تغذية سنوياً، ومليون امرأة أخرى تعاني من مضاعفات في ظل الحصار[166].

○ النساء في مخيمات النزوح معاناة مستمرة وانتهاكات متكررة

بحسب آخر الاحصائيات فإن (8) سنوات من العدوان أفرزت نزوح (4) ملايين و(500) ألف شخص، شكلت النساء والأطفال النسبة الأكبر من بينهم[167]. وتخوض النساء في مخيمات وأماكن النزوح صراعاً يومياً بغية تدبير الأمور المعيشية، وتتعاظم معاناتهن للحفاظ على كرامتهن والاهتمام بعائلاتهن في منازل مكتظة وخيام غير آمنة.

تكررت عمليات اختطاف الفتيات النازحات إلى محيط مدينة مأرب، ومنها قيام قائد ما يسمى "القوات الخاصة" التابعة لدول التحالف بمدينة مأرب في سبتمبر 2020 باختطاف فتاة من مخيمات النازحين القادمين من محافظة الجوف، واقتيادها إلى شقة خاصة بعد منتصف الليل، بذريعة التحقيق معها[168]. هذه الممارسات التي رصدها نشطاء حقوق الإنسان تكررت من قبل قوات الأمن بمحافظة مأرب من خلال الاستدعاءات الليلية للعديد من النساء في مخيمات النازحين بذريعة التحقيقات والإجراءات الأمنية.

---

(166) ttps//:www.saba.ye/ar/news3231669.htm

(167) https//:yemen.iom.int/ar/news/snt-hasmt-llymn-almnzmt-aldwlyt-llhjrt-ttlq-nda-tmwyl-llhswl-ly183-mlywn-dwlar-ltqdym-alaghatht-lakthr-mn-4-mlayyn-shkhs-mhtaj

(168) https//:m.sa24.co/show13711661.html

ثالثاً: المهمشون (أحفاد بلال)

لم يكن أحفاد بلال أو كما يسميهم البعض المهمشين بمنأى عن هجمات تحالف دول العدوان المباشرة، حيث تم استهداف تجمعاتهم السكانية في عدد من المناطق.

في 11 إبريل 2015 كان تجمع أحفاد بلال السكني بمديرية ماوية بمحافظة تعز هدفاً مباشراً لهجمات تحالف العدوان، وقد سقط نتيجة ذلك الاستهداف (16) قتيلاً و(12) جريحاً.

في 13 يوليو 2015 ارتكبت دول التحالف مجزرة بشعة راح ضحيتها العشرات من الأطفال والنساء والعجائز والعمال البسطاء من فئة أحفاد بلال بحي العمال (مدينة المهمشين) في منطقة سعوان بأمانة العاصمة. وفي التاريخ ذاته استهدفت الهجمات الجوية مقرات أعمال فئة المهمشين بصندوق النظافة في حي الستين بأمانة العاصمة. وقد أدت هذه الهجمات الجوية، إلى جانب الآثار التي تسبب فيها الحصار، إلى تفاقم معاناة المهمشين وتردي أوضاعهم المعيشية بشكل كبير وخصوصاً نساء وأطفال هذه الفئة.

رابعاً: النازحون واللاجئون

يعد النازحون الذين فروا من منازلهم بسبب الحرب دون أن يجتازوا الحدود الدولية لبلدانهم محميين وفق القانون الدولي الإنساني بصفتهم مدنيين، شريطة ألا يشاركوا مباشرة في الأعمال العدائية.

تشير الإحصائيات إلى أنه منذ بداية العدوان ترك ما يزيد على (4) ملايين شخص منازلهم ولجأوا إلى مناطق أخرى[169]، وتم استضافتهم في كثير من المحافظات من قبل عدد من الأسر، مما أثر على الاحتياجات اللازمة من الغذاء والإيواء والمواد الأساسية المنزلية لكل من النازحين والمضيفين والذين يقدر عددهم بـ(6) ملايين شخص، حيث يسهم النزوح الناتج عن العدوان والأعمال الإرهابية في زيادة هذا الاحتياج للإيواء والمواد الأساسية.

كانت مخيمات النازحين هدفاً مباشراً لهجمات دول التحالف خلال السنوات الثمان الماضية في عدد من المناطق، منها مخيم المزرق للنازحين بمنطقة المزرق بمحافظة حجة في 31 مارس 2015، حيث قتل (40) نازحاً وجرح أكثر من (260) آخرين، معظمهم من النساء والأطفال[170].

في ابريل 2021 رصد المركز قيام القوات العسكرية التابعة لدول التحالف باستخدام النازحين في مخيم صنعاء بمحافظة مأرب دروعاً بشرية[171]. وقد جرم القانون الدولي إقدام الأطراف المتنازعة في الصراعات والحروب على استخدام المدنيين كدروع بشرية وفق اتفاقيتي جنيف 1929 و1949، والبروتوكول الإضافي لها 1977، وأيضا معاهدة روما 1998 [172].

(169) https//:www.unhcr.org/ar61/c859d24

(170) ورد في تقرير منظمة العفو الدولية-أغسطس2015م، (تسببت إحدى هجمات قوات التحالف بتاريخ 9 يوليو/ تموز بمقتل (10) أفراد من عائلة واحدة، بينهم أربعة أطفال لجأوا للاحتماء بإحدى المدارس شمال عدن عقب نزوحهم من منزلهم جراء القتال. وقال والد ثلاث شابات قُتلن في الهجوم في حديثة لمنظمة العفو الدولية: "لقد جئنا إلى هنا فراراً من الحرب، فلم يكن لدينا مكان آخر نذهب إليه".)

(171) **https//:ychr.org/news/1022/**

(172) فقد نصت المادة 58 من البروتكول الإضافي الأول 1977، تحت عنوان "التدابير الوقائية"، على جملة قواعد مفروضة على الدول

بسبب العدوان والحصار استمرت معاناة النازحين تتفاقم إلى جانب تشردهم في المخيمات والمدارس وبعض المنازل وفقدانهم لمصادر دخلهم، وتعرض الكثير منهم للأمراض والأوبئة والمجاعة.

يحمي القانون الدولي الإنساني وقوانين أخرى اللاجئين وهم الأشخاص الذين عبروا الحدود الدولية، بعد تعرضهم لخطر الاضطهاد في بلدهم الأصلي أو وقوعهم ضحية له. ومع ذلك فإن قاعدة بيانات المركز تشير إلى وجود قتلى وجرحى من المهاجرين الأفارقة في المناطق التي استهدفتها هجمات تحالف العدوان منذ 2015.

كانت منظمات دولية قد أكدت أن بعض المسؤولين اليمنيين التابعين لدول تحالف العدوان عذبوا واغتصبوا وأعدموا مهاجرين وطالبي لجوء من القرن الأفريقي بمركز احتجاز بمدينة عدن. وحرمت السلطات هناك طالبي اللجوء من فرصة طلب الحماية كلاجئين، وقامت بترحيل عدد من المهاجرين بشكل جماعي في ظروف خطيرة عبر البحر[173].

بكل ما يتعلق بهؤلاء السكان: (أ) السعي جاهدة إلى نقل ما تحت سيطرتها من السكان المدنيين والأفراد المدنيين والأعيان المدنية بعيدا عن المناطق المجاورة للأهداف العسكرية، وذلك مع عدم الإخلال بالمادة 49 من الاتفاقية الرابعة. (ب) تجنب إقامة أهداف عسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بالقرب منها. (ج) اتخاذ الاحتياطات الأخرى اللازمة لحماية ما تحت سيطرتها من سكان مدنيين وأفراد وأعيان مدنية من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية".
البروتوكول الإضافي الأول 1977 لاتفاقية جنيف تضمن "أنه لا يجوز التوسل بوجود السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين أو تحركاتهم في حماية نقاط أو مناطق معينة ضد العمليات العسكرية ولا سيما في محاولة درء الهجوم عن الأهداف العسكرية أو تغطية أو تحييد أو إعاقة العمليات العسكرية، ولا يجوز أن يوجه أطراف النزاع تحركات السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين بقصد محاولة درء الهجمات عن الأهداف العسكرية أو تغطية العمليات العسكرية" كما نص نظام روما لسنة 1998، أن على استعمال الدروع البشرية في النزاعات

(173)https//:www.hrw.org/ar/news316785/17/04/2018/

خامساً: ذوو الإعاقة

تقدر منظمات دولية العدد الحالي لذوي الإعاقة في اليمن بنحو (4.5) مليون شخص، على الرغم من أنه من المتوقع أن يكون العدد الفعلي أعلى بكثير من هذا، لا سيما بسبب العدوان وآثار الحصار[174]، ومخلفات العدوان من ألغام وقنابل عنقودية محرمة دولياً. وينضم (50 - 100) شخص يومياً إلى فئة ذوي الإعاقة لأسباب كثيرة، أبرزها قذائف وصواريخ العدوان وأدواته المحلية، وسوء التغذية لدى الأطفال والتشوه الخلقي، وأمراض التقزم، والفشل الكلوي.

منذ بداية العدوان في مارس 2015 مرت (8) سنوات وبلادنا تقصف براً وبحراً وجواً بشتى أنواع الأسلحة بما فيها المحرمة دولياً، ولم تسلم من ذلك مراكز ودور ومنظمات الأشخاص ذوي الاعاقة في مختلف المدن والمحافظات، حيث كانوا عرضة للقتل والإصابات الخطيرة والأضرار الصحية والنفسية والاجتماعية المختلفة.

رافق ذلك حصار بري وبحري وجوي على مرأى ومسمع العالم أجمع ومؤسساته الأممية، وباعتبارهم جزءاً من المجتمع اليمني، فقد تعرض ذوو الإعاقة للكثير من الانتكاسات والأضرار المباشرة الناتجة عن تدهور الوضع الإنساني وانعدام الخدمات أكثر من غيرهم من فئات المجتمع بسبب ظروف اعاقاتهم المختلفة.

توقفت الكثير من الجمعيات والمراكز العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة عن العمل، بعد تعرض عدد منها للتدمير الكلي أو الجزئي جراء الغارات الجوية، فيما تعرضت أخرى للنهب والمصادرة، وتوقف عدد آخر جراء تراجع الإيرادات بصورة عجزت معها عن مواجهة التزاماتها تجاه الأشخاص ذوي الاعاقة. ومن هذه المؤسسات صندوق رعاية وتأهيل المعاقين الذي كان

(174) https//:www.amnesty.org/ar/latest/news/12/2019/yemen-war-and-exclusion-leave-millions-of-people-with-disabilities-in-the-lurch/

يقدم دعماً مؤسسياً لأنشطة وبرامج (135) جمعية ومركز في العاصمة والمحافظات، مما أدى إلى حرمان عشرات الآلاف من الأشخاص ذوي الإعاقة من الخدمات التي كانوا يتلقونها عبر تلك الجمعيات والمراكز.

في سياق الهجمات الجوية التي نفذتها مقاتلات دول تحالف العدوان في 5 يناير 2016، والتي استهدفت عدداً من المناطق والأحياء السكنية في العاصمة صنعاء، ارتكبت دول التحالف صورة أخرى للجرائم الأشد خطراً تجاه أكثر الفئات ضعفاً وأشدها احتياجا للرعاية الخاصة، حيث استهدفت "مركز النور لرعاية وتأهيل للمكفوفين" في مديرية الصافية، الذي يسكنه حوالي (100) من المكفوفين[175]. المركز الذي يحيط به منازل مواطنين ومدارس ومستشفى الأم للأمومة والطفولة تعرض لصاروخين أنفجر أحدهما والآخر لم ينفجر، وتسببت تلك الهجمة في إصابة عدد من المكفوفين من نزلاء المركز بأضرار جسدية ونفسية، ما يزال بعضهم يعاني من آثارها حتى اليوم.

(175) https//:yehwrf.org/news/fund-news267/

سادساً: الصيادون

يعتمد الكثير من سكان المناطق الساحلية على صيد الأسماك كمصدر وحيد للدخل، ويمثلون واحدة من فئات المجتمع اليمني التي تعيش تحت خط الفقر، حيث قد لا يصل دخل الفرد فيها إلى دولار واحد يومياً. ويعيش الصيادون في منازل متواضعة جداً (عشش) بعيداً عن الأحياء السكنية. وخلال السنوات الثمان منذ بداية العدوان كان الصيادون عرضة للاستهداف من قبل طائرات قوات التحالف، كما عانوا بشكل كبير من آثار الحصار الجائر ومنع قوات التحالف لهم من الاصطياد بحجج وذرائع زائفة.

في 22 أكتوبر 2015 وثق المركز جريمة دموية ارتكبتها دول تحالف العدوان في جزيرة عقبان بمحافظة الحديدة. استهدفت الهجمات عدداً من قوارب الصيادين الذين كانوا يبحثون عن لقمة عيشهم عن طريق صيد الأسماك في المياه المحيطة بالجزيرة. قتلت هذه الغارات (200) صياد وأصابت آخرين، وتوفي العشرات متأثرين بإصاباتهم نتيجة عدم تمكن فرق الإسعاف على مدى (5) أيام من الدخول لإنقاذهم بسبب استمرار الغارات على الجزيرة وقوارب الإسعاف.

بحسب إفادات الشهود فإن الغارة الأولى قتلت على الفور (70) صياداً، فيما هرع بقية الصيادين لإسعاف الجرحى، لكن الطيران عاد من جديد واستهدف المسعفين، ليستمر القصف وتتزايد أعداد القتلى والجرحى. ولم يتوقف الطيران عند هذا الحد فحين هرب البعض إلى داخل جزيرة عقبان تدخلت طائرات الأباتشي وبدأت في القصف على الجزيرة بأكثر من (15) غارة جوية، مستهدفة كل من وجدته أمامها. معظم ضحايا هذه الجريمة فقدت جثثهم في البحر فيما تم العثور على بعضها في شواطئ محافظة الحديدة، وقد تمكن عدد من المواطنين من انتشال تلك الجثث بعد أيام من تحللها وسط البحر.

"أحمد مهدي" أحد الناجين من المجزرة والذي فقد بعضاً من أصابع يده، يقول: *"نحن صيادون نبحث عن لقمة العيش، وضربتنا الطائرات من غير ما ندري، والجثث مازالت في البحر ماعد لقينا فرصة نطلعها"*.

فريق المركز بحث عن أي مؤشرات للدلالة على وجود أهداف عسكرية محتملة في المنطقة، لكنه لم يجد أي أهداف عسكرية في ذلك المكان اطلاقاً، ووجد المركز أن جميع القتلى والمصابين في الهجمات على جزيرة عقبان كانوا جميعهم من المدنيين[176].

(176) https//:ychr.org/statement/sfycfh/214/

رافعات ميناء الحديدة بعد الاستهداف المستمر لها
من قبل طائرات تحالف العدوان

الفصل الرابع: الآثار الاقتصادية للعدوان والحصار

استخدم تحالف العدوان كل الوسائل لتدمير الاقتصاد اليمني من خلال العدوان المباشر، والحصار لتعطيل الحركة الإنتاجية والخدمية في البلاد، ومنع أساسيات الحياة من الغذاء والدواء والوقود من الدخول إلى الموانئ اليمنية، متعمداً إماتة الشعب اليمني جوعاً. وفي ظل صمت وتواطؤ دولي سافر، أغلق العدو المنافذ البرية والبحرية والجوية محاولاً عزل اليمن عن العالم الخارجي.

منذ اليوم الأول للعدوان عمد التحالف إلى ارتكاب جرائم اقتصادية منظمة بحق مختلف القطاعات الاقتصادية اليمنية، مستهدفاً المواقع المدنية والاقتصادية المحرم استهدفها حسب القانون الدولي الإنساني. وبالنظر في خارطة التدمير التي طالت الاقتصاد اليمني تقدر الخسائر المباشرة وغير المباشرة بمختلف القطاعات، بالإضافة إلى الفرص الضائعة في الاقتصاد التي تسبب بها العدوان والحصار طيلة (8) سنوات بأكثر من (200) مليار دولار كتقدير أولي. ووفقاً للتقديرات فأن خسائر الاقتصاد القومي الأولية في مجال البنى التحتية والمنشآت الإنتاجية والخدمية بلغت خلال الفترة 2015 ـ 2018 ما يقارب (129) مليار دولار، وخلال هذه السنوات تركز التدمير على القطاعات الاقتصادية بنسبة كبيرة.

استناداً إلى تقارير وزارة التخطيط والتعاون الدولي في العاصمة صنعاء فإن الانكماش التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قُدر بحوالي (46 %) خلال الأربع السنوات الأولى من عمر العدوان. وقدرت الوزارة تكلفة الفرصة الضائعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 بحوالي (49.8) مليار دولار خلال الفترة 2015 ـ 2018، وارتفعت إلى (121) مليار دولار في العام 2022، وازداد الوضع تعقيداً مع انقسام المؤسسات الاقتصادية، وتعثر قطاع النفط والغاز، وتفاقم ظاهرة الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتردي الخدمات الاجتماعية الأساسية.

عمد تحالف العدوان ومرتزقته إلى استهداف الإيرادات العامة للدولة في القطاع الحكومي والعام الذي يلعب دوراً حيوياً في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ويساهم بما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي (45,3 %)، ويوظف (31 %) من السكان العاملين، ويدفع إعانات الرعاية الاجتماعية لـ(1.5) مليون حالة من الفئات الأشد ضعفاً وفقراً. هذا الاستهداف تسبب في تدهور الأوضاع الإنسانية للملايين من اليمن بشكل حاد أواخر العام 2016، جراء قيام العدوان ومرتزقته بتشديد الخناق على المالية العامة، ومصادرة الإيرادات العامة في المحافظات الجنوبية والشرقية، وتوسيع نطاق الحرب الاقتصادية من السيطرة على الموارد العامة في هذه المحافظات إلى تقييد حركة التجارة الخارجية، واستهداف إيرادات الضرائب والجمارك. وتفاقمت بذلك أزمة السيولة النقدية، وتراجعت الإيرادات بنسبة (60 %) في عام 2016، مقارنة بالعام الأول للعدوان، لتقتصر بعد ذلك الإيرادات بدرجة رئيسة على فائض أرباح بعض المؤسسات العامة، والضرائب المحدودة أصلاً بفعل تعطل ضرائب الدخل على مرتبات موظفي الدولة، وأضرار الحرب على مؤسسات القطاع الخاص والمنافذ الجمركية. كل ذلك أدى إلى انكماش النفقات العامة بحوالي (36 %) عام 2016 مقارنة بعام 2014، لتنكمش الحركة التجارية والاقتصادية في البلد بشكل عام.

في ظل مساعي دول تحالف العدوان إلى تجفيف مصادر الدخل الوطني من كافة الإيرادات، وأغلاق كافة القنوات المالية المتدفقة للبنك المركزي التي تغذي الإنفاق العام، استهدف التحالف المصادر المالية التي تعتمد عليها الموازنة العامة للدولة التي أقرتها قبل العدوان الحكومة المشكلة وفق اتفاق السلم والشراكة ـ الموقع بين الأطراف السياسية في 21 سبتمبر 2014 ـ وتوصف موازنة العام 2014 بأنها أكبر موازنة من حيث النفقات العامة. هذا الأمر أدى إلى تكبد الإيرادات العامة للدولة التي بلغت (2.2) تريليون ريال خلال العام 2014 خسائر فادحة، حيث تراجعت الإيرادات خلال العام 2015 إلى (1) تريليون و(21) مليار و(3) ملايين ريال، بنسبة تراجع بلغت (53 %).

في العام 2016 أتجه العدوان إلى تكثيف الحرب الاقتصادية على الشعب اليمني، من خلال قطع الإيرادات العامة عن البنك المركزي في المحافظات الجنوبية والشرقية ومحافظة مأرب، ومصادرة إيرادات الغاز والنفط، لتتراجع الإيرادات العامة إلى (877) مليار و(402) مليون ريال بنسبة (61 %).

مع اشتداد الحرب الاقتصادية خلال العام 2017 لم تصل الإيرادات العامة المتحصلة من قبل حكومة الإنقاذ إلى (700) مليار ريال منها (80 %) شبة نقد ـ شيكات وكمبيالات ـ و(20 %) نقداً. وعلى الرغم من التراجع الحاد في الإيرادات العامة للدولة خلال العام الثالث للعدوان، إلا أن التحالف صعد حربه الاقتصادية على الإيرادات العامة للدولة، فسعى خلال العام 2018 إلى تشديد الخناق على الإيرادات وقطع العديد من الموارد كوقفه التعامل بالجوازات الصادرة من المناطق الواقعة تحت سيطرة حكومة الإنقاذ، وتشديد الخناق على حركة الملاحة البحرية في ميناء الحديدة، وتوجيه أغلب الواردات التجارية إلى موانئ خارجة عن سيطرة حكومة صنعاء، تحت ضغط الحرب الاقتصادية والحصار المفروض على حركة التجارة من وإلى اليمن. وفي إطار الحرب الاقتصادية كان هدف تجفيف كافة المصادر الايرادية لصنعاء هو إيصال المالية العامة حد الإفلاس، وإفشال الدولة، وإخراج مؤسساتها عن دائرة العمل كلياً، وهذا ما ظهر في سبتمبر 2016 من خلال قرار نقل وظائف البنك المركزي من صنعاء والعبث بها في فرع البنك في عدن.

بسبب العدوان والحصار تراجع حجم الواردات إلى أدنى مستوياتها، نتيجة توقف مدخلات البلد من العملات الصعبة واشتداد الحرب الاقتصادية. وعلى الرغم من أن اليمن ظلت تعتمد سياسة الباب المفتوح لاستيراد السلع والمنتجات ـ المعمول بها من قبل العدوان ـ إلا أن معظم واردات اليمن تركزت بعد بدء العدوان أساسيات الحياة المرتبطة بالبقاء كالغذاء والدواء والوقود، لتتراجع فاتورة الاستيراد من (14) مليار دولار إلى نحو (5) مليارات دولار خلال بعض سنوات العدوان.

منذ بداية العدوان فرضت دول التحالف العديد من القيود على حركة الأموال بين اليمن والخارج، بالإضافة إلى استهدافها للقنوات الإيرادات المهمة التي تعزز موقف الموازنة العامة للدولة، كإيرادات النفط والغاز التي توقفت كلياً منذ إبريل 2015، والتي تعد أهم مصدر للدخل من العملة الأجنبية، إلى جانب إيقاف المساعدات والمنح والقروض، وتشديد الرقابة على التحويلات المالية للمغتربين، وتجميد مستحقات شركات الاتصالات.

أولاً: الإنهاك الاقتصادي

منذ أواخر مارس 2015 وحتى سبتمبر 2016، تعمد تحالف العدوان استهداف البنية التحتية للاقتصاد الوطني بصورة مباشرة وغير مباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والتجارية، مما أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بصورة حادة مقابل ارتفاع فاتورة الاستيراد، وضاعف مؤشرات الفقر التي تجاوزت (85 %) خلال سنوات العدوان، وتسبب في تصاعد معدلات البطالة إلى أكثر من (65 %).

على الرغم من التدمير المكثف الذي تعرض له الاقتصاد الوطني خلال العامين الأولين من عمر العدوان، والذي طال المصانع والمزارع والأسواق ومخازن وطرق إمداد الغذاء وشبكات الخدمات العامة من طرقات ومياه وكهرباء، وتشديد الحصار على المنافذ البحرية والجوية والبرية، إلا أن تلك الصدمة التي تعرض لها الاقتصاد اليمني ـ الذي يصنف بالاقتصاد الهش ـ لم تساهم بشكل كبير في تدهور سعر صرف العملة بصورة حادة. ويعود السبب في ذلك إلى أن الاقتصاديات الهشة لا تتضرر بصورة مباشرة بالصدمات الكبيرة من جانب، ومن جانب أخر لم يكن الاقتصاد الوطني قوياً ومنظماً. وعلى الرغم من الخسائر والأضرار الجسيمة في الاقتصاد الوطني، إلا أن ألقيمة الشرائية للعملة الوطنية ظلت متماسكة نسبياً، ولم تفقد سوى (33 %) من قيمتها الشرائية أمام العملات الأجنبية. وقد فقد الريال اليمني منذ نقل عمليات البنك المركزي من صنعاء إلى عدن في سبتمبر 2016 ما يقدر بـ(137 %) من قيمته

الشرائية في المحافظات المحتلة، بينما فقد في السنوات الأخيرة أكثر من (400 %) من قيمته الشرائية، ولايزال يتجه في ظل الوضع الاقتصادي الذي تعيشه عدن والمحافظات المحتلة نتيجة الفساد والفشل في إدارة الملف الاقتصادي نحو تسجيل انهيار قياسي جديد بعد أن لامس (1400) ريال، بينما لم يتجاوز في المحافظات الواقعة تحت إدارة حكومة صنعاء (535) ريالاً للدولار. وكلما انخفض سعر صرف العملة الوطنية سجل المؤشر العام لأسعار المستهلك ارتفاعات قياسية جديدة. وكانعكاس لتدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية أمام العملات الأجنبية في السوق المحلي، تجاوزت معدلات التضخم نسبة (36 %) التي سجلتها خلال العامين الأولين للعدوان. ووفقاً للمعطيات فإن معدل التضخم السنوي في أسعار المواد الغذائية بلغ (55 %) نهاية العام 2018 مقارنه بما كان عليه قبل العدوان، وبزيادة (25 %) عن العام 2017.

بالتزامن مع تلك الجرائم وتحويل القطاعات الاقتصادية إلى أهداف عسكرية لدول تحالف العدوان، تراجع الإنتاج الوطني من السلع والمنتجات، وارتفعت الواردات من السلع والمنتجات الأساسية كالغذاء والوقود والدواء بنسبة (95 %)، مقابل توقف مصادر الدخل الوطني من النقد الأجنبي. ووفق بيانات البنك المركزي اليمني في صنعاء عام 2014 فإن هذه المصادر بلغت قرابة (18) مليار دولار، ومثلت عائدات الصادرات من مختلف السلع والمنتجات نسبة (44 %) شكلت إيرادات النفط والغاز منها (36 %)، واحتلت إيرادات المغتربين المرتبة الثانية بنسبة (18 %)، يليها إيرادات الاستثمارات المباشرة للنفط بنسبة (14 %)، واحتلت موارد النقد الأجنبي من المساعدات والمنح الدولية المرتبة الرابعة بنسبة (10 %)، يليها صادرات الخدمات من النقد الأجنبي بنسبة (9 %)، والقروض الخارجية بنسبة (3 %)، وايرادات أخرى بنسبة (2 %).

خلال العامين الأولين للعدوان والحصار تصاعد العجز التجاري لليمن الذي يستورد معظم احتياجاته من الأسواق العالمية. وفي ظل التراجع الحاد لإيرادات البلاد من النقد الأجنبي تراجعت الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي من (4,1) مليار دولار إلى (700) مليون دولار أواخر العام 2016، بفعل ارتفاع فاتورة الاستيراد بنسبة (97 %) نتيجة تراجع الإنتاج الوطني بسبب العدوان المباشر من جهة، ومنع دخول المواد الأولية اللازمة للإنتاج، وارتفاع تكاليف الإنتاج جراء أزمات المشتقات النفطية، وارتفاع أسعار الوقود بنسب مضاعفة من جهة أخرى.

خلال هذه الفترة عمد تحالف العدوان إلى تشديد الحصار الاقتصادي والمالي بطرق وأساليب مختلفة، منها:

- فرض قيود مالية على التحويلات المالية بين اليمن ودول العالم محاولاً عزل البنوك والمصارف اليمنية عن البنوك الإقليمية والدولية.
- استنزاف السيولة النقدية المتدفقة من المحافظات الشمالية إلى المحافظات الجنوبية والشرقية على شكل رواتب لموظفي الدولة وسلع وخدمات، وفي موازاة ذلك تم تشديد الحصار على الموانئ والمطارات، ومنع الغذاء والدواء والوقود من الدخول إلى الموانئ لتزويد السوق المحلية بالسلع والمنتجات الأساسية، وإغراقها بسلع ومنتجات إماراتية وسعودية بملايين الدولارات، بالإضافة إلى وقوف التحالف ومرتزقته وراء انتشار الأسواق السوداء للمشتقات النفطية بهدف سحب العملة من الأسواق المحلية في المحافظات الواقعة تحت إدارة حكومة صنعاء، واشتراط دخول واردات الوقود عبر الموانئ التي تحت سيطرتهم.
- منع تحويل الأموال الفائضة من العملات الصعبة من البنوك التجارية والإسلامية اليمنية إلى المركز المالي في البحرين لتعزيز أرصدتها في البنوك

الدولية ليتسبب ذلك في توقف تلك البنوك عن تغطية واردات التجار وفتح اعتمادات مستندية لهم في البنوك الإقليمية والدولية.

- مطالبة البنوك الدولية بتجميد أرصدة البنك المركزي من العملات الأجنبية وعدم التعامل مع البنك في صنعاء.

ثانياً: تشديد الحصار المالي

فرض تحالف العدوان حصاراً خانقاً على الواردات الأساسية، ومدخلات الإنتاج الأساسية للمصانع والمعامل، وحركة تدفق الأموال بين اليمن ودول العالم. بالتوازي مع ذلك سعى التحالف إلى استهداف مخازن الغذاء في العاصمة وبعض المحافظات الأخرى، وحاول قطع خطوط الإمداد الرئيسية مستهدفاً بمئات الغارات الجوية طرقاً وجسوراً رئيسية. ولم يكتفِ بذلك بل استهدف العشرات من الأسواق التجارية في عدد من المحافظات، وحول العشرات من القاطرات المحملة بالغذاء إلى أهداف عسكرية. كل هذه الجرائم التي كانت ضمن مسلسل التجويع الممنهج للشعب اليمني، هي جزء من خطة كاملة كشفها السفير الأمريكي "ماثيليو تيلر" عقب فشل مشاورات الكويت التي أجرتها الأمم المتحدة في مطلع أغسطس 2016، حيث لجأ التحالف إلى تهديد الوفد الوطني المفاوض بالورقة الإقتصادية وبسياسة التجويع، لتبدأ مرحلة تشديد الحصار على اليمن. وهذه الورقة الاقتصادية نفسها لوح بها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "جون كيري" في ختام اجتماع عُقد في مدينة جدة السعودية في الفترة نفسها، مهدداً باللجوء إلى فرض عقوبات أشد قسوة على صنعاء.

تكونت خطة تشديد الحصار وتجويع الشعب اليمني التي قدمتها الحكومة المسنودة من دول تحالف العدوان من (4) خطوات تمثلت في تجميد الاحتياطات النقدية للبنك المركزي، وإغلاق مطار صنعاء الدولي، وتعطيل البنك المركزي بصنعاء ونقل وظائفه إلى عدن،

وإغلاق ميناء الحديدة. تلك الخطوات الأربع أقرتها اللجنة الرباعية الدولية بعضوية وزراء خارجية الرياض وأبوظبي وبريطانيا وأمريكا. وتنفيذاً لتلك الخطة الإجرامية أغلق التحالف مطار صنعاء الدولي في 8 أغسطس 2016 وحتى اليوم. وبإيعاز من تحالف العدوان أقدم الرئيس المنتهية ولايته "عبد ربه منصور هادي" على تعطيل البنك المركزي بصنعاء ونقل وظائفه إلى مدينة عدن أواخر سبتمبر من العام نفسه، ليتخذ من قرار تعطيل البنك في صنعاء وشل حركته أداة حرب ضد الشعب اليمني لتبدأ الحرب المالية بشراسة كالتالي:

1. بيع الاحتياطات النقدية من النقد الأجنبي

منذ اليوم الأول لقرار نقل وظائف البنك المركزي إلى عدن، أقدم المدعو "منصر القعيطي" المعين من "هادي" كمحافظ للبنك على بيع الكتلة النقدية من العملة الصعبة في فرع البنك المركزي في عدن بالمزاد العلني وبسعر السوق السوداء وليس بالسعر المحدد من قبل البنك (250) ريالاً للدولار، و(65) ريالاً للريال السعودي في مارس من العام 2016، وتم بيع (100) مليون دولار بسعر (306) ريالات، متخلياً بذلك عن أهم وظيفة للبنك المركزي وهي حماية سعر صرف العملة والدفاع عنها. ومن ثم تم الانتقال إلى بيع الاحتياطي النقدي الخاص بالبنك الأهلي اليمني في عدن بسعر السوق السوداء أيضاً. تلك الممارسات أثارت مخاوف المستثمرين من انهيار اقتصادي وشيك، وافقدت القطاع التجاري والمصرفي الثقة بالبنك المركزي اليمني.

2. التنصل عن صرف رواتب موظفي الدولة

استند قرار نقل وظائف البنك إلى عدن على عدة تبريرات منها: أزمة السيولة النقدية التي طرأت في العاصمة صنعاء نتيجة قيام المرتزقة بسحب السيولة النقدية من السوق المحلي، ومنع تدفق الأموال بين المحافظات الشمالية والجنوبية، وادعاء حكومة هادي بضرورة إنقاذ البنك من الإفلاس بعد أشهر من توجيهها للسلطات المحلية في المحافظات الجنوبية والشرقية ومناطق أخرى بعدم التعامل مع البنك المركزي في صنعاء. وفي محاولة لتبديد المخاوف الدولية من الآثار الإنسانية على موظفي الدولة نتيجة ذلك القرار سارعت حكومة هادي بتطمين المجتمع الدولي، وتعهدت بصرف رواتب موظفي الدولة دون استثناء، إلا أنها تنصلت عن التزاماتها وأمعنت في فرض عقاب جماعي على (850) ألف موظف في المحافظات الواقعة تحت إدارة حكومة الإنقاذ، والذين يعيلون أكثر من (4,5) مليون نسمة، مما أدى إلى تفاقم معدلات الفقر والبطالة وتدهور الأوضاع المعيشية لموظفي الدولة، و هجرة المئات من الكوادر الوطنية المؤهلة والوطنية إلى خارج البلد بحثاً عن مستوى معيشي أفضل.

وعلى الرغم من المطالبات المحلية والدولية، والمبادرات المقدمة من قبل المجلس السياسي الأعلى وحكومة الإنقاذ الوطني، ومبادرة قائد الثورة "السيد عبدالملك الحوثي" والتي دعا فيها إلى تحييد الاقتصاد، إلا أن الحكومات المدعومة من دول تحالف العدوان كانت ولاتزال تتهرب باستمرار من الاستجابة وصرف تلك الاستحقاقات المكفولة دستورياً.

3. سحب السويفت

واصلت دول تحالف العدوان محاولاتها لشل قدرة البنك المركزي في صنعاء على تغطية فاتورة الاحتياجات الأساسية من الغذاء للتجار، وأقدمت حكومة هادي بسحب السويفت الخاص بالبنك المركزي في أواخر 2016، مما أدى إلى توقف عمليات البنك في فتح اعتمادات مستندية للتجار وتغطية السلع الأساسية بالعملات الصعبة. وكان الهدف وراء سحب السويفت هو وقف كافة واردات البلاد وتجويع الشعب اليمني.

4. طباعة العملة دون غطاء

منذ مطلع العام 2017، اتجهت حكومة هادي نحو طباعة الأموال دون غطاء، حيث تم طباعة أكثر من (5) تريليون ريال، مما تسبب في تدهور القيمة الشرائية للريال اليمني أمام العملات الأجنبية في السوق المحلية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والأساسية، وانكماش الحركة التجارية، وعدم استقرار السوق المحلية. كما نجم عن ذلك ارتفاع أعداد الأسر الفقيرة والمعدمة نتيجة عدم القدرة على توفير متطلبات العيش الكريم في ظل تراجع مستويات الدخل وفرص الأعمال، وارتفاع تكاليف المواد الغذائية والدوائية.

5. تعويم العملة

فشل فرع البنك المركزي في عدن في السيطرة على سعر الصرف، وحماية العملة الوطنية والدفاع عنها أمام العملات الأجنبية في السوق المحلية، فلجأ إلى تعويم العملة في ظل ظروف اقتصادية منهارة، حيث تفاجأ المواطن اليمني في 14 أغسطس 2017 بإعلان فرع البنك في عدن وقف العمل بالتعويم المدار لسعر العملة. وأقرت إدارة فرع البنك التعويم الكامل الذي يحدده الطلب والعرض في السوق المحلية، وهو ما يعد تجميداً لأهم وظائف البنك الممثلة في تحديد سعر العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، وتثبيته عند سعر محدد، والحفاظ على استقراره.

6. إدارة المضاربة

فتح قرار تعويم العملة الباب على مصراعيه للمضاربة بأسعار صرف العملات الأجنبية أمام الريال اليمني في السوق المحلية، وتسبب بحالة عدم استقرار للسوق المحلي نتيجة ارتفاع العملات الأجنبية وانخفاضها دون عوامل موضوعية.

على الرغم من تصاعد الحرب الاقتصادية من قبل تحالف العدوان ومرتزقته، واتخاذهم الريال اليمني كأداة حرب ضد الشعب اليمني، إلا أن البنك المركزي في العاصمة صنعاء دافع عن العملة والاقتصاد الوطني مستخدماً العديد من الإجراءات الصارمة على السوق المصرفية. ابتداء قام البنك بتشديد الرقابة على السوق، ووقف المضاربة، وضبط المتلاعبين بأسعار صرف العملة في السوق المحلية، قبل صدور قرار منع التعامل بالعملة المطبوعة، واعتماد العملة القديمة كعملة قانونية متعامل بها، ليحول بذلك دون تدهور العملة الوطنية. وقد ساعدت إجراءات البنك المركزي في العاصمة صنعاء الدفاعية الاحترازية في عدم وصول سعر صرف الدولار إلى (1490) ريالاً كما حصل في المناطق المحتلة.

7. إغراق الاقتصاد بالقروض على شكل ودائع

منذ نقل وظائف البنك المركزي ارتفع الدين العام الخارجي من (6.8) مليار دولار، إلى أكثر من (10) مليارات دولار، منها (2) مليار دولار وديعة سعودية قدمت أواخر العام 2018، تحت مبرر دعم الاقتصاد اليمني ووقف انهيار سعر صرف العملة المطبوعة، وقد تم تبديدها. يضاف إلى ذلك (1) مليار دولار قدم من السعودية عبر صندوق النقد العربي وهو صندوق أرباح قروضه تعد الأعلى. تلك الودائع التي تحولت إلى قروض ستعيق مستقبل اليمنيين لم يكن لها أي أثر إيجابي على حياة المواطن اليمني، وإنما مثلت إحدى صور العدوان الاقتصادي على اليمن.

8. تحويلات المغتربين

تعد تحويلات المغتربين أحد أهم مصادر الدخل الوطني من العملات الأجنبية، ومثلت تلك التحويلات خلال العام 2014 ما نسبته (18 %) من إجمالي الإيرادات العامة من النقد الأجنبي بـ(3,3) مليار دولار. وبعكس المصادر الأخرى التي تأثرت بشدة جراء العدوان والحصار ارتفعت تحويلات المغتربين نسبياً خلال الأعوام 2015 ـ 2022، وأصبحت المصدر الأول للدخل الوطني من العملات الأجنبية التي تعد مصادر دخل أساسية لنحو (33 %) من الأسر اليمنية، وتغذي الاقتصاد بالعملات الصعبة في بلد يستورد أكثر من (90 %) من احتياجاته الأساسية من مصادر خارجية. في العام 2016 ارتفعت التحويلات إلى (3.7) مليار، وفي العام 2017 قدرت بحوالي (3,4) مليار دولار. ووفقاً لبيانات رسمية فأن تحويلات المغتربين غطت فاتورة الواردات بنسبة (49,4 %) عام 2015، وارتفعت في العام 2016 لتغطي (58.9 %) من قيمة الواردات الأساسية للبلد.

ثالثاً: الثبات والاستقرار النسبي

منذ العام 2020 بدأت مرحلة من الثبات والاستقرار النسبي نتيجة لوقف تداعيات الاضطرابات التي كان التحالف يتعمد تصديرها للمحافظات الواقعة تحت إدارة حكومة الإنقاذ الوطني، وخاصة ما يتعلق بعدم استقرار أسعار صرف العملة، وأسعار الغذاء والدواء. وعلى الرغم من ذلك استمرت الحرب الاقتصادية بكل أشكالها ومنها الاستمرار في منع دخول سفن المشتقات النفطية والتجارية إلى ميناء الحديدة كأداة لفرض عقاب جماعي على كل اليمنيين.

طفل كفيف أثناء وقفة احتجاجية تنديداً بقصف تحالف العدوان
لمركز النور للمكفوفين بالعاصمة صنعاء . 11 يناير 2016

الفصل الخامس: هدنة برعاية أممية

استبشر الشعب اليمني بهدنة إنسانية أعلنها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن "هانس غروندبرغ" في 2 إبريل 2022 بعد موافقة الأطراف ولمدة شهرين قابلة للتمديد، لتكون منطلقاً لما أسماه "*استعادة الثقة بين الأطراف المتحاربة*" ولاستئناف عملية سياسية تهدف إلى إنهاء "النزاع" بحسب وصفه.

الهدنة التي دخلت حيز التنفيذ في الساعة السابعة من مساء السبت 2 إبريل 2022 قضت بتوقف جميع العمليات العسكرية الهجومية برًا وجوًا وبحرًا، والعمل على ضمان الإجراءات الإنسانية من فتح مطار صنعاء وإدخال المشتقات النفطية وفتح الطرقات، وغيرها من النقاط التي تم التفاهم عليها لإنجاح هذه الهدنة.

هدنة شابها الكثير من الخروقات وعدم التزام أطراف العدوان ببنودها لتكون "هدنة مزعومة" أمام العالم أجمع، شاهدة على عجز الأمم المتحدة في تنفيذ ما ترعاه من التزامات. تم تجديد الهدنة وتمديدها للمرة الأولى في 2 يونيو 2022 وببنود الاتفاقية الأصلية نفسها وللمدة نفسها المتمثلة في شهرين.

بنظر الأمم المتحدة وإشرافها تنصلت أطراف العدوان مرة أخرى عن تنفيذ ما عليها من التزامات، وتجلى ذلك في إحاطات المبعوث الأممي "غروندبرغ" التي احتوت على مغالطات تبين الالتزام غير الحقيقي من دول العدوان ببنود الهدنة، دون الحديث عن مخالفتها لهذه البنود وعرقلتها لمسار جميع النقاط المتفق عليها. وعلى الرغم من ذلك حاولت حكومة الإنقاذ الوطني في صنعاء النظر بإيجابية تجاه الهدنة والموافقة على تمديدها للتخفيف إنسانياً ولو بالحد الأدنى عن معاناة الشعب اليمني.

انتهى التمديد الأول للهدنة بما فيها من مخالفات وتنصل واستمرار للحصار وخروقات عسكرية ميدانية شملت زحوفات وغارات ومنعاً للرحلات الجوية وحجزاً للسفن المحملة بالمشتقات النفطية والمواد الأساسية وعدم التزام بفتح أي طريق من الطرق المتفق عليها. ومع ذلك

اتفقت الأطراف على التمديد الثاني للهدنة وبالبنود نفسها وللمدة نفسها المتمثلة في شهرين، على أن يتم التنفيذ في الثاني من أغسطس 2022، مع التشديد على إلزام جميع الأطراف بتنفيذ ما عليها من التزامات كاملة لم تُنفذ خلال الهدنة الأصلية والتمديد الأول، بما في ذلك تنفيذ العدد الكامل للرحلات الجوية وانتظامها إلى الوجهات المتفق عليها من مطار صنعاء الدولي وإليه. كما تضمّن هذا التمديد التزاماً من الأطراف بتكثيف المفاوضات للوصول إلى اتفاق هدنة موسَّع في أسرع وقت ممكن ليشمل بنوداً جديدة بحسب ما أعلنه "غروندبرغ"، منها آلية صرف شفافة وفعّالة لسداد رواتب موظفي الخدمة المدنية والمتقاعدين المدنيين بشكل منتظم، وفتح الطرق في تعز ومحافظات أخرى، وتسيير المزيد من وجهات السفر من وإلى مطار صنعاء، وتوفير الوقود وانتظام تدفقه عبر موانئ الحديدة. ومن شأن الاتفاق الموسّع أن يوفّر أيضاً الفرصة للتفاوض على وقف إطلاق نار شامل، وعلى القضايا الإنسانية والاقتصادية، والتحضير لاستئناف العملية السياسية بقيادة اليمنيين تحت رعاية الأمم المتحدة للوصول إلى سلام مستدام وعادل[177].

بعد مرور (6) أشهر وهي فترة الهدنة كاملة والتي انتهت في 2 أكتوبر 2022، تجلى للجميع أنها هدنة تخللها العديد من الانتهاكات والخروقات من دول تحالف العدوان، بل وصل الحد إلى منع سفن المشتقات النفطية من الدخول بشكل كامل طوال (30) يوماً من التمديد الثاني، على مرأى ومسمع من الأمم المتحدة الراعية للاتفاق ودون أي تحرك جاد وفعّال منها، مما اضطر صنعاء ممثلة في المجلس السياسي الأعلى والوفد المفاوض إلى إعلان عدم قبول أي تجديد للهدنة بدون الالتزام الكامل ببنود الهدنة الأصلية وتمديداتها.

خلال فترة الهدنة عمل المركز اليمني لحقوق الإنسان على متابعة مدى التزام الأطراف وخاصة دول تحالف العدوان ببنود الاتفاق، وعمل على رصد الخروقات والانتهاكات وتفنيدها بحسب البنود المتفق عليها، وأصدر تقريراً عن فترة (160) يوماً من الهدنة باسم **"الهدنة المزعومة"**. وفيما يلي استعراض لهذا التقرير مع إضافة البيانات والاحصائيات لفترة الهدنة كاملة.

(177) / بيان صحفي للمبعوث الأممي الخاص إلى اليمن هانس غروندبرغ حول تجديد الهدنة المبرَمة بوساطة أممية | OSESGY ((unmissions.org

اتفاقية الهدنة التي تم نشرها في الموقع الخاص بالمبعوث الأممي إلى اليمن نصت على التالي:

"إدراكاً للاستعجال اللازم لخفض تصعيد العنف ولمعالجة الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية، سوف ينفِّذ الأطراف هدنة مدتها شهران تبدأ في 2 أبريل 2022 وتنتهي في 2 يونيو 2022 قابلة للتمديد. والهدف من الهدنة توفير بيئة مواتية للتوصل إلى تسوية سلمية للنَّزاع. فليس القصد منها التوقف لإتاحة الفرصة لأي طرف بإعادة تشكيل مجموعاته أو استئناف العمليات العسكرية. وسوف تضمن الهدنة العناصر التالية:

1. *وقف جميع العمليات العسكرية الهجومية البرية والجوية والبحرية داخل اليمن وخارجه وتجميد المواقع العسكرية الحالية على الأرض.*
2. *دخول 18 سفينة من سفن المشتقات النفطية خلال شهري الهدنة إلى موانئ الحديدة.*
3. *تشغيل رحلتين جويتين تجاريتين أسبوعياً إلى صنعاء ومنها خلال شهري الهدنة إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية.*
4. *فور دخول الهدنة حيز التنفيذ، سوف يدعو المبعوث الخاص الأطراف إلى اجتماع للاتفاق على فتح طرق في تعز وغيرها من المحافظات لتيسير حركة المدنيين من رجال ونساء وأطفال وتنقلاتهم بالاستفادة من الجو الذي تهيَئه الهدنة.*
5. *تعاطي الأطراف مع المبعوث الخاص بشأن مقترحات حول الخطوات القادمة نحو إنهاء الحرب.*

هذه الترتيبات مؤقتة في طبيعتها ولا تمثِّل سابقة.

الطرائق وتحديد الإطار الزمني:

- *تدخل الهدنة حيز التنفيذ بعد 24 ساعة من اعلان المبعوث الخاص عن الهدنة.*
- *خلال مدة الأربع وعشرين ساعة، تكون الأطراف مسؤولة عن إبلاغ القوات المنضوية تحتها بوقف جميع العمليات العسكرية الهجومية وتجميد المواقع العسكرية على الأرض.*
- *سوف يُعيِّن الأطراف ضباط ارتباط مخوَّلين للعمل مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن على جميع جوانب الهدنة بما فيها الجوانب العسكرية لدعم الامتثال للهدنة واحترامها. ومع أنَّه لن تكون هناك مراقبة مستقلة، سوف يقدم مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن دعم التنسيق الذي يطلبه الأطراف للمساعدة في تنفيذ الهدنة.*
- *الهدنة قابلة للتمديد بموافقة الأطراف."* [178]

في السياق القادم يقدم التقرير تفصيلاً للخروقات والانتهاكات التي قامت بها دول تحالف العدوان في مخالفات واضحة لبنود الهدنة المتفق عليها في مراحلها الثلاث.

(178) https//:osesgy.unmissions.org/ar/مبادرة-من-الأمم-المتحدة-لإبرام-هدنة-مدتها-شهران

أولاً: خروقات العمليات العسكرية

نص البند الأول من الاتفاقية على: ***"وقف جميع العمليات العسكرية الهجومية البرية والجوية والبحرية داخل اليمن وخارجه وتجميد المواقع العسكرية الحالية على الأرض."*** ، ولكنها في واقع الأمر لم تتوقف بل تواصلت الخروقات من دول تحالف العدوان ومرتزقتهم في مختلف نقاط التماس وبمختلف أنواع الأسلحة الجوية والأرضية، سببت جميعها سقوط أكثر من (250) مدنياً بين قتلى وجرحى.

عدد القتلى			
أطفال	نساء	رجال	الإجمالي
7	3	91	100
عدد الجرحى			
أطفال	نساء	رجال	الإجمالي
45	21	92	158

ثانياً: دخول سفن المشتقات النفطية

نص البند الثاني من الاتفاقية على: ***"دخول 18 سفينة من سفن المشتقات النفطية خلال شهري الهدنة إلى موانئ الحديدة.."***، أي أن إجمالي السفن اللازم دخولها خلال فترة الهدنة الأصلية وتمديداتها الأولى والثانية يجب أن يصل إلى (54) سفينة، كما أن التمديد الثاني للهدنة كان واضحاً في ضرورة توفير الوقود وانتظام تدفقه عبر موانئ الحديدة بحسب بيان "غروندبيرغ".

على الرغم من أن سفن المشتقات النفطية تأتي من موانئ الإمارات التي تقود تحالف العدوان مع السعودية[179]، إلا أن حجز السفن استمر خلال فترة الهدنة وتمديداتها، حتى بعد حصولها على تصاريح من الأمم المتحدة وخضوعها لآلية التحقق والتفتيش الأممية (UNIVM) والتي تُبين خلوها من شحنات أسلحة أو مستلزمات ممنوعة بحسب القرار (2140) الصادر ضد بعض الأفراد من مجلس الأمن في 2014.

تناقض واضح في تعاطي الأمم المتحدة مع ملف إدخال سفن المشتقات النفطية، وتبريرات توضح التخبط بين دول تحالف العدوان ومرتزقتها في رمي مسؤولية منع دخول السفن، كل على الآخر. في تصريح "لرشاد العليمي" رئيس ما يسمى "المجلس الرئاسي"[180] في 7 سبتمبر 2022 الذي نشر في المواقع والقنوات الإخبارية وضح فيه "عدم وجود أي اجراءات من جانب الحكومة، لمنع وصول هذه السفن والشحنات التجارية إلى وجهتها المحددة بموجب اتفاق الهدنة"[181]. بينما تؤكد دول التحالف والأمم المتحدة أن المسؤول في حصار الشعب اليمني والمسؤول عن السماح والمنع لدخول سفن المشتقات النفطية هو ما تسميها "الحكومة اليمنية" برئاسة "رشاد العليمي"، وهذا ما أكده ترحيب الولايات المتحدة الأمريكية بقرار تسهيل

(179) / جداول صادرة عن شركة النفط اليمنية وتوضح عدد السفن النفطية المحتجزة حتى تاريخ 9 سبتمبر 2022: http://www.ypcye.com/News_Show.php?id=2550

(180) / أعلن "عبدربه هادي" ـ الرئيس المنتهية صلاحيته ـ من الرياض فجر الخميس 7 إبريل 2022م إنشاء مجلس رئاسي يمني ينقل إليه صلاحيته وصلاحية نائبه في مخالفة للدستور اليمني والقانون والعرف الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. اليمن: الرئيس يعلن تشكيل مجلس قيادة رئاسي وينقل كافة صلاحياته إليه ويكلفه بالتفاوض مع الحوثيين (france24.com)

(181) / العليمي: الحوثيون هم من يمنع سفن الوقود من الوصول الى ميناء الحديدة - المصدر أونلاين (almasdaronline.com)

دخول سفن المشتقات النفطية إلى ميناء الحديدة[182]، كما أكده دوماً المبعوث الأممي عبر "الخط الزمني للهدنة وتطورات تنفيذ بنودها" الصادر عن مكتبه[183].

هذه الأفعال توضح عدم قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ قراراتها، وأنها تخضع لإرادة دول تحالف العدوان، دون تسجيل أي موقف واضح لها ولممثليها في اليمن لإدانة هذه التصرفات. وقد ظهر المبعوث الأممي أمام مجلس الأمن لتقديم إحاطة جزئية وضح فيها أنه سيقوم بإزالة العراقيل، ولكنه قام بربط ذلك بالتمويل، وبحسب ما قال: "في تيسير تدفق المشتقات النفطية المستوردة أشدد في الوقت ذاته من قلقي أن يؤدي العجز في التمويل إلى تعطيل هذه الألية عن العمل"[184].

في تصريح لشركة النفط اليمنية في تاريخ 2 سبتمبر 2022 حملت الشركة الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية استمرار الحصار ومنع السفن من دخول ميناء الحديدة، حيث جاء في بيانها: "استمرار تحالف العدوان بقيادة أمريكا في القرصنة على جميع سفن الوقود دون استثناء واحتجازها لفترات متفاوتة بلغ مجموعها منذ اعلان اتفاق الهدنة المؤقتة (314) يوماً بخلاف فترة تأخيرها في جيبوتي لمدة اجمالية تجاوزت (152) يوما"، وهذا التأخير أدى إلى إضافة غرامات مالية على الشحنات وصلت إلى (11) مليون دولار[185].

لم تلتزم دول تحالف العدوان بالسماح لدخول سفن المشتقات النفطية إلى موانئ الحديدة بانسيابية، وسمحت بدخول (51) سفينة وقود من أصل (54) سفينة بحسب بنود الهدنة بعد فترات من الاحتجاز والعرقلة.

(182) / أمريكا ترحب بقرار الرئيس العليمي تسهيل دخول سفن الوقود لميناء الحديدة وتحمل الحوثيين مسؤولية العرقلة - صحيفة الشارع (alsharaeanews.com)
(183) / الخط الزمني للهدنة وتطورات تنفيذ بنودها | OSESGY (unmissions.org)
(184) / إحاطة إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة من المبعوث الخاص إلى اليمن | OSESGY (unmissions.org)
(185) / شركة النفط اليمنية (ypcye.com)

ثالثاً: رفع الحصار عن مطار صنعاء الدولي

نص البند الثالث من الاتفاقية على: ***"تشغيل رحلتين جويتين تجاريتين أسبوعياً إلى صنعاء ومنها خلال شهري الهدنة إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية."***، وهذا يعني أن إجمالي عدد الرحلات خلال فترة الهدنة الأصلية وتمديداتها الأولى والثانية يجب أن يصل إلى (48) رحلة تجارية، وقد أوضح المبعوث الأممي "غروندبيرغ" في تصريحه بمناسبة التمديد الثاني للهدنة إلى ضرورة العمل على تسيير المزيد من وجهات السفر من وإلى مطار صنعاء.

تم الاتفاق في بنود الهدنة على تشغيل رحلتين تجاريتين أسبوعياً من صنعاء إلى القاهرة وعمّان والعكس، ووصلت أول رحلة من عمّان إلى مطار صنعاء الدولي في 16 مايو 2022 أي بعد مرور (44) يوماً من إعلان الهدنة. وخلال فترة الهدنة وتمديداتها قام تحالف العدوان بتأخير الرحلات وعرقلة جدولتها، وعدم الالتزام بنصوص اتفاق الهدنة فيما يخص تسيير الرحلات من وإلى مطار القاهرة.

من خلال متابعة "الخط الزمني للهدنة وتطورات تنفيذ بنودها" الذي يقوم به مكتب مبعوث الأمم المتحدة[186]، فإن الرحلات الجوية التي تم تسييرها من وإلى مطار صنعاء طوال فترات الهدنة وصلت إلى (51) من أصل (48) رحلة مقرره، مع تأخير لكثير من الرحلات.

(186) / الخط الزمني للهدنة وتطورات تنفيذ بنودها | OSESGY (unmissions.org)

رابعاً: فتح الطرقات والمنافذ

نص البند الرابع من الاتفاقية على: ***"فور دخول الهدنة حيز التنفيذ، سوف يدعو المبعوث الخاص الأطراف إلى اجتماع للاتفاق على فتح طرق في تعز وغيرها من المحافظات لتيسير حركة المدنيين من رجال ونساء وأطفال وتنقلاتهم بالاستفادة من الجو الذي تهيّئه الهدنة.."***.

في ظل توسع رقعة المواجهات مع استمرار العدوان على اليمن فإن بعض نقاط المواجهات وصلت إلى كثير من المدن مثل حجة والجوف ومأرب وتعز والحديدة. هذه المحافظات لم تعانِ ويلات الحرب والمواجهات فقط وإنما عانى أهلها من إغلاق المنافذ منها وإليها، كما حرموا من حرية وسهولة التنقل. هذا الإغلاق سبب للمواطنين الخوف والتعب والمشقة واتخاذ طرق بعيدة في حال قرر أحدهم الخروج أو الدخول لسبب من الأسباب. وقد يصل الأمر إلى القتل وسلب الحياة في بعض الحالات من قبل بعض المرتزقة وقطاع الطرق المتواجدين في النقاط الأمنية والعسكرية التابعة لقوات تحالف العدوان ومرتزقته.

كما أن إغلاق الطرق والمنافذ سبب في تفاقم الكارثة الإنسانية لما له من تأثير على نقل المواد الغذائية والمشتقات النفطية، التي ارتفعت أسعارها في هذه المناطق بسبب صعوبة وصول الناقلات والقاطرات التي تضطر إلى اتخاذ طرق بديلة بعيدة ووعرة في كثير من الحالات، كما أنها قد تتعرض للنهب والسرقة من قبل بعض قطاع الطرق.

يُعد ملف فتح الطرقات الذي التزمت به الأطراف الموقعة على الهدنة من أصعب الملفات، ولم ينفذ منه أي شيء طوال فترة الهدنة بمراحلها لعدم قدرة الأمم المتحدة ـ الراعية للهدنة ـ على إلزام دول تحالف العدوان ومرتزقتها على تنفيذه والالتزام به.

بدعوة من المبعوث الأممي تم تشكيل ممثلين عن الأطراف لمناقشة آلية فتح الطرقات والأولويات المهمة لهذا الملف، وتم تحديد العاصمة الأردنية عمّان لعقد اللقاءات التشاورية

حول هذه الآلية. وقدّم المبعوث الأممي في مايو 2022 مقترحاً لإعادة فتح مجموعة من الطرق في تعز ومحافظات أخرى، بما في ذلك آلية للتنفيذ وضمانات لسلامة المسافرين المدنيين، على ضوء النقاشات التي أجريت مع الطرفين.

في 6 يونيو 2022 قدم المبعوث الأممي لممثلي الطرفين مقترحاً آخر تم التعبير عنه بأنه مقترح "منقح" يدعو فيه لإعادة فتح طرق، بما فيها خط رئيسي في تعز، إضافة إلى طرق في محافظات أخرى بهدف رفع المعاناة عن المدنيين وتسهيل وصول السلع حسب تصريح المبعوث. وقد قدم وفد صنعاء بعض الملاحظات على المقترح مؤكداً استعداده لفتح الطرق على أن تبدأ المرحلة الأولى بفتح طريقين فوراً في محافظة تعز، الطريق الأولى تتضمن فتح طريق (صالة - أبعر - الصرمين - الدمنة - الحوبان - خط صنعاء)، والطريق الثاني (لحج-عدن الشريجة- كرش- الراهدة - الحوبان - خط صنعاء)، على أن يتم إتمام المرحلة الأولى بفتح الطرق ومن ثم تواصل اللجان النقاش برعاية أممية[187].

في 3 يوليو 2022 قدَّم المبعوث الأممي مقترحاً منقَّحاً آخراً، شملت المرحلة الأولى منه فتح (4) طرق في تعز، واقترحت المرحلة الثانية التزام الأطراف بفتح طرق رئيسة في تعز ومحافظات أخرى، بما فيها مأرب، والبيضاء، والجوف، والحديدة، والضالع.

في ظل تعنت الأطراف التابعة لدول العدوان ومرتزقتها وعدم تنفيذهم لأي مقترح من المقترحات التي قدمها المبعوث الأممي، وامتناعه عن حضور بعض جولات المفاوضات التي حددها المبعوث الأممي، أعلن وفد صنعاء في يوليو 2022 مبادرة أحادية الجانب لفتح الطرق والتخفيف على المواطنين وخاصة في محافظة تعز. ويتضمن الإعلان فتح طريق (الخمسين- الستين) الذي باشرت بفتحه السلطات المحلية في المحافظة بالتعاون مع الجهات العسكرية

(187) / صنعاء: أبلغنا الأمم المتحدة استعدادنا لفتح الطرق في تعز على مراحل | الميادين (almayadeen.net)

المتواجدة هناك[188]، إلا أن هذا الفتح قوبل من مرتزقة العدوان بانتهاك واضح واستهداف بالأعيرة النارية للجان وللمعدات الخاصة بفتح الطريق، كما قاموا باستهداف الحافلات المدنية التي كانت قد بدأت تستخدم الطريق[189].

العجيب في الأمر أن الأمم المتحدة لم تقدم أي إشادة للمبادرة الأحادية ولم تعمل على إدانة ما قام به مرتزقة العدوان من استهداف ورفض لفتح الطريق، وإنما عللت ذلك عبر مبعوثها أن فتح الطرق يحتاج إلى التنسيق والتواصل المستمر لضمان عبور آمن ومستدام للمدنيين.

○ حقيقة حصار تعز

يظهر دائماً المبعوث الأممي وإعلام العدوان بمغالطات تقول بأن محافظة تعز محاصرة، ويناشدون حكومة صنعاء برفع الحصار عنها. والواقع يُظهر أن أجزاء كبيرة من محافظة تعز تقع تحت سيطرة فصائل مرتزقة العدوان ومنها ميليشيات تنظيم القاعدة وحزب الإصلاح والمجلس الانتقالي وميليشيات طارق صالح [190]، وللمحافظة منافذ بحرية على المخا وباب المندب، ومنافذ برية باتجاه الجنوب عبر محافظة لحج. ويُعد الجزء المغلق فعلاً في المحافظة هو الجزء الذي يمثل نقاط تماس واشتباك عسكري في الجزء الشمالي منها، حيث يعاني الأهالي هناك بشكل كبير من عدم قدرتهم على التنقل في المحافظة إلا عبر طرق بعيدة ووعرة تمتلئ بنقاط عسكرية تابعة لتحالف العدوان ومرتزقته[191].

(188) / حكومة صنعاء تعلن فتح طريق الخمسين-الستين في تعز بدءاً من صباح اليوم | الميادين (almayadeen.net)
(189) / مصادر يمنية للميادين: العدوان يستمرّ في إغلاق طريق الخمسين - الستين في تعز | الميادين (almayadeen.net)
(190) / تقرير بعنوان "تعز: معقل الميليشيات غير النظامية" أصدرها مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية في سبتمبر 2021، يوضح التشكيلات العسكرية الموالية للإصلاح في الأجزاء الجنوبية من ريف تعز والتحشيد المضاد من قِبل المجلس الانتقالي الجنوبي، ويشرح كيف تحولت المنطقة الجغرافية الفاصلة بين محافظتي تعز ولحج إلى بؤرة توتر جديدة قد تؤدي إلى انخراط قوات وفصائل أخرى متمركزة في تعز وساحل البحر الأحمر.
(191) / (570) محمد البخيتي يوضح حقيقة حصار تعز ويوجه هذه الرسالة لحزب الاصلاح - YouTube

حقيقة الوضع تُبين أن المناطق المحاصرة ليست في محافظة تعز فقط، وإنما المناطق الشمالية جميعها والواقعة تحت إدارة صنعاء هي المحاصرة فعلاً من دول تحالف العدوان، وهي المتضررة بشكل كبير إنسانياً من حيث عدم وصول المشتقات النفطية والمواد الغذائية، وإغلاق مطاراتها وموانئها.

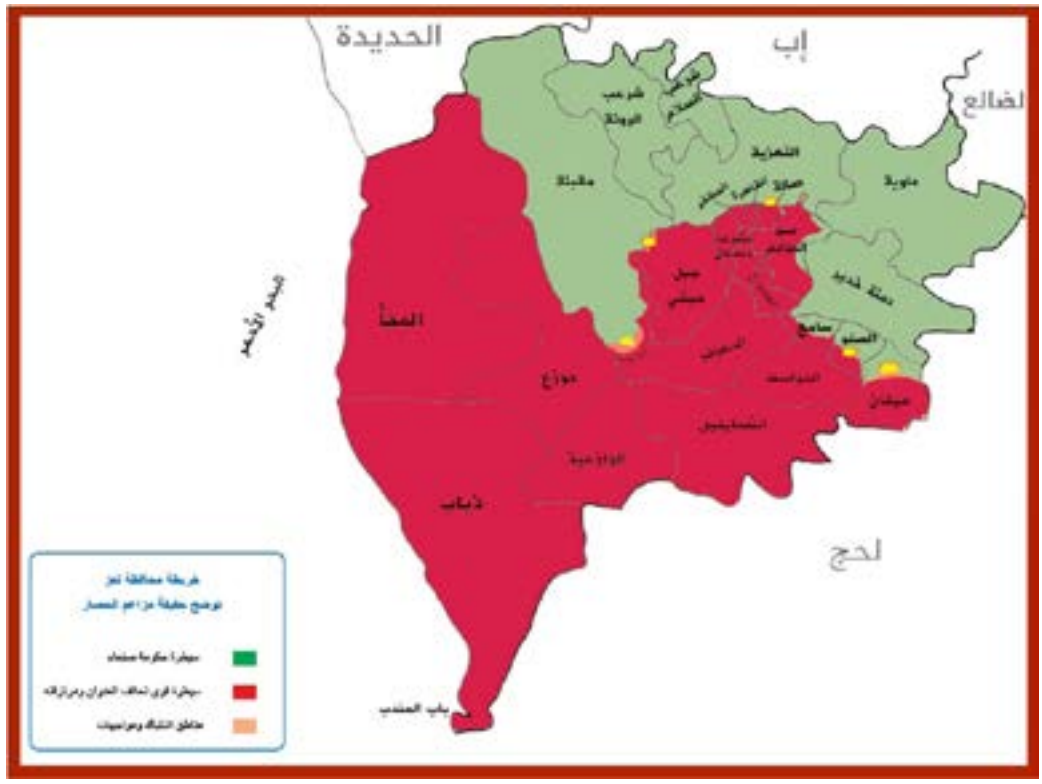

خريطة تكشف حقيقة مزاعم حصار محافظة تعز وتوضح مناطق سيطرة قوات التحالف ومرتزقته فيها

خامساً: خطوات إنهاء الحرب

نص البند الرابع من الاتفاقية على: ***"تعاطي الأطراف مع المبعوث الخاص بشأن مقترحات حول الخطوات القادمة نحو إنهاء الحرب"*** .

مما يتضح جلياً أن هذا البند مرتبط ارتباطاً وثيقاً بما سبقه من بنود في اتفاق الهدنة، حيث لم تتخذ الأمم المتحدة خطوات إيجابية للاستفادة من الهدنة في تخفيف الكارثة الإنسانية في اليمن وإنهاءها، بل سابقت قبيل انتهاء الهدنة بأيام إلى عقد لقاءات جديدة في محاولة لتمديد جديد لها كما فعلت في التمديد الأول والثاني، مع عدم إلزام أطراف العدوان بالإيفاء بما تعهدوا به، خاصة في التمديد الثاني للهدنة الموسعة الذي أعلنه المبعوث الأممي "غروندبورغ" وأكد فيه العمل على آلية صرف المرتبات المنقطعة.

يتغافل العالم ومجلس الأمن والأمم المتحدة عن دعوات السلام التي يدعو إليها دوماً "السيد عبدالملك الحوثي" قائد ثورة 21 سبتمبر 2014 [192]، وأكد عليها في كثير من خطاباته منذ الوهلة الأولى للعدوان في 2015 في سبيل إيقاف الحرب العبثية على اليمن، كما أنه دعا إلى استغلال فرصة الهدنة الإنسانية للعمل على إيقاف شامل للعدوان، وهذا ما أكده أيضاً في كلمته التي ألقاها بتاريخ 23 أغسطس 2022 حيث قال: "أقدِّم أولاً نصيحةً لتحالف العدوان: أن يستفيدوا من هذه الهدنة للخروج من عدوانهم، لإنهاء عدوانهم على هذا البلد، ولإنهاء حصارهم على هذا البلد، استمرارهم في العدوان والتآمر على بلدنا وشعبنا، والاستهداف لشعبنا وبلدنا، معناه: أن يستمروا هم في التورط في مشكلة كبيرة، لها آثارها السيئة عليهم، وعواقبها الوخيمة عليهم؛ لأن الله سبحانه وتعالى هو ملك السماوات والأرض، هو المنتقم من الظالمين والطغاة المستكبرين، حجم الظلم الذي يلحقونه بهذا البلد وبأبناء هذا الشعب حجم رهيب وكبير جداً، وظلم شامل، وعواقبه عليهم وخيمة"[193].

(192) / تحرير اليمن من الوصاية وقوى الفساد إنجازات تاريخية لثورة 21 سبتمبر - سبأنت - وكالة سبأ (saba.ye)

(193) / (نص+فيديو) كلمة السيد عبدالملك بدرالدين الحوثي بمناسبة ذكرى استشهاد الإمام زيد عليه السلام 1444 هـ -2022 م |

هذه الدعوات تكررت على لسان "المجلس السياسي الأعلى"[194] ممثلًا بالرئيس "مهدي المشاط"[195] خاصة في خطابه بمناسبة عيد الوحدة في 22 مايو 2022 حيث قال: "نؤكد أننا لسنا ضد تمديد الهدنة، ولكن ما ليس ممكناً هو القبول بأي هدنة تستمر فيها معاناة شعبنا، وهو ما يجعلني أدعو إلى تعاون حقيقي ومشجع يفضي إلى تحسين المزايا الإنسانية والاقتصادية في أي تهدئة قادمة، ومناقشة المزيد من الحلول الإنسانية والاقتصادية كأولوية صارمة تستدعيها ضرورة التخفيف من معاناة الشعب اليمني المحاصر، الأمر الذي سيعكس إيجابياً على مجمل عملية السلام في اليمن"[196].

عدم النجاح في تنفيذ البنود الأربعة الأولى من الاتفاقية الأصلية للهدنة وتمديداتها، انعكس بشكل طبيعي على البند الأخير، حيث لم يتم الوصول إلى اتفاق دائم لإنهاء العدوان والحصار على اليمن.

أنصار الله (ansarollah.com)

(194) / المجلس السياسي الأعلى يقر تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني - سبأنت - وكالة سبأ (saba.ye)

(195) / المجلس السياسي الاعلي - وزارة الخارجية اليمنية (mofa.gov.ye)

(196) / سبتمبر نت - في خطاب له بمناسبة العيد الـ 32 للوحدة اليمنية.. الرئيس المشاط:الوحدة كانت وستظل صناعة شعب يستعصي على الانكسار (26sep.net)

مشهد دمار المنازل بعد قصف طائرات تحالف العدوان للحي الليبي السكني بالعاصمة صنعاء. 26 ديسمبر 2021

التوصيات

أولاً: الأمين العام للأمم المتحدة والجمعية العامة

1. إصدار قرار فوري بوقف العدوان على اليمن، ورفع الحصار الجائر عنه، وفتح المطارات والموانئ أمام الرحلات التجارية والعلاجية.
2. تصويب معايير اتخاذ القرارات الخاصة باليمن، وإعادة إدراج السعودية وتحالفها في القائمة السوداء لمنتهكي حقوق الأطفال، واتخاذ التدابير اللازمة لحفظ حقوق الضحايا وتعويضهم، ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم، وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.
3. طرح مقترح إعادة النظر في صلاحيات مجلس الأمن الدولي، وإلغاء نظام حق النقض (الفيتو) عملاً بمبدأ المساواة.
4. إدانة العدوان على اليمن، إلزام دول تحالف العدوان على اليمن بالاعتذار عن جرائمها، والعمل على جبر الضرر وإعادة البناء.
5. إحالة قضية العدوان على اليمن إلى محكمة العدل الدولية ومحكمة الجنايات الدولية.
6. إلزام دول التحالف بسرعة تنفيذ اتفاق السويد حول الأسرى، وإنهاء معاناتهم لدى قوات التحالف ومرتزقته خاصة النساء منهم.
7. إلزام مجلس الأمن الدولي بفرض العقوبات، وتطبيق الفصل السابع على الدول المشاركة في العدوان على اليمن.
8. سرعة تشكيل لجنة دولية مستقلة لتقصي الحقائق بشأن كافة جرائم دول التحالف بحق المدنيين بشكل عام، والجرائم الجسيمة التي ما تزال ترتكبها تجاه المدنيين وخاصة النساء والأطفال.
9. الدخول في شراكة حقيقية مع مؤسسات الدولة القائمة في مناطق حكومة صنعاء، والمنظمات المحلية المعنية بحقوق الإنسان، بما يكفل تنفيذ الأنشطة والبرامج الفعالة والتي من شأنها حماية الفئات المستضعفة وخاصة الأطفال والنساء.

ثانياً: قادة الدول أعضاء الأمم المتحدة

1. إدانة جريمة العدوان المستمرة على الشعب اليمني والتدخل لإيقافها.
2. العمل على إنهاء الحصار وفتح المنافذ الجوية والبحرية والبرية أمام الحركة التجارية دون قيود.
3. إيقاف بيع الأسلحة للدول المشاركة في العدوان على اليمن.

ثالثاً: المجلس السياسي الأعلى والحكومة اليمنية

1. إنشاء لجنة تحقيق وطنية للنظر في دعاوى انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
2. إنشاء لجنة خاصة بالتحقيق في كافة العمليات العسكرية التي تدعي لجان مجلس الأمن الدولي ومجلس حقوق الإنسان مخالفتها للقانون الدولي الإنساني.
3. تشكيل فريق قانوني من المحامين والمتخصصين في القانون الدولي (يمنيين وغير يمنيين) ومكاتب المحاماة الدولية والمنظمات الحقوقية المحلية والدولية، لرفع قضايا ضد دول التحالف ومجلس الأمن الدولي، والمطالبة بمحاسبة المسؤولين المتورطين في العدوان على اليمن وإلزامهم بإعادة الإعمار، والانتصاف للضحايا وتعويضهم.
4. إلزام النيابة العامة ووزارة الشؤون القانونية مباشرة التحقيقات واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال الملفات الجنائية لكافة الجرائم والانتهاكات على أبناء الشعب اليمني.
5. إلزام وزارة العدل للبت في كافة جرائم وانتهاكات تحالف العدوان على اليمن، وإصدار الأحكام وفق القانون الوطني، وبما يوائم مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، تمهيداً لإحالتها للقضاء الدولي.

رابعاً: أحرار العالم من قادة وناشطين ومنظمات وهيئات حقوقية وإنسانية

1. استمرار حملات الضغط على الجمعية العامة للأمم المتحدة ورئاسة وأعضاء مجلس الأمن الدولي لإيقاف العدوان على اليمن وإنهاء الحصار.
2. المطالبة بتصحيح وضع مجلس الأمن الدولي بتعديل ميثاق الأمم المتحدة فيما يخص صلاحياته وإلغاء حق النقض (الفيتو).
3. الانضمام للجهود (الرسمية وغير الرسمية) لرفع قضايا ضد دول تحالف العدوان ومجلس الأمن الدولي للمطالبة بمحاسبة المسؤولين المتورطين في العدوان على اليمن.

خامساً: منظمات المجتمع المدني المحلية

1. تظافر الجهود والتنسيق بما يكفل تحسين مستوى الأداء، وتحمل المسؤولية الوطنية والإنسانية في رصد وتوثيق الجرائم التي تنتهك حقوق الإنسان اليمني.
2. العمل على تنفيذ مشاريع ذات تأثيرات مستدامة، ودعم الجانب النفسي والاجتماعي لدى فئات المجتمع المختلفة خاصة النساء والأطفال.
3. إصدار التقارير الحقوقية والإنسانية بشكل دائم توضيحاً لحقيقة الوضع الإنساني في اليمن.

تم بحمد الله

المركز اليمني لحقوق الإنسان

Yemen Center for Human Rights

الطفلة بثينة الريمي الناجية الوحيدة بعد مقتل جميع أفراد أسرتها جراء غارات طيران التحالف على مبنى سكني بحي عطان بالعاصمة صنعاء. 25 أغسطس 2017

شواهد وأرقام توثق حالة حقوق الإنسان وجرائم دول تحالف العدوان على اليمن

2023-2015